



۱. عمر

re

—

التوفيق * درود
خبرونه * جنتكمان سیکما
باش سدره * مدرسی و طالع
عربون مغنیسی * فضلالی عصره
طریق علیہ نقش بندیه خلقتند
دال زام * الحاج محمد افند نیک
تصدیقات عصامی اوزره رنبه *
تالیف ایلدکی * حاشیه سدره
بور فعه طبع و تمثیل *
اونم شد

26/11/21





بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لمن جعل المنطق دليلا على كل المطالب * ومعينا لكل مقال اذ به يترتب على كل المراتب *
 ومعيارا متوسطا بين تناقض ام الكتاب والمعارض * وقطبا تدور عليه لادلائل
 والبراهين * في الموجبات والسواب * ونسبا يقيني عالم الاستدلال من كل
 الجوانب * وهو الفارق بين السقيم والمستقيم * والصادق والكاذب * اذ يتميز
 الافكار الفاسدة والصحيحة هو المعين والكاسب * وصلوة وساما على من ارسله حجة
 وبرهانا * وعلى له واصحابه المستقرين لا قوله وافعاله * والمتنبلين سنة واشاره *
 وبعد فيقول الفقيه * محمد بن حسين الخو بوجه المعروف بدل لال زاده اضاف الله بحسب
 العلوم فزاده * واحصا بالحسن والزيادة * لما كانت الحاشية النسبية الى الملك المقام
 والترم السهم * ابراهيم بن محمد بن عبد الله الاسفرائيني العصامي * افاض رحمه الله عليهم
 سجال رحمة الله يوم القيمة * على الشرح المنسوب الى الطود العظيم * والمعتمد الجسيم القطب
 الكليم * اوله بان يعتمد عليها الاخوان * واخرى بان يستند بها والعرفان * وتكفلة تحتفظ
 رائقة * وتدقيقات فائقة * ومحنة الى الكشف والعناية * شريعت في شرحها وكشفها
 مستنباطا بعون * معتزفا بالقصور والنسب * معقلة البصاحة واضطراب
 الجنان * ولم طنب في التوضيح والبيان * خوفا على الكسان * وطعنا في تداول
 الخلال * واسئل من ان يجعله وسيلة الغفران * وذريعة الرضوان * وهو حبيب
 عليه السلام * قوله * اي الموضوعات المذكورة الموضوع المذكور ما يفهم من لفظ الموضوع
 كليا كان جزئيا وبسمى عنوان الموضوع ووصفه في الكلي والافراد المندرجة تحت اسم ذات
 الموضوع والموضوع الحقيقي ما يحكم عليه اصالة فزما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على
 ذات الموضوع وكان العنوان مرادنا لخطه نحو كل انت او بعضه حيوان وربما

وربما يتحدان فيما عداه مما كان الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصد الحكم عليه نحو جز
 عالم والانتان كلي وذات الموضوع ما صدق عليه العنوان بالفعل ولو في احد لارمنة
 عند الشيخ وهو الحق وبلا مكان الذي عند الفارابي فيقولنا كل مركوب سلطان محرس
 صادق بالاعتبار الاول دون الثاني لا مكان ركوبه على المحار وصدق العنوان على ذاته
 يسمى عند الوضع وصدق المحمول عليه يسمى عقد الحمل والبراد بالمحمل الافراد في القضايا المتعارفة
 بل في المتخالفات نحو لانت كل ناطق واعلم ان احوال المعلومات التصديقية التي يجتنب عنها
 في المنطق ثمانية * فم احدها الايصال الى المجهول التصديقي بيقينها كان وغير يقيني جازسا
 او غير جازم وذلك مباحث القياس والاستقراء وانما يما يتوقف عليه الايصال الى المجهول
 التصديقي توقفا قريبا وذلك مباحث القضايا وانما يما يتوقف عليه الايصال الى المجهول
 التصديقي توقفا بعيدا لكون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي فان المقدم والتالي
 قضيتان بالقوة القرينة فهما معدودان في المعلومات التصديقية دون التصورية اذ انتم
 هذا فنقول مراد القائل بالبحس المقابلة بين القضايا واحكامها في هذه المقالة لان المراد بالقضايا
 الموضوع الحقيقي الذي يجتنب عنه فيها واحكامها الموضوع المذكور الذي هو صنف العنوان وليس
 احوال القضايا بموضوعات حقيقية شئ من المباحث فاما ان يراد ما يصدق عليها الاحوال
 هو بعض القضايا لان القضايا التي صدق عليها الاحوال بعض من مطلقة القضية اذ ليس لكل
 قضية احوال لان الشيء الجزئية لا عكس لها مثالا ونسبها فليزم مقابلة الخاص بالعام واما ان
 يراد نفسه فيكون المراد بالاحكام الموضوعات المذكورة وقد كان المراد بالقضايا الموضوع
 الحقيقي فلا يكونان على نهج واحد ففوق المحنى الفاضل بقوله اي الموضوعات المذكورة في هذه المقالة
 انواع القضية واحوال القضايا اذ فيجوز المقابلة والنهج * قوله * فمع انه من مقابلة الى من
 بالعام الظاهر انه زائد لا معنى له كما يشهد به نقل بعض الفضلاء عبارة القائل ويمكن توجيهه بان
 يكون المراد من الخاص الاحوال باعتبار ما صدق عليه الاحوال وهو بعض القضايا كما عرفت اذ
 الاحوال لا توجد في كل قضية بل في بعضها في صيتها باعتبار ما صدق عليه ايضا وبان يكون
 المراد من الخاص الاحوال التي هو الموضوع المذكور وبالعلم القضايا التي هي عام للموضوع الحقيقي
 وان ذكرى اذ لا مانع من ارادة موضوع الحقيقي والذكرى من القضايا كما في المحنى بقوله اي
 الموضوعات المذكورة فيجوز ان يراد منها كلها فيكون عاما بخلاف الاحوال فانه لا يمكن

القضية المتخولة هي التي رضى السور
 فيها على المحمول ولذا انى رضى السور
 فيها على الموضوع بالمتخولة
 لا ما يصدق على المحمول

ان يراد بها الموضوع الحقيقي كما عرفت فيراد بها الموضوع المذكور في هذا يلزم من مقابلة
الحاصل بالعلم بهذا ما ظهر بالالفاتر والعلوم عند العليم القادر * قوله * المتعلقة به اي
يقول الشارح * قوله * اما كونهما اي كونهما على ما شئت عن حال قول الشارح *
كما اذا قلت الجوان الناطق حد تام مثلاً فانه في معنى موصل الى الكنه وهذه المسئلة تكشف
قول الشارح وقيل عليه حال ما يتوقف عليه قول الشارح * قوله * في مقابلة مباحث اي يعني لم
تذكر مباحث الالفاظ في مقابلة مباحث قول الشارح فانها لو ذكرت فيها لذكرت في مقابلة
على حدة كنه ليس كذلك بل ذكرت مباحث الالفاظ في مقابلة قول الشارح * قوله *
لكنها من مباحثها اي يعني على عدم ذكرها في المقابلة ليست كونها من مباحث بل علمتها انها من مقابلة
الشروع في الفن ولا كان ذكر الالفاظ في مباحث قول الشارح على سبيل العارضة * قوله *
و بما توقف عطف الضمير في مباحثها اي مباحث الحجج عليها راجع الى ما لانها عبارة عن مباحث
القضايا فانها ليست الضمير باعتبار المعنى * قوله * ونسب باضافة الجمع الى الحجج في قوله في مباحث
الحجة يعني لما قال الشارح في مباحث الحجج فهم منه ان المباحث كلها للحجج لا للقضايا بما عرفت الا ان
فنيبني ان يجعل لهما مقالة واحدة وبهذا التنبه يشهد الحاجة الى بيان نكتة لا تركاب
خلافاً الى عدم جعل لهما مقالة بل مقالتين * قوله * وبهذا عرفت اي بان المراد بمباحث
الحجة ما يلزم المباحث المتعلقة بها وبما يتوقف عليها * قوله * لافائدة في هذا الحكم اي في قوله
لما فرغ من مباحث قول الشارح شرح * قوله * ومباحث منصوب عطف على مباحثها اي سبع
قوله الشارح والكليات ومباحث الالفاظ مقالة واحدة * قوله * وان الموقوف عليه عطف
على ان للقضايا كالقياس * قوله * ولها اي النوع القضايا * قوله * ليعين اي ليعين
ما لا بداه وهو تعريف القضايا وتقسيمها في الشروع في القضايا * قوله * وبهذا انقطع بيان
الملازمة بقوله ان للقضايا اي * قوله * ان المقدم في هذه الشرطية لا يستلزم اي يعني ان المقدم
وهو قوله لما توقف لا يستلزم الثاني وهو قوله وضع المقالة الثانية اذا توقف لا يستلزم وضع
المقالة الثانية لجواز ان يسعها مقالة واحدة ولا يحتاج الى المقالة الثانية كما يقول الشارح
والكليات وجعل دفع ظاهر من بيان الملازمة لانه لما كان للقضايا كالتقاسيم كحكاك كثرية لاسيما
مقالة واحدة فاحتاج الى المقالة الثانية فاستلزم له * قوله * واستغنى عن تقديره
اي اي بيان الملازمة بقوله ان للقضايا كالتقاسيم كحكاك كثرية * قوله * كما عرفت في كلامه

اسم فاعل اي قول الشارح * قوله * ومن جعل قوله ورينها عطفاً اي استغنى ببيانها
بقوله وان الموقوف عليه للحجج * ومن جعل قوله اي يعني ظهر من هذا البيان انه عطف على
الجزء الاعلى المجموع لكن لظاهراً المستقيم معطوف على المجموع او استتابة معانية لانه عار
عن التكلفات والتوضيح التي اتركها المحشي كما ترى قوله * القضايا المهمة وهي الجمالية
والشرطية * قوله * الكليات المهمة وهي الجنس والفصل والخاصة * قوله * وما عطف بها
سوى الماهيات الاعتبارية اي لا يكون جزء من الماهيات الحقيقية ويكون جزءاً من
الماهيات الاعتبارية كغيره بانك من بلاد الروم اذ ليس على ماهية حقيقية بل اعتبارية
* قوله * بين مفهومين اسميين اي انك رومي وزنجي * قوله * المراد بالمقدمة ما
يجب تقديمه اعلم ان المقدمة بكسر الدال ان كان من قدم بمعنى تقدم قال هو تقدم لا تقدم
بين يدي هو ورسوله اي لا تقدموا وبفتح الهمزة ان كان من قدم المتعدي باعتبار ان ما يذكر
فيها لا كما له معونه المقصود والتوقف عليه يقدم نفسه عليه ويقدم من عرفة على من لم يعرفه و
مقدمة الكتاب ما يذكر قبل الشروع في المقصود لارتباط بينهما ونفع بفيد البصيرة للشارح
ولا اختصاص لها بشئ دون شئ بل كل ما له ارتباط ونفع كذلك المقصود فهو داخل في مقدمة
الكتاب اي شئ كان المقدمه العلم ما يتوقف عليه شروع بالبصيرة في العلم وهي معرفة
العلم وموضوعه وغايته والتحقيق انه لا اغصار في مقدمة العلم في شئ دون شئ بل كل ما
يتوقف عليه شروع بالبصيرة فهو داخل في مقدمة العلم اي شئ كان والمراد بالمقدمة
هي مقدمة البحث حيث لم تقدم على المقصود بل توقفت مقدمة فيه واما كيفية التوقف
والاعانة فقد بينها المحشي بقوله اما تعريف القضية اي * قوله * وتعيين الاقدم
والاولية اي عطف على يتم * قوله * في هذه الصفة اي يحصل بها حكم عليه في
الفصول اي * قوله * وبهذا اندفع ان التقسيم اي يكون المراد بزيادة الاكثر
في التقسيم الثاني زيادة اكثر في القسم لا اكثر في فيه القضية بل قسمها
* قوله * ومن لم يعرف هذا اي كون المراد بالمقدمة ما يجب تقديمه على المقصود
وكون المراد بزيادة الاكثر في التقسيم الثاني زيادة اكثر في القسم قال لا يلزم
ان يذكره بل لو قدم المقدمة كان احسن ولزمه ان الحسن تقديمها فليزيم
الحسن ترك الاحسن * قوله * ببيان ان الجمالية والشرطية من اقسامها

وانما ترك بيان كون الغرض من المقدمة تعريف القضية اما لانه بدهي لا يحتاج
اليه واما لانه يعلم بالمقاييس واما لانه يفهم من تعريف القضية بقوله فالقضية
تقول بصدق فافهم المرام ولا يمكن كالاغنام في هذا المقام لكن الحق المحقق بالقبول ان
قوله فان القضية تنقسم الى دليل للتقيد بالاولية كما اشار اليه بعض الفقهاء
وتصويره هكذا تقيد الاسم بالاولية مناسب لانه لما كانت القضية الى الحكمية و
الشرطية وكان الغرض من وضع المقدمة ذلك فالتقيد مناسب لكن المقدم حق
والثاني مثله ولا حاجة الى التكاليف التي اوردتها الخشني * قوله * بمعنى عن
فالمعنى يمكن ان يقال في حق قائمه انه صادق فيما قاله او كاذب فيه * قوله * لوجب
ان يقال انك صادق لما استشهد ان القول مستعمل باللام بمعنى الخطاب مقابله للنسبة
والشكلم * قوله * واعتبار عطف على تعريف القضية * قوله * لها اي للقضية *
قوله * في تعريفها متعلق بالاعتبار * قوله * اوله من تعريفه بحال متعلق الصدق
الكذب اذا اعتبر كونهما صفتين للشكلم يكون التعريف بحال متعلق اذا حصل المعنى بقوله
قائمه صادق او كاذب فيه باعتبار الخبر على معنى انه صادق خبره بخلاف ما اذا كانا صفتين
للقضية اذا التعريف حينئذ بحال نفس اذا حصله قول صادق او كاذب * قوله *
والمتشهور ان ما يجهل الصدق والكذب * قوله * لظهور علة العدول * قوله * لزوم ادو
باخذ مرادف المعروف في تعريف الصدق وهو الخبر ويمكن دفع لدوران المرادف بالخبر ما كان
لنسبة خارج تطابقة او لا تطابقة فارق الحكم لانه لا يمكن ان يكونا في حل العربية فالخبر اعم من
القضية فلا دور لعدم الترادف ويمكن ان يجاب بان الخبر مرادف للقضية الملقولة والمراد
بالمعرف ههنا المعقولة واجيب بان الصدق برهني وفيه نظر اذ دعوى البداية غير مسموعة
في حيز النزاع و بان الخبر بدهي والتعريف للنسبة و احصاه
من بين المحررات فلادور و تحقيق ذلك ان الفرض
من التعريف التنبهي حضار الشيء في المدركة بعد حصوله في الحيز انه كونه حمل التعريف على
البدهي خلاف الظاهر من كلامهم * قوله * مستدرك على تقدير كون الصدق والكذب
صفتين للقضية اذ لا معنى له حينئذ فيكون مستدركا * قوله * مما لا وجه له اذ هما صفتان
لشكلم كما عرفت انما يحتاج اليه فلا يكون مستدركا بل لازما واجبا * قوله *

قوله * اخصر واظهر لا خصرية ظاهرة ووجه الاظهرية انه لا يحتاج الى صرف اللام عن
ظاهرها الى كونه بمعنى عن لكن لا يخرج قول المجنون والناقم زير قائم مع انه من الالف
* قوله * وكذا كثر لفظ القول قال السبا لكونه التشبيه في مطلق الاطلاق فلا يرد ما اورد
الخشني بقوله فجا سبانه فالقضية على عكس ما افاده * قوله * ان اللفظ اذا وار الى ههنا
وجه عام والذي افاده السيد بقوله ان المعبر هو القضية اهاسب بالمقام لان الموصوفة به
والكذب والاتصال والاتصال هي القضية المعقولة * قوله * نقلوها قال السبا لكوني
يمكن النقل ههنا لان المنقول يشترط فيه هجر المعنى الاول ولا يجوز هنا القول يمكن النقل اذ القضية
الملفوظة عن المتأخرين كانها مبهمة بالكلية لعدم اعتبار اسم بها وان اطلاقهم القضية على
الملفوظة على سبيل المدة لتوقف المعقولة عليها عند الافادة والاستفادة وقال ايضا على طريق
العدالة على ان جعل القدماء الالفاظ موضوعات لذلك لا يقتضي الوضع لجواز ان يكون
ذلك الجعل باقائه الدال مقام المدلول تسميها للفهم كيف وقد انفقوا على ان موضوع المنطق
المعقولات الثانية او المعلومات التصورية والتصدقية اقول ان توقف الافادة و
الاستفادة على الالفاظ وتسميها باهاهذه الاسامي يقتضي ان الوضع اذا ايعار الى المجاز
الا عند تقدير الحقيقة واتفاقهم على ان موضوع المنطق المعقولات الثانية لا يكون وليلا
لعدم الوضع كيف لم لا يجوز ان يكون مرادهم ان موضوع المنطق دوال المعقولات الثانية اه
بقضية تسميها الالفاظ بهذا الاسامي * قوله * صادق على المركب من المحكوم عليه بناء
على ان المراد بالقول المركب مطلقا سواء كان تاما او ناقصا كما قال الشارح وعلى ان المعنى
والكذب صفة النسبة اذ لو كان المراد بالقول المركب التام الذي يصح سكوت عليه لما
ورد السؤال بالصورة المذكورة * قوله * والمركب من كل اثنين منها والحكم وهو ثلثة لانه اما
ان يكون مركبا من المحكوم عليه والمحكوم به والحكم واما ان يكون مركبا من المحكوم والنسبة الحكمية
والحكم واما ان يكون مركبا من المحكوم به والنسبة الحكمية والحكم فالاصح ان النسبة سبعة وتزداد
الاحتمالات اذا التعريف بمصدق على النسبة الحكمية السلبية اعني النافي فوقع لانها نسبة
حكمية مركبة مطابقة وغير مطابقة للواقع وعلى المركب من النسبة الحكمية وقيدتها كما لجهة اد
المحكوم عليه وقيدته او المحكوم به وقيدته او النسبة بين وبين وقيدتها واثنين او ازيد منها
ومعنى قوله لا يحتاج الى احتمالات * قوله * بنهاية اي الجوانب والناطق * قوله *

لم يكن أي الحيوان الناطق يتجاسم بمعنى لم يكن الناطق داخل في القضية: إذا الناطق ليس محكوم عليه
ولا محكوم به ولا نسبة بين بين ولا الوقوع واللا وقوع * قوله * فتخل القضية الب
حتى يحترق بغير الطرفين * قوله * فهو نفس الطرف مع أنه ليس بمفرد * قوله * يزيد قائم بقية
أولا يخفى أن زيد قائم بتجاسمه طرف وليس قائم قبض مع أنها ليست بمفرد وهذا هو
تفسيره إلا أنه للمفرد بالقوة اعني وهو الذي يمكن أن يبدله بلفظ مفرد إذا لم يلحق
بغيره فيكون هذا ذكر الموضوع محمول لأنها تخرج إلى شقين يمكن أن يحددهما
بلفظين مفردين حال كونهما محكوما عليه ومحكوما به بخلاف الشرطية فإنها لا يجمع فيها
إلا بهذا الشكل كما استدل به بقوله ولو لم يفرق بينا في * قوله * صفة الطرفين في
قوله وصف الطرفين قبل فيه بحث لأن المخل غير المخل إليه والطرفان عين المفردين فالأغلال
صفة للقضية لا للطرفين قول الطرفين غير المفردين إذا الطرفان ما دامتا متصفتين بصفة
حتى ارتباطا أحدهما بالآخر غير المفردين الذين لم يتصفا بهذه الصفة اعني الارتباط والحاصل أن
الطرفين في حال اتصالهما بارتباط أحدهما بالآخر غير المفردين اللذين ليس بينهما ارتباط
فالأغلال صفة للطرفين لا القضية * قوله * طرفي زيد قائم إذ ليس فيه جزء
صوري يربط أحدهما بالآخر حتى يحصل بطلان الأغلال الطرفين كسبغ في قوله لا
والحق ما قبله لا فاضل روح المراد بالجزء الصوري في القضية المملوطة ما يدل على الحكم المذكور
لفظا كان أو حركة فلا بد أنه لا الأغلال طرفي زيد قائم * قوله * ولها تفسير آخر باعتبار
تفاوتها بمعنى أن سبب الفرق الأغلال وعدمه والأغلال لا يعتبر بدون الطرفين فيكون
هذا التقسيم باعتبار الطرفين فليقل الطرفين مدخل في الفرق فلا بد أنه ليس بشيء إذا الفرق
بين التقسيمين وسببهما الأغلال وعدمه يعني الثبوت ولا مدخل ولا إشعار بقيد الطرفين
في الفرق بينهما وبيان سببها * قوله * والمقدم والتالي إذا المراد المحكوم عليه بالحكم
الحل أو الاعتناء أو الانفصال فيدخل فيها المقدم والتالي * قوله * حتى تقتضي الخروج
عنها أي خروج الطرفين اعني محكوم عليه والمحكوم به عن القضية إذا ضافة الطرفان إلى القضية
اضافة الجزء إلى الكل كراسن زيد بخلاف النسبة لأن اضافتهما إضافة المبنيين كضام
زيد فيكون الطرفان خارجين عن النسبة بخلاف القضية * قوله * الأغلال القضية الثنائية
مثل زيد قائم إذا لا دوات محذوفة فيها فلو حذف يلزم حذف المحذوف * قوله * وعن

وغيره نقول بعد ذلك أي هذه التقسيم إذا لا دوات محذوفة فيها لكن لا الأغلال لها لانه
لو أغلقت لما بقيت قضية مع أنه لا شبهة في كونها قضية * قوله * أي من اللفظ
والشعر فيكون معنى الأغلال في القضية الثنائية أن يحذف الدوات ويترك
في اللفظ والنسبة والتقدير يرجع لا يتبقى قضية فتخل بهذا المعنى قال بعض الأفاضل لا بد
في القضية المملوطة مما يدل على الحكم المذكور لفظا كان أو حركة وهو بمنزلة الصورة
لها سواء كانت ثنائية أو ثنائية فخذها وإزالتها بطلان صورتها وأغلال إلى أجزاءها
المادية فتشمل نحو زيد قائم وقام زيد بلا رتبة وحمل الحذف منها على الذكر لفظا أو
تقدير البشمل الثنائية بناء على عمل الدوات على اللفظ الدالة على الربط لا يجمع تفسير
الأغلال به فإنه بطلان الصورة قال المفتا زان أن لفظ هو في قولنا زيد هو عالم
ضمير عائد إلى زيد عبارة عنه وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا
ثم قال والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع
تحقيقا والتقدير لا غيرنا إذا قلنا زيد عالم على سبيل التقدير بما حركته اعرابية لم
يفهم منه الربط والاستناد وإذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك منه فالرابطه هي الحركة
الاعرابية لا غير وبالحكمة كون اللفظة هو غير موضوع في لغة العرب للربط مما لا يخفى
على أحد من المحققين فضلا عن الحكماء والمحققين وقد كنت شاملا في حل هذا الاشكال
ومتخصصا عن حقيقة الحال في هذا المقال حتى وجدت في كتاب اللفاظ والحروف
للفيلسوف المحقق أبي نصر الفارابي ما يدل على أن ليس مرادهم أن لفظه هو موضوع في
لغة العرب للربط وإنما استعمله عندهم لذكر بل المراد أن الفلاسفة نقلوها
إلى ذلك فهو يدل على ربط المحمول بالموضوع عندهم وقال له وإنه قال قلت الفلاسفة
أن الرابطه في لغة العرب هي الحركات الاعرابية إذا المراد أن إذا ذكرت كنه الأواخر
لم تدل على الاستناد وأما إذا ذكرت مع اعرابه فادست ذلك فيكون الاعراب لا
على الربط قلت المنطقيون معصرون على أن الرابطه لفظه هو وهي ونظائرهما فلا يكون
علامات الاعراب رابطه عندهم بل دالة على الغا طية والمفعولية وغيرهما كما هو عند
أهل العربية والنفهام معنى الرابطه عند من تلك العلامات بطريق الالتزام
فإن تلك العلامات تدل على تلك المعاني المعنوية التي لا يكون بدون الرابطه انتهى

مع ان حركة الاعرابية تنزك كثيرا من القضايا اجزاء للوقوف مجرى الوصل وعلى تقدير
وجودها لا تعد جزءا من اجزاء القضية المملوطة كما ان النسبة تعد جزءا من اجزاء المعقولة
مع ان الدال في الملوطة متحد بكونه في المعقول في حكم الجزئية على وتيرة طرفي النسبة
فظهر ان حركة الاعرابية اي الرفع في مثل قولنا زيد قائم ليست برابطة كما زعم ذلك
الفاضل نعم لو قيل قرينة على الرابطة المحذوفة لكان له وجه وكذا هيئة التركيبية في مثل
قام زيد لعدم عدمهم باها جزءا اجزا وما قال لا يصح تحريكه للاختلال به فانه ابطال
الصورة فحذف بانه اذا حذفت وترك الادوات لفظا وتقدرا يزمه ابطال
الصورة فيكون تحريكه باعتبار لازمه فافهم المقام ولا تنجب لانه كم ترك الاول
لاخر * قوله * لا يصدق التعريف الى قوله بل المحمول فيها اجاب عنه المفتي زاد
ان الرابطة ربما عذفت من القضية اتكاء على شعور الذهن بمعناها وهذا كالمملوطة
فقط هذا يحكم بحذف الادوات على الاطلاق فلا يخلو شئ من القضايا عن معنى الرابطة
سواء ذكرت او حذفت او ضمن معناها اللفظ الدال على المحمول كزيد ضرب
وضرب زيد لانه يدل بالتضمن على معنى وهو النسبة على فاعل ما وهي الرابطة ولا يخفى
ان ثابوت الـ ما قال المحشي زمر المحشي ان المحمول في القضية ان كان فعلا
فا لقضية مستغنية عن الرابطة لتضمن الفعل بالنسبة فلو ذكرت الرابطة لزعم التكرار
فلا يكون جوابا عنه لكن الحق ان هذه النسبة ليست النسبة التي دلت عليها الرابطة
اذا ما تضمنت الفعل ان كان نسبة عامة الى فاعل ما فهي غير النسبة التي دلت عليها
الرابطة فانها جزء من القضية المعقولة قائمة بالموضوع والمحمول والنسبة العامة
ليست بجزء منها ولا قائمة بالطرفين وانما هي مستندة الى فاعل ما فقط وجزء من
المحمول وجزء الجوز غير جزء من الاخر كما ان اصل الجوز غير ذلك غير تلك النسبة ان
كانت خاصة الى فاعل خاص لانها ليست بجزء من القضية المعقولة ولا قائمة
بالطرفين وانما هي مستندة الى فاعل خاص فقط وجزء من المحمول كالنسبة العامة و
بالجملة ان النسبة التي هي مدلول الرابطة جزء من القضية قائمة بطرفيها والتي
هي مضمون الفعل جزء منه قائمة به كما في مثل زيد ضرب وضرب زيد وان نحو
هي مضمون الفعل جارية مجرى التصور السابق والتي هي مدلول الرابطة جارية مجرى

مجرى التصديق فيبينها مقابلة تامة فلا وجه لاستغناء القضية عن الرابطة بالمحمول
الذي هو الفعل على الصحيح والحاصل انه لا بد لكل قضية من رابطة وكل رابطة اداة وكل
اداة لفظ وقال التفقار ان ان ظاهرا احكام المنطق لا يشمل القضية التي محمولها
فعل وهي التي يسميها النحاة جملة فعلية كقولنا قام زيد اللهم الا ان يجعل في ثابوت
مستحق للقيام * قوله * وليس للمادة في القضية اي المعقولة * قوله * وما قرنا
لنا * قوله * به راجع الى ما * قوله * من مفضل به بيان لما * قوله * وتلك هي القضية
ان يدعى الحكم اياه * قوله * ان الشارح ومن سبقه في ثابوت المفرد مبتدأ مما قرنا
خبره والتقدير وان الشارح اياه مما قرنا به * قوله * استعمال مجازي على سبيل
الاستعارة بالكناية والتجلية حيث شبه اجزاء القضية باجزاء خارجية كاجزاء الدار
وانت لا تخلل الذي هو ملائم المشبه به * قوله * ولك ان يتخذ من قبيل الاغلال
فعلى هذا لا تخلف الاجزاء ولم يتصل بل تفرق الاجزاء غير مربوطة احدهما بالآخر
كما جزء الماهية الغير المجمعة في نظر العقل * قوله * الى اكثر من مفردين اذا اجزاء
على هذا في القضية المملوطة ثمانية وفي المعقولة اربعة فان الرابطة جزء من القضية
المملوطة كما ان النسبة جزء من المعقولة فقولنا فيما سبق اذا القضية باعتبار ابطال
جزئها الصوري تخلف الى ثمانية امور الطرفان والنسبة وقوله ويبقى الطرفان والنسبة
في القضية المعقولة لا المملوطة او بقول الاجزاء ثمانية على هذا في المملوطة والمعقولة على
مذهب من انكر النسبة البنوية غير الوقوع والواقع بخلافه على الاول يعني الاخلال بابطال
جزء الصوري اذ بعد الاخلال يبقى مفردين في المملوطة فلا يحتاج الى ذكر قوله بطرفيها
فضلا عن اشتداد الحاجة في المملوطة اذا النسبة ليست منها بل من المعقولة وان كان
الاجزاء ثمانية في المملوطة على تقدير جعله من قبيل الاخلال الماهية على مذهب وفي المملوطة
والمعقولة على مذهب اخر لا يمكن الاخلال الى مفردين بخلاف الاخلال الشرطية فانه يمكن
ان تخلف الى مركبين ثم الى مفردين * قوله * في تقدير زيد قائم اذا المنطق لا يلتفت
الى تبادر المعنى على طبع ما يفهم من اللفظ هل هو في هذا المثال مثلا على وجه الاتحاد والقيام
بل يلتفت الى المسأل والمراد ولا يخفى انه لو قيل قال زيد او زيد قائم يفهم منه بحسب
والافادة قائمة زيد ولذا ادرجوا جملة الفعلية في الاسمية مع ان فيه تقييلا لا قسما

وضبط المانت رتبة بثبوت لو صفه بناء على البناء رجب السبقه * قوله *
 فالصواب الصواب فالاول ما عرفت * قوله * ان حكم فيها اي في القضية * قوله *
 بثبوت امر الامر الظاهر ان المراد بالبثوت والنفي الوقوع واللا وقوع والباء فيه
 للصلة ويحتمل ان يراد بهما الابقاع والانتزاع والباء للبيان والباء حينئذ من حمل
 الثبوت على الثبات مجازا اذ لم يعلقوا الثبوت على الابقاع كما اعلقوا النفي على
 الانتزاع وعلى الالزامين كلاهما اثر الى رجحان مذمب المتقدمين من اعتبارهم
 النسبة الواحدة بين طرفي القضية اثر الامر على الشيء كما في عبارة التفتا ناه ان
 الشيء عندنا بمعنى الموجود فينضمون ختمنا القضية بالموجودات والثبوت وان كان
 بمعنى الوجود لكنه بالاضافة الى الامر الاعم من الموجود وغيره يحمل على الاعم من الموجودات
 والذهني والفرضي بخلاف ما اذا اضيف الى الشيء الاخص فان توهم الاختصاص حينئذ
 ظاهر * قوله * له اي الشيء * قوله * المعبر عنه باللا وقوع وهو بمنزلة الصورة
 للقضية الشئ فيصح الاحتال فيها * قوله * لربط النسبة الى النسبة لان كانت تدل
 على النسبة الزمانية * قوله * بحسب الاستعمال يعني لو لم يكن دعوى الزموم بين
 طرفي النسبة بحسب الاستعمال تدل كانت على النسبة واما اذا كان بحسب الاستعمال
 فكانت لاندل على النسبة بين تكون من جهة الطرف كما فعله بقوله واما اذا كانت
 كذلك اه * قوله * لانه بين ما من معلوم * قوله * زيد تا اي كانت وان تكون
 فيها اي في قضايها * قوله * اقرب الى الشبهة بحيث بعد المحمية فيكون اقرب
 الى عند النقص * قوله * في الثاني اكثر لان عدم الجماعية في اكثر من شئ لا افراد فلهذا
 من غير ان يمتنع بهما يقتضي ان المراد بالمعروف ما يقتضي الى مدين القسمين فالاعتبار
 وقيل للغير كانه قوله تعالى قل كونوا حجارة او حديد لا للترديد والتقسيم قول
 اذا كان للتقسيم فلهذا يعم مفرد كلا القسمين فلهذا يفتك التقسيم عن التقسيم حتى
 يد عليه ما قيل وليس بوجه كذا وفي قوله تعالى قل كونوا حجارة او حديد اذ ليس
 فيه مفهوم عام حتى يشمل قسمين بخلاف ما نحن فيه فان المفرد له مفهوم عام شامل
 للقسمين فالمفرد العام يقتضي الى مدين القسمين ويشملها بالاشتراك كالكلمة
 المنقطة الى اسمها الشائعة فانه لو قيل الكلمة اما اسم او فعل او حرف يكون المراد

المراد منه ان الكلمة نعم هذه الاقلام وتشمليها نعم لو كان المراد بالتقسيم التقسيم المقارن
 للترديد والتشكيك لورد عليه ما قيل به شبهة * قوله * اعني الامكان الاستعدادي وهو
 امر موجود من مقوله الكيفية قائم بحمل الشيء الذي يسبب له الامكان لانه وبغير لازم وقابل
 للنفاد والامكان الذي هو التجوز العقلي الذي لا يلزم من فرض وقوعه حال وعذا
 النوع من الممكن قد لا يكون البتة واقعا كمنارة من ماء وتغير ما بين صبا في انا وقد يبد
 محالا عاده فينبغي على استناده ادلة بعض المطالب العالمية كبرهان الوحدة انية المبني
 على التمايز عند وقوع التعدد واعلم ان الامكان لا يشترطه بين المعاني الساترة و
 القوة فيه والامكان في بعض المواضع بالجماع للفعل حذر عن توهم ارادة معنى القوة
 لا بتخصيصه للفعل * قوله * لا المعنى الاعم المنقسم وهو الذي يمكن اه الى قوله الامكان في الجماع
 وليس فيه كلمة ولا مكان اكثر النسخ المصححة فالظن انه ان الامكان الجماع للفعل اعم للفعل
 والقوة * قوله * والاطراف في القضاء المذكورة اي الى اخره وليس منها وهو اعم لاطراف
 في القضاء المذكورة كما توهم البعض * قوله * بيان المراد يعني ان يكون هذا التعريف تعريف
 للمفرد بالفعل والمفرد بالقوة * قوله * فيكون الامكان اه اي الامكان الذي في قوله وهو
 الذي يمكن ان يعبر عنه بمفرد مفرد وهذا ظاهر في ان المراد بالامكان الجماع للفعل في قوله
 هو الذي يمكن ان يعبر عنه معناه بالمفرد امكانا جماعا للفعل ما هو اعم للمفرد والقوة * قوله *
 بعض شدة عنه لان نفي كون الاطراف مفردات بالفعل بقوله وان لم يكن مفردات
 اه واثبات كونها مفردات بالقوة بقوله لانه يمكن ان يعبر عنها
 بالفاظ مفردة يشعران قوله وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد بيان
 للمفرد بالقوة لا بيان للمراد اذ قوله لانه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة
 عين قوله وهو الذي يمكن الى اخره فهو كان الامكان فيه اعم وكان ذلك
 التعريف بيان للمراد لكنا اعم في قوله لانه يمكن ان يعبر عنه الى اخره يمكن
 الشال باطل كما بينه بقوله وان لم يكن مفردات بالفعل الى اخره * قوله *
 كلمة ان في القضية الاولى مذكورة تعيد ما بقوله الاولى بيان للواقع وليس
 با حترارية اذ المقام مقام التفصيل والتحقيق قبل وقراها مذكورة غير صحيح
 لوقوعها موقع المفرد وهو الحق الا ان يكون كره مبنيا على بعض النسخة : : :

وهو واقلها ان يقال ان هذا اذ كان * قوله * وتركها اول الصحة المعنى بدون
 * قوله * واقلها مؤنة لعدم احتياجها الى ملاحظة خصوصيات الاطراف وسمايتها
 وعمومها كما بينه بقوله وهي الالفاظ الصريحة في كل موضع * قوله * بالان وعين
 ينتقل بنقل قد بينه بالماضي * قوله * فربما مؤنة لا احتياج الى تفكير سليم وان كان طرفاه
 مفردين * قوله * تباح منى على ارجاع الضمير الى الغيبة المفهومة من قوله لا انه
 يمكن ان يعبر عنها بالالفاظ المفردة لكن الظاهر ارجاعه الى الالفاظ المفردة التي يمكن التعبير
 عنها من اطراف تلك القضية وعلى هذا التقدير لا ساحة لثبوت الصحة للجل * قوله
 صحة لكونها اي الالفاظ المفردة * قوله * واقعة في القضية ولا شبهة في صحة
 وقوع هذه الالفاظ في الجملة بخلاف هذا اذ كان لعدم صحة هذه الالفاظ بهذا
 في الجملة كما سنفره * قوله * بل حكم الشرعي وهو ان تحقق هذه القضية * قوله *
 بقضية اخرى متعلق بعبر * قوله * لا على وجه يصح بل على وجه كان جزءا من طرف
 الشرطية اذ هذه القضية ليست مقيدة ما في هذه التعبير بل جزءه * قوله * فلا يجزئ
 عبر عن قولنا اذ هذه القضية لم يعبر بها عنه على وجه يصح ان يكون طرف الشرطية
 * قوله * المقضي صفة الارتباط * قوله * المستند صفة الامتناع * قوله
 الى ذلك المقضي وهو الارتباط الشرطي * قوله * وتوجيه التعريف اي
 تعريف الجملة وهو اما ان يخل بغيرها الى مفردين بان المراد بافراد الطرف
 امكان التعبير عنه بمفردين ملتبس بوصفية الطرف بعني لم يزل عنه وصفية
 الطرف بل بقيت كما في القضية * قوله * فانه اي التقييد بالتحليل * قوله *
 ذات الطرف اي مع قطع النظر عن وصفية الطرفية اذ بعد التحليل لا يبقى الطرفية بل ذات الطرف
 المجردة عن وصفية الطرفية * قوله * تركها اي القضية * قوله * والمعتبر في اي الذي اعتبر فيه تفصيل
 * قوله * لان يعبر عنه ارجاع الى الموضوع المعبر كما اثرنا به * قوله * وذلك لان التفصيل بعني وجه
 الاندفاع ان تفصيل النسبة بعد الاخلال ليس ضروريا بل بعد الاخلال لا يبقى
 الطرفية من حيث انه طرف فعلا عن تفصيلها * قوله * لانه لا تنفع له كره اذ
 بعد ذكر قيد الاخلال يدخل الشرطية في تعريف الجملة لانه يمكن ان يعبر عن طرفيها
 بمفردين بعد الاخلال كما قال هذا ملزوم نذكر * قوله * يتبادر منه اي من قيد

اي من قيد الاخلال * قوله * خلاف ما يتوقف به يعني ان صحة تعريف الجملة متوقفة
 على افراد الطرف من حيث انه طرف اذا لا افراد يمكن في الجملة لاني الشرطية فلا تدخل
 في تعريف الجملة فبذلك لا اخلال يتبادر منه خلافا اذ بعد الاخلال لا يبقى الطرف
 من حيث انه طرف فدخل الشرطية في تعريفه * قوله * تعريف اسمي لا حقيقي يعني
 سماها جملة ارباب الاصطلاح واعتبروها في اصطلاحهم وان تعريفه اسمي
 باعتبار المعبر لا حقيقي من الامور الموجودة في نفس الامر حتى يقال انها جملة * قوله
 اياه اي كلام الشيخ بعينه * قوله * يشنع من التشيع عليهم اي على صاحب
 الكشف والتباعد * قوله * ولا حكم للتعريفات اذ المعروف بشي من تسمية لا بقيد
 الحكم بثبوت على المعروف بفتح الراء بل يقصد ان ينقش في ذهن السامع صورة
 المعروف تفصيلا فلا يقصد به كرم المعرفة كاللسان في قوله لان حيوان
 ناطق اذا اراد تعريفه الا يتوجه ذهن السامع توجهها اجماليا الى ما يريد تصويره
 تفصيلا لا يحكم عليه بالتعريف فهو بمنزلة الكاتب ينقش صورة شئ
 * قوله * الا ان لم لها اي للتصورات وصوابية التعريف باعتبار الحكم اللازم
 له ويجتمل ان يكون باعتبار الحكم الصوري * قوله * لا مقام بيان الغرض من
 القول يعني ان قوله لا يرد متعلق بيقال وغرضه منه اي فائدة القول
 عدم ورود زيد قائم ابوه عليه مع ان دعوى القائل هذا القول صواب
 فيجب الاستدلال على هذه الدعوى صراحة ولذا قال الظاهر لانه لا يرد عليه
 ان منهم من هذا الغرض دليل هذا الدعوى ضمنا لكنه لا يكفي ولذا قال فتفطن حتى
 تفرق بين المقامين * قوله * الاظهر للسايرد عليها وقد تكلف بعض الفضلاء في
 دفعه بتاويل للسايرد عليه للسايرد اخل احد القسمين في الاخر لكن الحق ان ما ذكره لا ينع
 انا ظهري * قوله * بمعنى عرفة وهو ان الصواب ياتي بمعنى الصحيح * قوله *
 او ما استدلل به عليه الضمير في به راجع الى ما هو عبارة عن قوله لا يرد وفي
 عليه لانه صوابا * قوله * من تفسير المفرد الى هنا من تمة قوله واما
 ثالثا خلاصة السؤال بقوله واما ثالثا ان النقص بزيد قائم ابوه ينفع عن
 تعريف المعص بتاويل المفرد بالقوة والفعل فلا يكون تعريف القيل صوابا لان

صوابية لاجل عدم ورود هذا النقص عليه ووروده على تعريف المص واذ اندفع عن تعريف
المص فلا يكون هذا التعريف اي تعريف القيل صوابا فيكون وجها لعدم صوابية تعريف
* قوله * لانه محتمل اذ علة لقوله لم يقل * قوله * صواب التعريف منصوب
خبر ان يكون بمعنى محتمل ان يكون مراد المعترض صواب التعريف الذي لم يشتمل على لفظ
يتبادر منه خلاف المراد ويجعل ان يكون مراده صواب التعريف الذي لا يرد عليه النقص
يزيد قائم ابوه فعلى الاحتمال الاول لا يرد عليه السؤال بقوله واما ثانياه وعلى
الاحتمال الثاني يرد عليه * قوله * والتعريف المشتمل كتعريف المص مبتداء خبره
قوله خطأ * قوله * على ما لا يتبادر منه هو ثانيا وبالمفرد بالقوة والفعل * قوله *
ولذا صح منه اي بمعنى لاجل ان امكان جملة على ما لا يتبادر منه لا يصح التعريف صح منه السؤال
بقوله واما ثانيا فلا ان اخلال له مع انه يمكن دفعه بجملة على ما لا يتبادر منه وهو ان يرد بالقضية
القضية بالقوة القريبة الى الفعل كما استلزمه بقوله ولا يمكن ان يرد الى اخره * قوله *
وبهذا اندفع ما يقال اي بتفصيل السابق وهو ان مراد المعترض صواب التعريف الذي
لم يشتمل على لفظ بهم * قوله * كما عرفت في غرضه قوله لا يرد عليه * قوله * انه فيه
ما ذكره ثانيا يعني يدفع الاعتراض بقوله اما ولا فلو ورد بعض المتعوض المذكورة عليه
ما ذكره ثانيا بقوله واما ثانيا فلا ان اخلال للقضية التي امت تركبها اه لان الشرطية
لما لم تتركب من قضيتين لم يدخل قولنا زيد عالم بزيادة زيد ليس بعالم وقولنا
الشرطية طالع لم يزد النهار موجود في الشرطية حتى يرد السؤال بقوله اما ولا اه المرد
بعض المتعوض هذا ان المثال ان كما فصله السيد * قوله * دليلان بل دليل وهو قوله
واما ثانيا * قوله * الزامي اذ هو على زعم القائل بصوابية تعريفه لانه ثابت
ان الشرطية مركب من قضيتين وان لم يكن مطابقا لنفس الامر * قوله * تحقيق
لان عدم تركب الشرطية من قضيتين في نفس الامر فيكون حقيقيا * قوله * فهناك
دليلان اي الزامي وتحقيقي * قوله * اطراف قضية وهي الشرطية يعني منع كون
الشرطية مركبا من قضيتين * قوله * مبني على تسليمه اي تسليم كون الشرطية مركبا
من قضيتين * قوله * منع ما او هم تسليمه اي لو قدم الزامي على التحقيق فلزم
من التحقيق منع الزامي الذي هو تسليمه على زعم القائل * قوله * فلا يقوم

فلا يقوم الجدل وهو الزامي * قوله * فهو مشتمل على مطلوبين
وهما قوله على تقدير صدق ما ذكره اه وقوله وفي الواقع * قوله *
والاول اي قوله اما ولا فلو ورداه دليل الاول اي على تقدير صدق
اه والثاني اي قوله واما ثانيا اه دليل الثاني اي قوله وفي الواقع
* قوله * اي لا تخل الى ما لم تتركب منه اي لا تخل الى الاجزاء
التي ليست موجودة فيها يعني ان المراد بالاغلال الى ما منه تركيبها
الاغلال الى اجزاء المركب سواء حذف شئ من اجزاء المركب عن
التحليل او لا لا الاغلال الى الاجزاء الى جهة عن المركب فيكون قوله ما
منه تركيبها احترازا عن اجزاء التي لم تتركب منها القضية لانه
تخل الى جميع ما منه التركيب حتى يرد عليه ان الصورة من اجزائها
الموجودة فيها مع انه لم تخل اليها * قوله * وفرق بين اي ظاهر
من التبيين والثاني من الظروف بمعنى الوسط * قوله * اجزاء
مادية اذ التركيب مبتداء منها الى حصول الصورة * قوله * ويدفع
قوله هم الجسم مركب اه لان من قد دخل في صلة التركيب على الصورة
والمادة فيه * قوله * الاول ترك العناد او تبديل الشرط بالاتفاق
اذا دوات الشرط عن المنطقيين شامل للعناد فالاولى اما
تركة او تبديله به حتى لا يشتمل العناد فيصح نقا بهما وانما قال اولى اذ يمكن
ان يراد بالشرط معنى التعليق بناء على شيوعه في يصح المقابلة * قوله *
ان طرف الشرطية لم يكن قضية قبل التركيب يعني ان طرف الشرطية
اذا كان قضية قبل دخول الادوات عليه كما صورته الشارح واريده
ان يكون طرف الشرطية جرد عن الحكم واخرجه عن كونه قضية ثم تدخل
عليه الادوات فلا يخرج الادوات عن كونه قضية بل يخرج قبل الادوات
فلا يكون الادوات ما يخرج اخرجه حتى يقال اخرجه الادوات عن كونه
قضية وتخصيص هذه الصورة بالبيان لانها من شأنهم القائل يكون
الطرف قضية فلا يدفعه تنبيه بعض الفضلاء اخرجه اي على تقدير وجود الحكم

فيما قبل دخولها * قوله * والنسبة اي نسبة بين بين * قوله * وبه قول
 حرف الشرط عليه اي على طرف الشرطية * قوله * يحدث فيه اي في طرف الشرطية
 * قوله * اصلا اي لا يكون طرف الشرطية قضية قبل التركيب او بعد
 * قوله * يهتمة اي يحكم بالبداهة وبلا تأمل وتفكر عقول جميع العقلاء وكذلك
 * قوله * خرج عن هذه الصلاحية اي بدخول الادوات لا يتعلق به الحكم بالوقوف
 والادوات اصلا اذ لا يمكن ان يلتفت النفس الى شيئين متعديا وبالات
 واذا احدثت الادوات كما في قياس الاستثنا في عادات الصلاحية اذ بعد
 الحذف لا يبقى الطرف من حيث هو طرف بل ذات الطرف وهو صالح للحكم فلا
 يرد عليه انه لو انتفت الصلاحية لما عاد الحكم بعد الحذف كما في القياس
 الاستثنائي * قوله * على ان هذه المناقشة مما لا تقراء يعني ان عدم
 كون طرف الشرطية قضية قبل التركيب لا يضر عدم تركيب الشرطية من قضيتين
 بل بقوىه ويثبت بطريق الاول * قوله * لتحقيق كونها اي كون اطرافها
 * قوله * وفيما بعد اي صرح فيما بعد في قوله خرج عن ان تكون بالوصف
 الذي هو جمل الصدق والكذب تحقيقا لخروجه اطراف القضية عن كونها قضية
 * قوله * بمضيق اي بمجل ضايق * قوله * ان ينصرف اي عما * قوله *
 من انه يتركز في الفع بيان لما يعني ما يتركز في الفع من ان الشرطية مركبة من قضيتين
 ينصرف القائل بكون الشرطية مركبة من قضيتين اذ هو موافق لمقالة القائل
 ظاهر فعدا ان خرج بقوله نعم بما يقال في الفع ووجه الدفع ان ما يتركز في الفع مجاز
 جار في طرف بعض الجملات فلو كان مراد القائل بالقضيتين ما يتركز في الفع لا تنقضي تعريف
 الشرطية ببعض المحليات فيثبت انه لا ينصرف القائل لان مراد القائل بكون الشرطية مركبة
 من قضيتين كونها مركبة منها حقيقة وما يتركز في الفع كونها مركبة منها مجازا * قوله *
 واستعمال المجاز في التعريف موقوف على النقض في توجيه استعمال المجاز في التعريف
 مع انه لا يجوز في التعريفات بخلاف استعماله بغيره واضحة فانه يجوز * قوله *
 فيما ليس احد طرفيه اي في قضية ليس احد طرفيها انشاء وقوله غير
 قابل لان يعتبر تعبير الانشاء * قوله * لانه قضية بالقوة اي

اي لان ما ليس احد طرفيه انشاء قضية بالقوة الغربية الى الفعل فيلحق ويكسب
 فيه هذا التجوز * قوله * فلا اي فلا يلحق التجوز فيه اذ ليس اكرمه فثبت
 بالقوة الغربية الى الفعل فلا تسمى قضية * قوله * وتعريف المتصلة وهو
 هي التي يحكم فيها بصدق قضية اولاهه فيها على تقدير اخرى * قوله * فلا
 يصلح الانشاء اذ لا يمكن فيه تقدير الصدق * قوله * طرقاتها الى القضية
 المتصلة * قوله * فلا بد من تأويل اي انشاء * قوله * فنجيب عليك
 اكرامه او يقال في صحة اكرمه فبدخل في القضية الشرطية * قوله * ولهذا
 لم يورده الشرح اي لا دليل على انشاء بالبحر ولدخوله في القضية الشرطية لم يورده
 دليلا على نفي كون ما ذكره اذ لم يورده ولم يدخل في القضية الشرطية لاورد دليلا
 على نفي كون ما ذكره اذ كان كونه القائل من ان القضية ان اعلنت الى قضيتين شرطية
 ليس بموجب ان مثل ان جازك زيد فاكراه شرطية مع انه ليس مركبا من
 قضيتين اذ الانشاء ليس بقضية * قوله * خالبيين صفة مركبين
 * قوله * اعتبر صفة ثانية لمركبين * قوله * الحكم فرضا فاعل اعتبر
 اي الحكم الفرضي الذي حدث بدخول الادوات لا الحكم المجازم على سبيل لاواعان
 * قوله * يحدث متعلق بانقي المؤخر * قوله * فنهما اي في مركبين *
 قوله * منها اي من مركبين * قوله * وكيف لا يكونا خالبيين
 الاستفهام لانكار فبانكار النفي يلزم الثبوت فيكونا خالبيين * قوله *
 ولا داعي ان الحكم المجازم المقصود * قوله * متعلقة اي متعلق اذ اعان
 بشئ وارتياد الشئ به اي لا يكون متعلق الحكم محكوما به ولا محكوما عليه شئ
 اخر * قوله * فلا يمكن اعتبار الحكم ان النفي لا تعدر على ذلك كما عرفت
 * قوله * فلم يصدق في طنه اي لم يكن طنه صادقا حتى يصدق اذ بعد زوال
 الادوات لا يوجد الحكم لانه لو وجد الحكم بعد زوال الادوات لوجد في قولنا
 ان كان زيد سمرا فهو ناهق مع ان عدم وجوده فيه بهي لا يمكن انكاره
 * قوله * برزوا لها اي لادوات * قوله * حتى يتحقق اي الحكم
 * قوله * وعلى تقدير تحقق اي الحكم * قوله * صار صفة امرت

* قوله * جزئ قضيبتين خبر صار * قوله * حدثنا صفة قضيبتين اي
القضيبتين حدثنا بعد التحليل بفهم الحكم الى ذلك الامر ان قد عرفت ان
الشرطية ليست في طرفها حكم حتى يكون بزوالها فلو قلنا يتحقق الحكم يكون
الحكم حادثا فيكون الطرفان قضيبتين حادثتين بذلك الحكم * قوله *
ملحوظة فيه اي في المركب * قوله * واما الحكم به اي ولا يمكن ان يحكم بمركب
ملحوظة فيه النسبة تفصيلا على شئ * قوله * من طرفيه اي المركب * قوله
هذا جوهر فان الاشارة بحسب هذا بقيتين الجوهرية فلا يحتاج تعريف
الجوهر حتى تكون في مفهومه نسبة كما في مفهوم الانسان والحيوان
وهذا مراده في هذا المقام ومن لم يعرف المرام قال لا فرق بين المثالين
اذ لو عرف الجوهر بقابل للابعد والثلاثة تكون في مفهومه نسبة مثل مفهوم
الانسان لكن الحق ان اعتبار النسبة باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى و
المفهوم فيصح الانسان حيوان اذ ليس في لفظه ما يدل على النسبة حتى
توجد فيه ولا يلتفت الى نسبة المعنى كما قال عبد الحكيم السيلكي ان اول
بشيء ذو الحيوة يشتمل النسبة التقديرية اذ الشئ خارج من الحيوان مقدر
في نظم الكلام فيكون كالمفوض فتوجد النسبة التقديرية على هذا
التقدير اما لو كان معناه جسم نام حس لم يشتمل النسبة التقديرية اذ
لا اعتبار بالمعنى * قوله * الا انها اي النسبة اجمالية مقدرة
ليست بظاهرة يظهر من تفصيل تلك النسبة ذلك * قوله *
وان اشتمل اي وان اشتمل شئ من طرفيه على نسبة فان لا يكون
نسبة فيه اي في ذلك الشئ تقديرية كانت النسبة او خبرية ليست
بنامة ملحوظة قصدا * قوله * ولهذا اي ولعدم كون النسبة فيه
ملحوظة تفصيلا صح التعبير اذ هو في حكم المفرد * قوله * في مقام
تعريفها اي الشرطية والجمعية * قوله * وهذا اول مما قيل طرفاها
اه واما قال اول اذ يمكن دفع الاستغاض بقولنا زيد قائم قضية
بناء وبل ان المراد بالجمعية ما يكون طرفاها مفردين سواء كانا مفردين

مفردين بالفعل او بالقوة او احدهما بالفعل والاخر بالقوة فيدخل زيد قائم
قضية في الجمعية على هذا التقدير لكنه خلاف الظاهر المتبادر * قوله *
في وضعه اي في وضع المفرد بناء على ان الواضع قد وضع المفرد بمجمل غير مفصل
بتفصيل التركيب التام * قوله * الامكان العادي لا العقلي اي
الذي يمكن عادة ويستعمل في استعمالهم لا العقلي بمعنى التجويز العقلي حتى يتجوز
عليه انه لا نسلم * قوله * صرح به اي بان لفظ اضرب مفرد
بغير المنسوب والمنسوب اليه النسبة تفصيلا * قوله * في اول
اي واقعا هذا التفسير في اولاه وهذا مطلق عام * قوله * فيما كنه
وهذا مقيد خاص فلا يرد عليه انه لا يجوز تعلق الجارين بمعنى واحد بفصل
واحد * قوله * بعد المعادة في القاموس يقال تقول الشئ وعادوه
معادة وعوادا اذا جعله من عادة اي صرح به بعد ان يكون عادة و
ستعمل عندك في استعماله هذا ما يمكن في هذا المقام والعلم عندكم
الملك العلم وليس عندى شرح المطالع حتى نطلع عليه كيف وقعت هذه
العبارة وكيف صرح الشارح فان وجدت شرح المطالع فارجع اليه حتى
يتكشف الحال * قوله * الى ان يخص الدعوى اه اي ان يخص الدعوى
بالنسبة التامة الخبرية دون الاشائية فلا يرد مثل اضرب كونه انشاء
* قوله * مقصور اي فرضا * قوله * يحكم عليه او به المراد بالمحكوم
عليه المقدم وبالمحكوم به التالي * قوله * بالاتصال اي في المتصلة * قوله
الاتصال اي في المتصلة * قوله * تعتبر ذات الحكم اي الحكم الفرعي
الذي وجد في طرفي الشرطية فانه تعتبر مع تقديره في طرف اي المقدم و
تعلقه في الاخر اي التالي * قوله * بخلاف المتفصلة اذ ليس في
طرفها فرض الحكم كقولنا العدد اما زوج واما فرد لانه ليس في الزوج
ولا في الفرد فرض الحكم بل الحكم بالمنافاة بينهما * قوله * وانما
سميت اي المتفصلة * قوله * والشرط اي والحال ان الشرط
اه * قوله * باعتبار استلزام المتفصلة اه متعلق بسميت

بمعنى يستلزم المنفصلة المتصلة فان قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او
 فردا في قوة قولنا لو كان هذا العدد زوجا لا يكون فردا ولو كان
 فردا لا يكون زوجا فهذا الاعتبار سميت بشرطية * قول * ان اخلالها
 في المنفصلة * قول * اللازمة لها كما عرفت انفا * قول * ان
 اخلال اللازم اى المتصلة اللازمة * قول * المرددة المحمول بشرطية
 اذ قولنا هذا العدد زوج او فرد يلزمه المتصلة اى لو كان زوجا لا يكون
 فردا ولو كان فردا لا يكون زوجا مع انها ليست بشرطية اتفاقا ومعناه
 احد الامرين فيكون قضية واحدة طرفا مفردا ان القضية ان كان في قولنا
 اما ان يكون هذا العدد زوجا او فلو كان اخلال اللازم الى قضيتين كما في
 كانت القضية المحلية المرددة المحمول بشرطية مع انها ليست بشرطية اتفاقا
 فيلزم ان يكون سبب التسمية اخلالها بنفسها الى قضيتين لا باعتبار
 اللازم * قول * المشيرة في التعريف الى المقدم وهي قوله على
 تقدير صدق اخرى والمشييرة الى التالي قوله بصدق قضية وكل واحد من هاتين
 القضيتين اعم من الموجبة والسالبة * قول * والالصدق كلما كان
 انه لو كان عالما كان زيدا قائما اعلم ان الحكم في القضية اما بالردام او بالفعل
 فان كان بالردوم يكون صدق القضية دائما كقوله الحكم كقولنا
 كل ان جيت فان كان الحكم بالجوئية على انك دائما كذا كذا صدق هذا
 الحكم ايضا دائما وان كان بالفعل كقولنا زيد ضاحك بالفعل لا يكون
 نفس الحكم دائما بل يكون بالفعل لكن صدقها يكون دائما اذا الضحك
 اذا ثبت على زيد في وقت ما صدق زيد ضاحك في وقت ما دائما وان
 المقدم اذا كان قضية رائمة سواء كان المراد منه نفس الحكم او صدق
 والتالي صدق المطلقة لانفسها صدق المتصلة الكلية المركبة منهما
 كقولنا كلما كان زيد عالما او اما ان كان المقدم نفس الائمة
 او صدقها والتالي نفس المطلقة لا صدقها لا بصدق المتصلة المركبة
 منها كقولنا كلما صدق زيد عالما او اذا انقرها تان المقدمتان علم

علم ان تعريف المتصلة بهذا ليس بجاي مع لان تلك القضية متصلة ولا يصدق
 تعريفها عليها واللام بين بين القضيتين فرق فالحق اعتبار الاتصال و
 الاتصال بين القضيتين لا بين صدقهما * قول * بتحقيق ما يطابق
 اى بتحقيق قضية هي التالي يطابق ذلك التالي نسبتها عند تحقق ما اى قضية
 هي المقدم يطابق ذلك المقدم نسبة اخرى فيكون المال الحكم في المتصلة
 بتحقيق وقوع نسبة قضية في نفس الامر عند تحقق وقوع نسبة قضية اخرى
 * قول * بل مذهب جمع من ارباب العربية اى بل كون الحكم في التالي
 والمقدم قبله مذهب جمع من ارباب العربية * قول * يكذب من
 التكذيب به اى يكون الحكم في التالي ا * قول * مباحلة قد عرفت
 وجهها ان الحكم في المتصلة ليس بتحقيق قضية ا بل تحقق وقوع نسبتها *
 قول * ان يعرف هاتين بالتعريفات المذكورة التي هي تعريفات
 الموجبات الا اعم من الموجبة والسالبة * قول * بهما اى بالاتصال
 والتالي * قول * اعم من الابقاع والافتراخ فيكفي تعريفات
 الموجبات فلا حاجة الى تعريف السوالب * قول * ان حصر
 القضية ا مفعول يتفطن * قول * عقلي لكونه مرددين النفي و
 الاثبات وهو قوله اما ان نخجل بطرفها الى مفردين او لا * قوله *
 باتصال الصدقين لا بتحقيق قضية كما عرفت تفصيله * قول * والتالي
 بينهما اى بين الصدقين * قول * تفاه اى نفي كون الاتصال بين
 الصدقين * قول * ان الشرطية ما خوزة بمعنى بعد كونها شرطية ملبا
 باراد الشرط والجزاء حكم فيها باتصال تحقق قضية ا فلا يرد عليه
 الشرح فانه ا * قول * المحقق وهو سيد الشرف * قول *
 والسكوت عنه اى عن الثاني * قول * وبين هذين المفهومين
 تباين اذا احدهما عدم الثاني ا والاخر عدم الحكم بالتالي ا ولا يخفى ان
 هذين المفهومين متباينان ليس احدهما عين الاخر ولا جزؤه بل بينهما
 مباينة * قول * بمثل كل ما صدق فيه مائة الجمع اى بمعنى ان كل مادة

صدق فيها افراد مانعة الجمع وذاتها بالمعنى الاول الذى هو عدم التنافي
 في الكذب صدق فيها افراد مانعة الجمع وذاتها بالمعنى الثاني الذى هو
 عدم الحكم بالتنافي مع ان بين مضموميهما تباين * قول * وربما يصح
 مانعة الجمع بالمعنى الثاني اه اى يصدق افراد مانعة الجمع وذاتها بالمعنى الثاني دون
 الاول كما في قولنا العدد اما زوج او فرد فقد صدق فيه ذات مانعة الجمع بالمعنى
 الثاني دون الاول اذ المعنى الثاني اعم للحقيقة * قول * اعم صفا
 من مضموم مانعة الجمع بالمعنى الاول اذ لو كان اعم لكان مانعة الجمع بالمعنى
 الثاني جزء من مضموم مانعة الجمع بالمعنى الاول كما ان الحيوان جزء من
 مضموم الانسان * قول * تقريبا للمعنى الاخص اذ يكون المعنى
 في مانعة الجمع ما حكم فيها بالتنافي في الصدق دون التنافي في الكذب
 وفي مانعة الخلو ما حكم بالتنافي في الكذب دون التنافي في الصدق * قول *
 تقريبا للمعنى الاعم اذ المأل في مانعة الجمع على هذا التقدير ما حكم فيه بالتنافي
 في الصدق فقط بمعنى عدم الحكم بالتنافي في الكذب وان كانت عنه وتشر
 عليه مانعة الخلو * قول * بالمعنى الاخر يعنى لو كان المراد بمانعة
 الجمع ومانعة الخلو المعنى الاخص يجعل فقط قيد للصدق والكذب لجزءا
 عن التعريف بالمعنى الاعم ولو كان المراد بهما المعنى الاعم يجعل فقط
 قيد للحكم لجزءا عن التعريف بالمعنى الاخص * قول * جميع افراد كل من
 مانعتي الجمع بالمعنى الاخص وبالمعنى الاعم * قول * جميع افراد مانعتي الخلو
 بهما * قول * ويتم تعريف المنفصلة يعنى يدخل جميع قسم المنفصلة
 فيتم تعريفه * قول * لعدم الاختصار لانه لو حمل على اى معنى لخرجت
 عنه مانعة الجمع والخلو بالمعنى الاخر * قول * لا يكون فيه إشارة الى
 تعريف مانعة اه اى لا يكون في التعريف الذى في ضمن التقسيم إشارة
 الى تعريف مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم بخصوصه
 بل بعمومه * قول * الا ان التقسيم الى ما يطلق اه بان يكون المراد من
 التقسيم حصص بعض الافام لا جميعها حتى لا يصح التقسيم لعدم الاختصار * قول *

* قول * لا يكون تعريف المنفصلة جامعا لزوج مانعتي الجمع والخلو بالمعنى
 الاعم * قول * لا يشمل العنادية هي التى يكون الحكم فيها بالتنافي لذات
 الجزئين مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد في الحقيقة والجزء
 الشجر في مانعة الجمع وكون زير في البحر وان لا يفرق في مانعة الخلو والاتفاقية
 هي التى يحكم فيها بالتنافي لذات الجزئين بل لجزء الاتفاق اى لجزء ان تنق
 في الواقع ان يكون بينهما منافات وان لم يقتض مضموم احدهما ان يكون
 منافيا لآخر كقولنا الاسود والاكاكيب اما ان يكون هذا الاسود اكاكيب
 حقيقية فانه لا منافات بين مضموم الاسود والاكاكيب ولكن ان تنق تحقق
 الاسود وانتفاء الاكاكيب فلا يصدق ان لانتفاء الاكاكيب ولا يكد بان لتحقيق
 الاسود ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود اسودا اكاكيب كانت مانعة الجمع
 لانها لا يصدق ان معا ولكن يكد بان لانتفاء الاسود والاكاكيب معا في الواقع
 ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود اكاكيب كانت مانعة الخلو لانها لا يكد بان
 ويصدق ان لتحقيق الاسود والاكاكيب بحسب الواقع * قول * والذاتية
 في العنادية * قول * بانها صادقة اى التعريفات صادقة على السواب
 * قول * منها اى من المحلية والمتصلة والمنفصلة * قول * مع انها
 ليست منها اى مع ان السواب ليست من المحلية والمتصلة والمنفصلة اذ ليست
 فيها المحل والاتصال والاتصال حتى يقال انها محلية ومتصلة ومنفصلة لكن الحق
 ان هذا لا يراد على الاطلاق لانه التعارف كما يدل عليه الجواب بقوله لانا نقول
 اجراء هذه الاسامى كما قال بعض الافاضل * قول * فلا تكون اى تعريفات
 المحلية والمتصلة والمنفصلة موانع من الاغيار * قول * هذه الاسامى
 عليها اى المحلية والمتصلة والمنفصلة على السواب * قول * مضموماتها اى
 لا يصدق على السواب مضمومات المحلية والمتصلة والمنفصلة اللفظية * قول *
 وتجعل ان يكون مانعة نافذة اه فيه مصادرة فلا يمكن الحمل عليه * قول * على
 ما فسره اى على تعريف وهو الاغيار فسر الحمل بذلك التعريف * قول *
 وهو هذا المعنى اى الحمل بمعنى الارادك بشئ من المحمول وصيغ الافعال المتعدية

يعني ان المحمول وسر سبغ الافعال المتعدية مثل حملة وحجامة بمعنى ادرت سبغة و
 المدرست نسبة * قول * خلاخفا وفي صدق المحللة اه يعني ان القضية
 اب لية يقال لها المحللة بمعنى النسبة الى المحل بالمعنى الثاني يعني ان نسبتها
 مدركة بانها ليست بواقعة * قول * وكذا في صدقها بمعنى النسبة الى
 المحل اه يعني ان اب لية يقال لها المحللة اي المنسوبة الى المحل وهو النسبة المحللة
 اذ فيها ثبوت شئ شئ على وجه الاتحاد * قول * نسبة الكل الى القضية الى
 الجزاء الى النسبة المحللة وحاصل الاشكال ان المحللة اي المنسوبة الى المحل بالمعنيين
 صادقة فيصح اطلاق المحللة على السوابق هذه التقرير فلا حاجة الى الجواب
 بقوله لاننا نقول ليس اجزاء هذه الاسامي * قول * على العلم المتعلق به
 اي بالمعلوم * قول * س بقا عليه يعني ان اسم المحللة سابق على اطلاق
 المحل على التصديق المذكور لان ذلك الاطلاق عارض لا اعتبار به اذ قبل ذلك
 قبل المحللة فلا يمكن ان يقال معنى المحللة المنسوبة الى المحل بمعنى التصديق *
 قول * لم يلتفت اليه الى ان المحللة بمعنى المنسوبة الى المحل بمعنى التصديق
 اذ ليس كلام الشارح اشارة اليه * قول * وانه لم يستحسن نسبة
 يحذف على ان اطلاق المحل على التصديق * قول * هو جزوها
 اي جزء القضية يعني النسبة المحللة * قول * مع افادتها اي القضية
 سانية * قول * انتفاء هذا الجزء يعني النسبة * قول *
 النافذ فيها اي في القضية سانية * قول * متاقية للمحل الى النسبة
 * قول * نسبتها اي القضية الى المحل وهو النسبة وخلاصة قوله وغاية
 ما يمكن انه جواب عن الاشكال بانه لا يمكن ان يقال ان المحللة بالمعنيين صادقة
 اذ المحل بمعنى التصديق عارض واسم المحللة سابق عليه فلا يكون المحللة الى المنسوبة
 الى المحل بمعنى التصديق ولم يستحسن نسبة القضية اليه الى المحل الذي هو جزوها
 وعبر النسبة المحللة اذ انفي متاقية للمحل بمعنى النسبة فيسبح نسبتها الى المحل
 فيحتاج الى الجواب بقوله لاننا نقول ليس اجزاء هذه الاسامي * قول *
 ونترك عطفه على تقرير المحل * قول * بعض الظن وبعضه غم * قول *

* قول * لا بان يحل المحل والاتصال والانفصال اه يعني ان المراد بالمحللة
 في السوابق ما يصدق عليها مفهومها الاصطلاحي ويجري عليها وليس لمفهوم اللغة
 مدخل فيها لا يحل المحل والاتصال والانفصال على معانيها اللغوية بان يراد بالمحل
 والاتصال والانفصال كون الشئ محمولا ومتصلا ومنفصلا ولا يحلها على معانيها
 الاصطلاحية بان يراد بالمحل الاتحاد والادراك المذكورين والاتصال للزوم
 والاتصال للمنافاة ويراد بالمحللة ما يكون منسوبا الى المحل الاصطلاحى ويراد
 بالمتصلة ما قام بها الاتصال بالمعنى الاصطلاحى وبالمنفصلة ما قام بها الانفصال
 بالمعنى الاصطلاحى وهذه المعاني التي هي من مقتضيات قانون اللغة * قول *
 بل خروجها عن اي بل خروج السوابق عن التعريف يحل به لانها من الافراد على
 هذا التقدير * قول * هذه الاسامي عليها اي اطلاق المحللة والمنفصلة و
 المنفصلة بالمعنى الاصطلاحى على السوابق مما لا يكر بعد صدق مفهوماتها
 الاصطلاحية * قول * اما في الموجبات اي المناسبة المصححة للتسمية في
 الموجبات فتأنيده لتحقق المحل والانفصال في بعض النسخ اي باعتبارها الظاهر انه
 زائد لا معنى له كما في النسخ التي ليس هو فيها وعلى تقدير وجوده لو كان هكذا اي
 اعتبارها لكان له محلا فافهم * قول * او في النسبة على ما يمكن اي في
 نسبة بين اثنين اذ هي موجودة فيهما * قول * باعتبار جميع الافراد اي
 الموجبات والسوابق * قول * بالمعاني اللغوية اي المنسوبة الى المحل
 الى اخره * قول * بل تحقق في طرف القضية والطرف المنفصلة اذ الاتصال و
 الانفصال يقومان في الحقيقة بالطرفين والاطراف لا بالقضية المتصلة والمنفصلة
 وانما قال والاطراف المنفصلة اذ قد يكون ذات اجزاء * قول * في تسمية
 الكل باسم جزئه اي تسمية القضية باسم اطراف * قول * لانه يندفع بقوله اه
 لا يخفى انه وان ارفع ذلك القول لكن تأنيده في ايها في دل الامر * قول *
 وانرفع ايضا بما حققنا ما يقال اه اي بقولنا ولهذه المناسبة التامة المتحققة باعتبار
 جميع الافراد بالمعاني اللغوية اه * قول * عاقلة لوامية مفعول سحر والواو
 صفة العاقلة * قول * بل لا يوجب التزام النقل لا يصح والاكثار لا اطلاق

عليها مهوراً * قول * وان الوضع ليس عطف على ان التزام النقل
 * قول * وان الظاهر عدم عطف على ان التزام قوله وان لم يكن
 معنى الشرطية بحسب اللغة اهـ والى لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة اهـ وان لم
 يكن معنى الشرطية الذي هو اللزوم ظاهراً في المنفصلة * قوله * المتصلات
 اللازمة لها اذ قولنا هذا العدد انا زوج واما فرد يلزمه انه لو كان زوجاً فليس
 بفرد ولو كان فرداً فهو ليس بزوج * قول * تبوهم ان ما لم يعقد له جزء
 الكتاب لا يصح ايراده فيه اهـ اي تبوهم ان المتصلة والمنفصلة لم يعقد لهما
 المقدمة لا يصح ايرادهما فيها وخلاصة الجواب ان ما لم يعقد له
 الجزء لا يذكر فيه على سبيل القصد ولو ذكر على سبيل الاستطراد لا يضر اذ
 ذكر فيه على سبيل التبعية * قول * اياها في المتصلة والمنفصلة * قول *
 فهو من تنمة ذكرها اي ذكرها في الشرطية من تنمة ذكرها في الاولى * قول *
 من ظاهراً كلام هذا المحقق وانما قال من ظاهراً كلام هذا المحقق اذ مراد محقق الطوسي
 ان الاصناف المحصلة ثلاثة والشرطية لكونها جنب لهما ليس امراً محصلاً * قول *
 واما ما قبل عطف على قوله انا دفع ما يتجه * قوله * لمزيد توضيح خبر ان * قول *
 يحتاج الى ابطاله صفة لقوله آخر * قول * وجعل من مثله اهـ ابتداء كلام
 اي جعل القسم اي قسم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة من مثله تقسيم الاستقلال
 * قول * ان يختلف طرفاها بان يكون طرفه مفرداً بالفعل وطرفه الاخر قضية
 بالقوة القريبة الى الفعل * قول * فضلاً عن نفى بديهته العقل اي خبر العقل
 * قول * من غير اجمال النسبة يعني لو فصل النسبة في الطرفين كان الحكم
 بالاتحاد مستغداً ولو حكم بالاتصال والانفصال بين ما يب قضيبتين بالقوة
 القريبة الى الفعل بل كانا قضيبتين بالفعل لكان الحكم بالاتصال والانفصال
 مستغداً * قول * ولم ينحصر الحكم فيها اي في الحكم بالاتحاد والحكم بالاتصال
 حتى يقال انهما مستغنان فلا يجوز العقل فيما اخر فيكون التقسيم عقلياً بل يجوز
 فيما اخر كما فصله بقوله ويجوز نسبة اخرى اهـ * قول * لا يكون بالاتصال
 اهـ بل بوجه اخر * قول * ظرف لجوابه وهو شرع يعني شرع في الحكمة وقت

وقت التقسيم مع انه لم يشرع فيها وقت بل بعده ويكون ح ذكراً لان مما لا محصل
 له يعني ليس الا ان في موقفه كما لا يخفى * قول * وجعلها مجرداً سبباً يعني
 تقسيم القضية الى المحلية والشرطية سبباً للشرع في المحليات وهذا لا يقتضي
 الشرع فيها وقت التقسيم بل بعد التقسيم * قول * استغنى عن التجريد اذ
 حاصل المعنى هكذا يشرع الا ان في المحليات تقسيم القضية اليها يعني بعد
 تقسيمها اليها * قول * لا يعبر سبباً للشرع اهـ اذ لا يلزم من تقسيم
 القضية الشرع في المحلية وهو ظاهر * قول * صار هذا الوقت اهـ بناء
 على التزام * قول * في احد القسمين اي احد المحلية والشرطية * قول *
 كذلك اي المحلية اقل جزءاً من الشرطية * قول * ولا مدخل للاوصاف
 اهـ لا يخفى انه اذا لم توجد الاوصاف لا اعتبار بالاجزاء فكانها معدومة فالحكم
 بلا اعتبار وصف الاذعان كانه ليس بوجوده ومعتبر فلا يتجه قوله فاذ كره المحقق
 الشرفية تكلف مستغنى عنه * قول * لان كلها كانت اي الاجزاء كانت
 في المحلية مقارنة اهـ وهذه الاوصاف اي وصف الموضوع والمحمول وهو كونها
 متقاربتين للحكم بمعنى لا يقع يست كوصف الحكم بمعنى يوجدان بدون هذا
 الوصف وبغير ان كانتا رتبة الشرفية بقوله بل اكثر اجزائها التي هي ماعدى
 الحكم * قول * لما عرفت ان جميع اجزاء المحلية بعض اجزائها والوقوف
 ايضاً جزءاً لانه ليس على وجه كان جزءاً للمحلية * قول * فلا يلزم ترادف
 الموضوع والمحكوم عليه يعني اذا قدرنا قولنا في المحلية في الموضوعين فلا يلزم ترادف
 الموضوع والمحكوم عليه * قول * ولا خفاء في كون الفاعل اهـ لا خفاء في
 تبدل المعاني لتغير العبارات وان لم يتغير محصل المعاني ولذا احتج الى التاويل
 للادراج * قول * ظهر اذ بالحصر ظهر ان الرابطة انما هي النسبة لا غيرها
 فسمية اللفظ رابطة مجاز من قبيل تسمية الدال باسم المدلول * قوله *
 فيه بحث لان حقها اهـ لا خفاء ان قول الشارح كذلك من حق النسبة
 الحكمة ان يدل اهـ صريح في انه ينبغي ان يكون الدال لفظاً ولا يفهم منه ان
 الدالية منحصرة في اللفظ فيدفع البحث * قول * بل كونها هيئته اي كون

الدال هنية ثابته الضمير باعتبار الخبر * قول * والدال عليها قد عرفت ما فيه * قول * بل هو الاول للرابطة والثاني لفظ هو * قول * لان الرابطة اعم من هذه النسبة علته للتسمية باعتبار النعم ثابته * قول * عن النسب التقيدية غير نسبة بين بين * قول * مورد للايجاب اي نسبة بين بين * قول * لا للايجاب لا التقيدية * قول * المصدق اسم فاعل * قول * للايقاع في بعض النسخ الايقاع وكلاهما صحيح لما في المعنى المقصود * قول * ويوصل به اليه اي بالمورد الى الايقاع * قول * وكذا في نسبة بين بين * قول * لم يصل اي المصدق بقرينة ولا يرد * قول * على ظاهرهما اي الايقاع والافتراء * قول * لا يرد عليها الايجاب اي الايقاع * قول * بل على الوقوع اي بل يرد الايجاب على الوقوع * قول * فالايجاب بمعنى الموجب اي اذا لم يرد الايجاب بمعنى الايقاع على النسبة فالايجاب بمعنى الموجب اسم مفعول وهو الوقوع * قول * ولم يعرف من المورد ما هو المرام اذ كون النسبة مورد للايجاب بمعنى الايقاع ان لا ينصور به ونسبة بين بين لا ان الايقاع يرد بالذات عليها * قول * على النسبة متعلق بما يرد * قول * بل الوقوع اي بل الوقوع المطلق عن النسبة يرد عليها * قول * والموجب اسم مفعول الواو للحال وليس معطوفا على الوقوع مبتدأ خبره وقول النسبة اي الموجب الذي هو الوقوع المراد به هنا وقول النسبة لا الوقوع المطلق عنها فالمراد من قوله وكذا ان قال لا يرد وقول النسبة بمعنى النسبة واقعة ان هذا القائل ايضا لم يعرف من المورد ما هو المرام اذ كون النسبة مورد الوقوع انه لم يصل اليه ما لم ينصور النسبة في هذا التقدير تكون النسبة مورد الوقوع النسبة * قول * ووصف الوقوع والاداء وقول بقوله الذي هو الايجاب والسلب * قول * عن الوقوع المتصور التبرر الحاصل في الذهن بطريق الاذعان * قول * المتعلق للايجاب اي الحاصل في الذهن بطريق الاذعان * قول * لا مطلقا اي لا مطلق الوقوع الشامل للوقوع المنصور من حيث انه غير حاصل في الذهن بطريق الاذعان * قول * الاحسن لعل وجه الاحسنية التخييرية * قول * فلا يرد بها اي للقضية * قول * الى رفع الاعتراض الثاني اذ

اذ اللفظ الدال على وقوع النسبة دال عليها ايضا في بيان بعبارة واحدة فلا يرد انه اهمل امر احد الخبرين اه * قول * الى رفع الاعتراض الاول اذا جاز ان لما اخذ الجزء واحد كانت الاجزاء ثلثة * قول * الى انها المراد اي النسبة المتغيرة معها الوقوع والاداء وقول المراد بالنسبة لا الثاني اي وقوع النسبة او الاداء وقولها * قول * وهو اما الاول او شق ثالث اي النسبة المتغيرة معها الوقوع والاداء وقولها باسبب بين بين او شق ثالث غيرهما * قول * رابطة بالعرض اذ الرابطة الوقوع والاداء وقول اولاد بالذات وهما يتوقفان على نسبة بين بين فيواسطهما تكون رابطة بالعرض * قول * ولذا قال كان اي قال الشايع وكان قوله بهما يربط المحمول بالموضوع اشارة الى لاجل الاشارة الى انه يحتمل ان يراى به نسبة بين بين معتبرا معها الوقوع والاداء وقول احتمالا مرجوحا * قول * ربطا عقليا اذ في الوقوع من النسبة الواقعة بينهما * قول * وانما الدال فيه اي في الحكم النسبة اجمالا اي وقوع النسبة * قول * والنسبة تفصيلا اي نسبة بين بين * قول * فلا يرد ان الحكم النسبة واقعة اه اذ النسبة الداخلة في الحكم النسبة اجمالا لا النسبة تفصيلا حتى تكون جزئها فتكون دلالتها تقيمية لا التزامية * قول * ليس الا هو كذا في المطردة الواضحة لكن تقيده قد سكره للاشارة الى ان اللفظ الدال على الموضوع والمحمول وان دل على النسبة الحكمية لكن ليست الدلالة واضحة ولا مطردة * قول * جمع بين الحقيقة والمجاز ودفع ان قصد احد هما بدالة المطابقة والاخر بالالتزام اقول الظاهر ان معنى الالتزام المطابقة لا يقتضيان في علاق واحد حتى يتبادر بان بعبارة واحدة كما وهم ولا يخفى ان معنى الالتزام معنى مجازي فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز * قول * لانها اي كسرة دبيرة * قول * حرف واحد وهذه ليست بحرف واحد بل نصفها * قول * الا ان ثبتت تخالف اصطلاحه فيقال في اصطلاح القدم لكسرة اللفظ * قول * ولان ليس هو اي مجموعها رابطة عطف على لان كسرة دبيرة كسرة المراد بالرابطة التي هي ذات النسبة التي هي غير مستقلة وهي تمام معناها والدال عليها اللفظ مفرد فلا يرد بان ليس هو رابطة وليست بارادة للتركيب * قول * ليست غير مستقلة

أي مستقلة كما إذا بقوله وح يكون مستقلة أي حين كانت مقصودة بالذات
 وملحوظة في نفسها كقولنا النسبة واقعة * قوله * جواز كونها أي الرابطة :
 * قوله * لعدم الاستقلال متعلق بالمعنى المتعارف * قوله * المقترن
 صفة للمعنى المتعارف * قوله * لمعنى غير بسيط أي مركب غير مستقل كالفعل
 إذا معناه مركب غير مستقل * قوله * وكذا كل لفظ له معنى التزامي كالاسماء
 الدالة على النسب والاضافات * قوله * وفيه أي في قوله لكنها قد تكون
 اه * قوله * ليس هو الأول ضمير والثاني مراد لفظه * قوله * وما
 كان بمنع أن يمنع كونها في قالب الاسم * قوله * فالقضية ثنائية هذا التفسير
 على لغة يكون الرابطة حركة الرفع * قوله * بعملي بعم هو * قوله
 وفيه أي في قوله وقد تكون في قالب الكلمة * قوله * الأعراب الظاهر أنه
 أعراب النصب * قوله * أقوى في كثير من أخوات كان إذ في كان المعنى
 الزائد الزمان وفي أخوات الزمان ومعنى آخر كالانتقال في صار * قوله *
 السابق على زمان التكلم يعني أن بعض الشب كان شيئاً قبل تكلمنا بهذا الكلام
 ولا شبهة في صدقه * قوله * لا للدلالة على الزمان السابق على زمان
 الاتصاف اه يعني لا للدلالة على أن بعض الشب كان في الزمان
 السابق على عنوان الشب أي قبل الشب شيء * قوله * فالقضية
 المستفنية عن الرابطة اه قبل فيه أنه ان أراد بقوله فيها رابطة مدلول الرابطة
 فهو لازم في كل قضية كما يدل عليه قوله فالجملية انما تلتزم من اجزاء ثلثة وان أراد
 بهما لفظها فكيف يصح جعل الثنائية تسامها قول ان المراد بالمقام القضية
 التي تحتاج الى رابطة خارجة عن طرفيها سواء كانت الرابطة الخارجية ملفوظة
 او محذوفة والتقسيم لقضية فيها رابطة خارجة عن الموضوع والمحمول وليس
 تلك الرابطة منفصلة في ضمن واحد منهما فيخرج نحو ضرب زيد عن هذه النسبة
 ويندفع ما قبل اذ الرابطة في ضرب زيد منفصلة في ضمن ضرب وليس بخارجة
 عنهما * قوله * والثانية باعتبار الجهة أي الرابعة باعتبار الجهة الظاهر
 باعتبار الجهة والسوالات ان يعتبر الجهة بعد سور فيحصل الرابعة باعتبارهما قوله

* قوله * فلا بد انهما لاربعة معان اذ قد عرفت ان دلالة الرابطة على
 نسبة بين بين التزامية والمراد معان المطابقة * قوله * على عدد
 الاثنين منها واحدا أي وقوع النسبة او لا وقوعها ونسبة بين بين اذ هما
 يؤديان بلفظ واحد وهو الرابطة * قوله * لان كل جزء منه لفظ
 أي كل جزء من المفرد لفظ كزاد زيد وباء وداله فيكون كل لفظ مفردا لفظا
 بهذا الاعتبار ولا يخفى انه بعيد * قوله * نشأ اه أي هو قائم او قاعد
 * قوله * اياز يد در خانه اه ازيد في الدار * قوله * وهكذا حال اشتمال
 الثنائية أي هو باعتبار الاغلب او باعتبار ما هو الاصل والا فقد يشتمل
 على لفظ وجزء كما يقال في جواب زيد نشأ بابر يا * قوله * ليس
 التقيد احترازا يعني ليس قيد الحذف بل بيان لوجه الحذف * قوله *
 فانه لا يكون أي الحذف لا لشعور الذهن * قوله * ما يتوقف عليه
 الحذف أي الى علة الحذف * قوله * عن التحليل أي تحليل القضية بحذف
 الرابطة لفظا ومعنى وح لا اشعار للذهن بمعناها * قوله * لا تقيد العلم
 بالحذف ببعض اللغات وفيه انه اذا قيد الحذف ببعض اللغات المعلومة قيد
 ذلك العلم به * قوله * ان في بعضها أي في بعض اللغات لا تحذف
 لاستفادة انها مختلفة على تسعة اه كما سيفعله * قوله * وبعد
 غاية البعد لانه ان كان مراد القائل ضبط الاختلاف المترا بيه بقوله
 وقد يحذف في بعض اللغات فلا يخفى بعده لان كون الاحتمالات التسعة
 واقعة في الاستعمال محل تردد وان كان مراد ضبط الاحتمالات العقلية
 لاستعمال الرابطة كما يشير اليه قوله في شرح المطالع وعدم الشعور على
 بعض الامثلة لا يضر بالعرض فوجه بعده ان ضبط الاحتمالات العقلية
 ليس مطلوبا في المقام ولا فائدة بعندهما في معرفتهما * قوله * فلا خاتمة
 بينهما أي بين لغة العرب واليوناني * قوله * بقرينة سببية متعلق
 بالشعور * قوله * عليها أي على لغة الفارسية الاصلية * قوله *
 وقد عرفت انها خارجة عما نحن فيه وهو ان هذا التقسيم لقضية فيها رابطة

فالتقسيم المستغنية عن الرابطة خارجة عن هذه القسمة * قوله * صرح
 به اي يكون التقسيم ثانيا * قوله * اي التقسيم باعتبار النسبة * قوله *
 غير مصرح به وان وجد الاشارة اليه فيها * قوله * واشار برهنت النسبة
 الحكمية اه وجد الاشارة ان هذا التقسيم باعتبار النسبة التي هي مدلول الرابطة والاول باعتبار
 التي هي الدال والدال مقدم في الذكر بالنسبة الى الـ مع لاني المرتبة اذا المعقولات
 مقدم في المرتبة على المفظوظات على المدلول فكذلك باعتبارها * قوله * فهي
 بينهما اي في الموجبة والسالبة * قوله * واحدة اذا النسبة بين بين واحدة
 فيهما براد الوتوع عليها في الموجبة واللاوتوع عليها في السالبة * قوله * فقد
 تبين ضعفه مما ذكرنا وهو قوله ان كانت شملة على وتوع النسبة فموجبة
 وان كانت شملة على لاوتوعها اه لان الوتوع واللاوتوع اعم مشترك
 بين الحملية والشرطية * قوله * قيد الحكم الاول باعتبار قيد الثابوتية
 فلا يرد انه متعلق بقول تقسيم لا بقوله فانه فلا يتوهم انه يفيدان للتقسيم
 تقسيما اوليا باعتبار النسبة * قوله * نظائره وهي قوله هذا التقسيم
 ثالث للحملية باعتبار الموضوع وغيره * قوله * في قولنا الانك ليس بحجر
 بقرينة فانها نسبة سلبية اه * قوله * لان نسبتها اي الكاذبة السالبة
 في قولنا الانك ليس بحجر ان نسبتها اي الكاذبة السالبة * قوله *
 لان نسبتها اي الكاذبة الموجبة في قولنا الانك حجر نسبتها اي الكاذبة
 الانك ليس بحجر * قوله * لعدم اطرادهما ايضا اي التعريفين غير مطردين
 كما انهما غير جامعين اذ تعريف الموجبة لا يمنع الكاذبة السالبة وتعريف السالبة
 لا يمنع تعريف الموجبة الكاذبة على هذا القدر * قوله * لانه يشملها
 لكن لا على وجه يستقيم اي لان التقسيم اذ نسبيا من التعريفين يشمل القضايا
 الكاذبة لكن للموجبة يستقيم اذ تعريف الموجبة يشمل الكاذبة السالبة وتعريف
 السالبة يشمل الكاذبة الموجبة ولا يخفى انه غير مستقيم * قوله * قلت يدفعه
 اي هذا السؤال بقوله فان قلت تعريف الموجبة اه * قوله * ومدلول
 رابطتها وهذه النسبة التي هي جزء القضية ومدلول رابطتها قد توجد وتوقع في نفس الامر وقد

وقد توجد بحسب زعم القائل فعلى هذا لا تدخل الكاذبة السالبة في تعريف
 الموجبة لان نسبتها وان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول في نفس
 الامر لكن ليست جزء القضية ومدلول رابطتها لان النسبة التي هي جزء القضية
 ومدلول رابطتها في قولنا الانك ليس بحجر ان نسبة الجوان الى الانك على
 طريق السلب بحسب زعم القائل ونسبة الجوان الى الانك ان نسبة بها يصح
 يقال الموضوع محمول في نفس الامر لكن ليست هذه النسبة جزء القضية ومدلول
 الرابطة في هذه المادة فلا تدخل الكواذب السالبة في تعريف الموجبة ونس
 عليها تعريف السالبة * قوله * قائمة بطريقها منصوبة على الحامية من فاعل
 الظرف وهو للتفضية وفاعله النسبة اي حال كون النسبة قائمة بطريقها وهذا
 نعم ما نقله سيد از مراد السيد من قوله واما اذا حمل على ما هو اعم من الصحة بحسب
 نفس الامر اه هذه الصحة لكن النسبة التي بها يصح ان يقال اه النسبة التي هي
 جزء القضية ومدلول الرابطة وح لم يتجه على السيد انه اذا حمل على ما هو اعم
 من الصحة الى اخر ما قال منتهيا الى قوله وردد هذا الجواب * قوله * في معن
 يتبادر منه خلافا اذ المتبادر حمل الصحة على ما في نفس الامر وقد حملت ههنا على ما
 بحسب زعم القائل فقد اشتمل على اللفظ المستعمل في معنى يتبادر منه خلافا * قوله *
 وكذا ما اجيب اي وكذا ارد ما اجيب اذ حملت الصحة في هذا الجواب ايضا على خلاف المتبادر
 وهو الصحة مع قطع النظر عن خصوص المادة * قوله * ويمكن ان يمتدز جوابا من
 طرف الجيب وهو التفاضل * قوله * لمادة الموجبة ومادة السالبة وقولنا
 الانك حجر ليس مادة الموجبة والانك ليس بحجر ليس مادة السالبة فيخلص الموصوف
 ولا يضر عدم شمول التعريف للكواذب * قوله * الاكونها اي النسبة قوله انها قد تحققت اي النسبة
 اذا تحققت كانت سببا للصحة ولم تحقق في الكواذب فلم يشمل الكواذب
 فهذا مراد من القائل * قوله * لا صحة الحكم في نفس الامر * قوله *
 وكل منهما يستلزم الاخر اي كون التقسيم غير حاصر يستلزم عدم جامعية التعريفين
 وعدم جامعيتها يستلزم عدم كون التقسيم حاصرا * قوله * بين التعريفين
 اي تعريف الموجبة والسالبة واما ان الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول اه او

تحققت اي النسبة

الحكم اما ابقاء النسبة * قوله * فلما يتقضى تعريف الموجبة المحلبة
 ا. بالشرطية * قوله * وان تقدم ذاتها عليها اي ذات الموضوع على
 النسبة * قوله * بخلاف الموضوع فانه وان كان جزءا لا انا
 ليس مع القضية بالفعل بل بالقوة * قوله * فهي اي النسبة * قوله *
 اخصل اي لها زيادة اختصاص من حيث الجزئية للقضية * قوله * الظاهر
 انه منصوبة مضمومة اه اي الظاهر ان اما موجبة منصوبة مضمومة مع الاسم
 اي مع شخصية فيكون المعنى سميت القضية شخصية موجبة او سببة * قوله
 اذ قد تجلو السمية اذ قد تفسر شخصية خالية عن الموجبة والسببية * قوله *
 والاول ان يقال دهي اي الشخصية اما موجبة او سببية وح لا تفسر مع
 الاسم ويكون بينهما منع الخلو وانما قال الاول اذ يجمل ان يكون قوله
 اما موجبة خبر مبتداء محذوف وهو فهي اما موجبة فيكون مرفوعا ولا يكون مضمومة
 مع الاسم كما اشار بقوله الظاهر ايضا الى هذا * قوله * ان يكون احضاره
 اي الموضوع * قوله * لاحضاره اي لاحضار الموضوع خبر كان * قوله * ان
 سبيل الحقيقة المشهورة او بطريق المجازي نسبة للدال باسم المدلول * قوله *
 بين الكمية بهما اي بالكلية والبعضية * قوله * منها اي من الكمية * قوله *
 من بيان العدد بيان لما * قوله * وبيان لما هو المعنى اه عطف على ان
 اي في اصطلاح المنطقيين يقال الكمية الكلية والبعضية فليبيان هذا المعنى المصطلح
 عليه قال من الكلية والبعضية * قوله * وكان وجه المناسبة انه ا.
 يعني وجه المناسبة ان الكمية التي هي الكلية والبعضية يشبه كمية العدد في
 مطلق الازالة اذ العدد يزيل ايهام العدد والكلية والبعضية تزيل ايهام الموضوع
 الذي مع الاحمال * قوله * اطلقوا عليه اي على السور داخل على المحمول
 قوله * وكان له دفع ذلك اي لدفع خروج السور داخل على المحمول * قوله *
 مطلقا اي سواء كان ذلك السور سورا داخل على الموضوع او محمولا ومتعلقها * قوله
 لانه ايضا علة لقوله ولا يشكل * قوله * لكن المدلول يختلف اه اي ليس
 في قوله كل زيد حيوان كمية الافراد ولذا اي ويكون المدلول مختلفا كذبت الموجبة

اي الحقيقة
ع

الموجبة وكل زيد حيوان * قوله * فتخصيص المعرف وهو السور يكون سورا
 غير مختلف عنه المدلول اهون من تعميم التعريف وهو اللفظ الدال على كمية الافراد
 لتعميم كمية الافراد في التعريف الكمية تختلف عن السور * قوله * غير ظاهر
 اذا البعض ليس فيه المحصر والاحاطة * قوله * وكانه اي البعض * قوله *
 ظاهرا في الكل اي في البعض والكل * قوله * لا يوجبها اي وجود وجه السمية
 لا يوجب السمية بالمسورة لعدم وجوب المراده * قوله * قضية كلية
 منصوبة خبر كون * قوله * اذ لا يبعد اه اي كون كل نازحارة بمعنى الكل
 الجموعي * قوله * كل رمان مأكول كاذب ليس كل رمان مأكول بل
 بعضه مجرق وبعضه يفرق في الماء وبعضه يغني * قوله * من المحصورات خبر كون
 * قوله * فالقضية المذكورة اي كل الرمان مأكول * قوله * فيها
 اي في القضية قوله فان قلت فيهم ما سببا من حكم المهمة الى اخر السؤال والجواب
 وهم لانه لا بد في المهمة ان يكون الحكم على ما يصدق عليه العنوان ولان الاختصار
 في فردا لما يصح فيما تعدد افراده ذهنا وفيما نحن فيه عنوان لا افراد فضلا عن
 الاختصار كما لا يخفى وبسبب شري ما يقول هذا الفاضل في عوكل زيد حسن
 فانه حكم على اجزاء معينة لشخص معين وهذا هو الحق الحق بالقبول فليكن
 بانواع الحق اينما وجدته * قوله * المفهوم المنحصر خبر الكون * قوله *
 كانه اراد ليس كل هو اه يعني ان هو محذوف من ليس كل لكنه مراد بحسب المعنى
 فانما وجد ليس كل كان المراد ليس كل هو وكذا يلبي بعض ليس هو
 ببعض ليس ليس هو * قوله * فاعرفه اشارة الى ان القضية
 ان كانت ثنائية يكون هو مذكورا فكانه يقال ليس كل هو وان كانت ثنائية لم
 يكن هو مذكورا فيقال ليس كل بدون هو لكن المراد ليس كل هو اذ ليس كل يدخل على
 القضية الموجبة المشتملة على الحكم الايجابي سواء كانت ثنائية او ثلاثية * قوله *
 وهذا الكلام اي والفرق بين الاسوار الثلاثة اه اذ يعبر عن هذا الكلام ان ليس
 مع كل سور فيكون ليس داخل في السور * قوله * انما يشترط الى الجواب
 بانه لا شافاة بين ما يدل عليه كلام الشارح وهو ان ليس داخل في السور

وبين ما قبل ان ليس داخل في الرابطة اذ يمكن ان يقال ان ليس كل اذا
دخل في القضية الموجبة المشتملة على الحكم الايجابى بدل على رفع النسبة على وجه
الكلى ويلزم السلب الجزئى والمجموع اى ليس كل هو بدل على وضع السلب
الجزئى فيكون ليس على هذا خلافا في السور والرابطة لا فائدة لغير الرابطة
الكلى وخلاصة الكلام ان ليس كل اذا دخل في القضية المعهودة بدل على رفع
النسبة فيكون داخل في السور لا في الرابطة واذا اعتبر المجموع اى ليس كل هو
بدل على سلب الجزئى فيكون داخل في السور والرابطة ولا منافاة اذ كل مبنى
على اعتبار واحد فاقبل بكلام الاخر ولا ينكر احد اعتبار المجموع * قوله *
ويكفى في كون النسبة سوراه اى في كون ليس كل مثل سور السلب
الجزئى الدلالة الالتزامية * قوله * ينجز عليه اى على الشرح و
خلاصة الاجزاء ان ليس هو في قولنا ليس الا ان هو لقائم بدل على
رفع النسبة بالمطابقة وعلى سلب الجزئى بالا التزام اذ النسبة اذا
رفضت فاما ان يرفع عن كل واحد هو السلب الكلى او عن بعض دون
بعض وعلى التقديرين يلزم السلب الجزئى فيلزم ان يكون ليس سور السلب
الجزئى كما ان ليس كل كذلك جابن ما ذكر في ليس هو ويكون السلب
المهملة مسورة بل المهملة مطلقا موجبة او سلبية مسورة والرابطة سوراه
كما فصله بقوله فان قولك سوراه واجب عن هذا الاجزاء ان ليس كل بدل على
السلب الجزئى بالا التزام والحال ان ليس كل مستعمل في السلب الجزئى بخلاف
ليس هو في السلب المهمة وهو في الموجبة اذ لم يستعمل في المدلول الالتزامى
في اصطلاح الفخر واجاب البعض ان القوم لم يعتبروا الدلالة الالتزامية في
الروابط بخلاف الاسوار امتنا بين الروابط والاسوار فتدبر فيه
انه انما يكون جوابا اذا دخل ليس في ليس هو في الرابطة وما اذا دخل في السور
فما فالحق المحقق بالقبول هو الاول ليس الا * قوله * مقيدة بالعموم
المستفاد من كل * قوله * ايضا فيه اى في محله انه ثبت الاصل اى
المنقيد * قوله * في المقام الخطا بى اى الظنى * قوله * ولولا اى لو

ولولا ان الاصل ثابت لما خص القيد بالنفى * قوله * ولا يعتبر ذلك اى
ثبوت الاصل ونفى القيد * قوله * سواها اى سوى المقامات البرهانية
* قوله * عندها اى عند الصفة * قوله * اذ لم يجزم به اى بان الواقع لا يجرى
اه * قوله * لا يتنازع له اى للجازم * قوله * وبهذا اندفع اى بتقديرنا
قولنا في نظر العقل قبل تقديرنا في نظر العقل تكلف واما ان عدم تحقق رفع الاجزاء
الكلى بدون احد التقديرين وعدم تحقق التقديرين بدون السلب الجزئى انما يدل
على اللزوم الخارجى ويجوز ذلك لا يثبت كون دلالة ليس كل عليه بالدلالة ام فلا يرد
اذ كونه دالا عليه سلم * قوله * ان ما ذكره اى ما ذكره الشرح بقوله فلانة اذا
ارتفع الايجاب الكلى اه * قوله * من ضروراته اه اى ما هو لازم له ولا ينفك عنه
قولا ومنهاها اى مبنى المعارضة * قوله * على وضع العلم اى السلب عن البعض
وهو السلب الجزئى موضع الخافى اى السلب عن البعض والنبوت
للبعض * قوله * بمجرد ان الخافى اى السلب عن البعض والنبوت البعض
* قوله * يبرهنه بالعلم اى السلب عن البعض وهو السلب الجزئى *
قوله * بمجرد غير السلب بى معنى قد مر في الجواب بان المراد انه اعم من
السلب الكلى والسلب عن البعض والنبوت البعض لا عن السلب عن البعض اى
السلب الجزئى حتى يتكشف انه اى السلب عن البعض والنبوت البعض * قوله
بل اخص منه اى من السلب الجزئى اذ السلب الجزئى كما يوجد في ضمنه يوجد في
ضمن سلب الكلى ايضا * قوله * حتى يكون اعم اى رفع الاجاب الكلى اعم من
السلب عن البعض والاجاب البعض * قوله * بل هو اعم منه بحسب
التحقق اه لا يخفى ان السور يقتضى ان يرجع ضمير هو زجا الى رفع الاجاب
الكلى وضمير منه في اعم منه الى السلب عن البعض والاجاب البعض وح يرد
عليه ان رفع الاجاب الكلى يصدق على السلب الكلى والسلب عن البعض والاجاب
للبعض بحسب الصدق اذ يصح ان يقال السلب الكلى والرفع عن البعض رفع الاجاب
الكلى فلا حاجة الى تاويل بحسب التحقيق بل لا يمكن ان يكون ان يرجع ضمير هو الى
السلب عن البعض وضمير منه اى رفع الاجاب الكلى وح يكون السلب عن البعض

مثلاً هم من رفع الايجاب الكلي بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ رفع الايجاب
الكلي عبارة عن القسمين اعني السلب الكلي والسلب عن البعض ولا يصح ان يقال
السلب الكلي او سلب عن البعض رفع الايجاب الكلي بحسب الصدق بل يقال
كلما تحقق رفع الايجاب الكلي تحقق السلب عن البعض وليس كلما تحقق السلب
عن البعض تحقق رفع الايجاب الكلي وهذا مثل المدح والشكر العرفي بعينه اذ المدح
اعم من الشكر العرفي بحسب التحقق لا بحسب الصدق كما عرف في موضعه هذا ما يمكن
خطر لبال والعلم في الحقيقة عند العلم المتعال ويصح تفرع * قوله * فلا
يلزم ما سبق انه مشترك بين ذلك القسم فلا بد عليه ما قبل المراد من عموم
رفع الايجاب منهما عموم بحسب الصدق اذ يصح ان يقال السلب الكلي والرفع عن
ابعض رفع الايجاب الكلي فلا ينافي ما سبق من انه مشترك بينهما اذ ليس
رفع الايجاب الكلي وشماء كما لكلمة واقف به بل كما في الشكر العرفي والمدح *
قوله * على حفي بالحاء المهملة في القاموس يقال هو عالم حفي اذا كان قد
تعلم باستقصاء * قوله * ان دفع المغالطة ثم ان مع اسمه وخبر
خبر ما في ما هو غير حفي * قوله * فهذا خبر للدليل اذ قد عرفت ان لا يقال
اه معارضة بنينة على التغليب فيكون الجواب بخبر الدليل حتى يكون رفع
الايجاب الكلي مستلزماً للسلب الجزئي فيحصل المط * قوله * فقد
طول على نفس الطوبى يعني وان اتفهم به اجزاء الكلام لكن بعدد * قوله
ان ظهوره مم اي ظهور كون ليس ببعض وبعض ليس بالاناه * قوله *
بل اللفظ خلافه اي خلاف كونها ما لا على السلب الجزئي بالمطابقة لان ليس
بعض وبعض ليس لرفعاه وحاصل الماراد منع ظهور كونها ما لا على السلب
الجزئي بالمطابقة وانبات ظهور كونها ما لا عليه بالانضمام * قوله *
لكن ان نقضاً له اي لكان ليس ببعض نقضاً للايجاب الجزئي لكن النافي بط
يعني ليس ببعض نقضاً له اذا انفصلان لو كان احدهما صادقة وكان
الاخر كاذبة والايجاب الجزئي ورفعه كلاهما صادقان * قوله *
ويروى عليه اي على الشارح انه لا يظهر في ليس بعض الجوان اه اي كون الدلالة

الدلالة عليه مطابقة * قوله * مطلقاً سواء كان لا مضافاً للجزء او
لاستغراق بينهما * قوله * وهو من معانيها اي الجزء ضمن كل
بعض وهو الاستغراق من معان الاضافة * قوله * مفهومه اي
ليس ببعض اه * قوله * بانه لما لم يوجد اي الجزء ضمن كل بعض لما لم
يوجد في استعمالهم لان الاستغراق لم يوجد في الاستعمال * قوله
لوجود ذلك اي التضييق بالبعض وادخال صرف السلب عليه في الاضافة
الاستغرافية وفي قولنا ليس ببعض من الجوان بانك مع انهما ليس
للسلب الجزئي صريحاً بل الاول صريح في رفع الايجاب الكلي والثاني في السلب
الكلي * قوله * ان ليس اي اثنان ليس لسلب الجزئي مدلول
ليس كل مطابق * قوله * لازم خبران * قوله * ولا مدخل له
اي لذلك الاثبات في كونه اي كون ليس ببعض * قوله * المفاد
بهما صفة السلب الجزئي * قوله * نقضاً خبر كون السلب اه
* قوله * وهو انه ملزوم اه اي الوجه ان السلب الجزئي ملزوم
لنقيض الايجاب الكلي وهو رفع الايجاب الكلي * قوله * موضعه
اي موضع النقيض * قوله * ولا يحض ذا بالجزئية اي خروج النقيض
بعض الافراد عن مفهومها * قوله * على فرد كلي اي مهمل فان نفيه
خارج عنها ايضا * قوله * وكيف لا اي كيف يكون النقيض
خارجاً ومفهوم القضية اه * قوله * وانصاف الفرد اه عطف
على مفهوم الموضوع * قوله * بالمفهوم متعلق بالانصاف * قوله
الاما بعبارة العنوان ما عبارة عن التبيين وضمير بعبارة راجع اليه العنوان
فاعله * قوله * وهذا عرفت التخصيص اه اي بتحقيقنا هذا من قوله
ولا يحض اه هنا عرفت تخصيص التبيين اي المراد بالتبيين الخارج ليس بعبارة
العنوان بل المراد به التبيين الذي حصل من الاضافة وغيرها مختصص
التبيين اي قل الشكاه فيه مجروح التبيين الذي بعبارة العنوان و
عرفت عدم اختصاصه اي عدم اختصاص خروج التبيين بالجزئية بل

كذلك الحال في كل قضية * قوله * غير لازم أي خارج غير لازم إذ
لو كان التقيين خارجا لازما لمفهوم الجزئية * قوله * لخص السلب
السلب نائب فاعل لخص يعني لو كان التقيين لازما لكان السلب أي ليس
بعض خاصا ومعينا وشخصيا لا كلياً كما هو المراد * قوله * ان جعله
أي ليس بعضاً * قوله * وجوب اضافته أي ليس بعض * قوله *
إذا ما منع من قولنا ليس بعض من الآن وهذا المنع بالنظر إلى وجوب
الاضافة وقوله * ولا من قولنا ليس بعضاً الآن وهذا بالنظر إلى المعرفة
يعني لا يجب الاضافة مطلقاً ولو اضيف لا يجب اضافته إلى المعرفة بل إلى
النكرة * قوله * في ليس بعضاً الآن يعني في صورة الاضافة
* قوله * وانه أي ليس بعضاً الآن يعني في صورة المعرفة على
اوضح وجه مما يتم به إلى آخره أي بما يتم في البعض المنكر في صورة البراءة
منكر * قوله * هو نكرة في سبب النفي لا يخفى ان العلامة لم يقل بان البعض
في ليس بعضاً مطلقاً نكرة في سبب النفي بل قال ان ليس بعضاً يستعمل
السلب الكلي كما في قولنا ليس بعض من الآن بحجج لو فوه نكرة في سبب
النفي لا ان يقال ان التوئين عوض عن المضاف إليه في البعض دائماً فلا يخلو
عن الاضافة في هذا المثال ايضا يكون نكرة مطلقاً سواء كان مضافاً
صراحة او متوئماً بتوئين عوض عن المضاف إليه * قوله * تحقيق مثله
أي تحقيق مثل مثل وغير * قوله * واجب التخصيص أي لا يقبل العموم في كل نكرة
* قوله * ان العادة إلى البعض أي التمييز في ليس في بعض ليس عائد إلى
البعض فيكون كليس بعض في افادة العموم في سبب النفي * قوله * وكأنه
لهذا أي لعدم الفرق بينهما قال السيد * قوله * على معنى انها
أي القضية * قوله * ويرد عليه أي على السيد * قوله * وكون
منصوبه أي الخبر محذوفاً * قوله * نصب الجزء الثاني إذا القضية
بتمامها اسم ليس * قوله * ويمكن دفعها أي دفع الوارد بقوله
ويرد عليه والوارد بقوله ويرد عليه * قوله * ثابتاً لفرد من افراد

من افراد الموضوع أي إذا لم يكن المحمول ثابتاً لواحد من افراد الموضوع * قوله *
ثبوت أي المحمول * قوله * ثبوت أي المحمول * قوله * المنا في لها منفع رفع القضية
أي إذا صدق الرفع كذبت القضية وإذا صدقت القضية كذب الرفع إذا صدقت
الآخر * قوله * فاعل الاول أي على تقدير رفع القضية * قوله * وانتفاء
المطابقة أي مطابقة النسبة للواقع * قوله * وانتفاء عطف على انتفاء
الثبوت * قوله * بل السلب الكلي يعكس ما سبق * قوله * المجامع لها
كذلك باصفة للسلب الكلي والتمييز لها للقضية يعني لا يجاب بالسلب قولنا
ليس كل حيوان اننا كما ذابان على هذا التقدير واما كذب لا يجاب
فقطاً هو إذ ليس كل حيوان اننا واما في السلب فانه على تقدير افادته سلب
الكلي فنقتضي ان يكون الآن سلباً عن كل واحد واحد من افراد الحيوان فقد
ظهر دفع السؤال بقوله ويرد عليه والسؤال بقوله ويرد عليه المراد رفع المطابقة
النسبة للواقع على ما عرفت تفصيلاً من كلام السيد والمختص العاصم بالقضية
حتى يرد السؤال * قوله * الا هذا التحقيق أي تحقيق السيد * قوله *
بني لبيان عليه أي على كون الموضوع نكرة في سبب النفي * قوله * بنسبة شئ إليه أي
إلى الواقع * قوله * إلى نسبة متعلق بنسبة ليس * قوله * على بعض متعلق بالحكم
* قوله * على نهج واحد متعلق بالنسبة في النسبة ليس * قوله * على بعض متعلق بالنسبة سواء كان
مقدماً او متأخراً ولكن بعض ليس مندرجاً تحت ما قاله السيد * قوله * ولا
يخفى انه لا ينبغي به العبارة إذا لا يخفى ان لفظ السلب زائد إذ يكفي ان يقال بل انما هو
وارد عليه * قوله * ولا يدعوا إليه دليل أي لا باعث لهذا التقدير ولا علامة له هل
هذا الامتناع النفس وامن هاتين من سر النفس الامارة * قوله * ينتقض
بقولنا الحيوان انك يعني ان هذا القول من افراد المهمة مع انه لا يصدق عليه غير
إذا لا يصح ان يقال ان الحيوان انك تصلح لان يصدق عليه جزئية إذا لا يصلح ان
يصدق كلياً وإذا لم يصلح ان يصدق كلياً لم يكن من افراد المهمة بل من الطبيعية
* قوله * بمعنى الفاصلة حتى لا ينتقض به ويكون من افراد المهمة إذا على
هذا يتحقق المهمة بواحد من الكلية والجزئية وفي المثال المذكور وان لم

يصلح ان يصدق كليا لكن يصلح ان يصدق جزئيا فيكون مهلة * قول *
 بمقولنا الان حجر وليس الحيوان انا اذ هذا ان المثالان لا يصلح ان
 ان يصدق ككلية او جزئية مع انها من المهلة * قول * بعض المحققين
 وهو العلامة التفتازاني حيث قال والمراد انه يصلح لذلك من غير نظر الى خصوصية
 المادة بل من حيث ان الحكم على ما صدق عليه من الافراد حتى ان قولنا الحيوان
 انسان مهلة وان لم يصلح لان يصدق ككلية في نفس الامر * قوله * ولك
 ان تريد الصلاحية او بمعنى مجرد النظر الى مفهوم القضية لا خصوص المادة ولا
 يحق ان هذا ليس بجواب التفتازاني * قول * الان في خبر
 لا يصلح لان يكون قضية كلية وجزئية الصواب وان يصلح لان يكون قضية
 كلية وجزئية فلا يصلح لان يصدق اه * قوله باعتبار جميع ما صدق عليه مفهوم
 اه جزئية على ان الصواب وان يصلح لان يكون اه * قول * يكفي في
 التعريف اه اذ المهلة اذا اشترط فيها الكلية والجزئية فانها يمكن بان تنفاد
 من الكلية والجزئية * قول * لانه يتضمن علة لقوله بل الاول * قول *
 وكأنه ضمن التعريف وجه التسمية جواب عن البحث الثالث بانه انما ذكر الكلية
 والجزئية كليهما اشارة الى ان التعريف ضمن وجه التسمية بالمهلة حيث
 اوردت صاحبة الكلية والجزئية اه * قول * نظر الى مفهومه بمعنى
 ان نظرا الى مفهومه وقطع النظر عن الافراد لا يجتمل الكلية والجزئية * قول *
 اشتباه الشئ بما يلزمه اذ المفهوم يلزمه الافراد * قوله * يتبادر من عبارة
 التقسيم مع قطع النظر عن تفصيل الشارح * قول * مع الطبيعية كما
 جمعها المص * قول * على ان في تقسيم الشيخ اه اذا الشيخ قال والا
 فهي المهلة مع ان في قول والاشتمال * قول * وعلى ان المختل اه
 اذا الطبيعية يدخل فيه * قول * مقسمها وهو قوله وان لم يبين
 * قول * عن بيان حكمها وهو ان المهلة في قوة الجزئية * قول *
 جهات حسن تقسيم الشارح اذ هذه الابحاث لا يرد عليها اصلا بخلاف تقسيم
 المص اذ بر عليه هذه الابحاث ظاهرا وان اندفت اكثرها بتفسير الشارح بقوله

بقوله بان يكون الحكم فيها على الافراد * قول * الى ان دعاه الى الشرح
 * قول * تقديم المسند وهو قوله لك المسند اليه ان نقول نقول
 هذا انا ويل يبيد لا يصار اليه بلا ضرورة اذ مال قوله ذلك ان نقول وجاز
 لك ان نقول ولا شائبة للحصر فيه ولا قرينة عليه الا ان تكون سلامة نفسه
 الشارح عن الابحاث قرينة عليه * قول * وكيف لا وكيف لا
 يكون على الطبيعية المعقبة بالعموم * قول * لا يجب اي المشا * قوله *
 بثبوت له اي المحمول للموضوع * قول * ونتجه عليه اي على السيد * قوله *
 كان هناك قضية اه لان في العموم اذا لم يكن اعتبارا واجبا لجاز اعتبارا
 واذا جاز كان هناك قضية ليس الحكم فيها اه * قول * اق مانثلة
 فتكون مختصة * قول * لعدم دخول العموم فيها اي في الماهية
 من حيث هي * قول * المفهوم المقيد خبر كان في الحكموم عليه
 نفس الطبيعة وان كان مقيدا * قول * للبيان اي بيان كية
 الافراد وتركه * قول * وذلك اي البيان * قول * وفيه
 اشارة الى الرداي والحال فيه اشارة الى الرد وجه الرد ان الحكم بعد
 ان كان على الافراد فاهل بيان الكمية يسمى مهلة وفي الطبيعية
 الطبيعية لا على الافراد فلا تكون داخلية في المهلة * قول * لانه
 رجع ما لا صحة له اذ ان نكرة فلا يصح ان يكون متبدا وان اول بان
 مخصوص فلا يصح ان تكون شخضية * قول * وهذه جردة في
 اللغة انما تكون جردة اذا لم يوجد في كتب اللغة وقد قال في شاح
 البهقي التثنية كونه كونه كونه في قوله ويتبادر منه انه كان اه
 وهم اذ معنى التثنية جعلها ثلاثة ابتداء لا انها اربعة فتشبهها كما هو لثبات
 من المناج * قول * في شئ منها اي من الثلاثة * قول * ومن
 تكلف في ادخالها اه بانها دخلت في الشخصية لان نفس الماهية من حيث
 انها صورة حاصلة في العقل جزئي مشخص ورد بان الحكم في هذا ليس من
 حيث انها صورة مشخصة وجميع المحصورات ايضا بهذا الاعتبار موضوعا

شخص * قوله * فقد خرج عن الصناعة أي عن اصطلاح المنطق
 إذا الطبيعة ليست داخلية في الشخصية على صناعتهم مع أنه يشنع عليه
 أيضا * قوله * مكن جعلها داخلية تحت المهلة من جهة أنه حكم على
 كل أهل بيان كليتها ورد بانهم جعلوا المهلة في قوة الجزئية وهذا لا
 يصدق جزئية إذ ليس لبعض من أفراد الالف نوعا * قوله *
 فلا يتجه أن انحصارها إذا لا اعتراض ماله بعدم صحة المحر وعدم صحة تعريف
 المهلة * قوله * المذكور فيها أي القسم * قوله * نعمتها أي نعمت
 ما ذكره في المهلة * قوله * الخارج عنها أي عن العلوم الحكيمة * قوله *
 فلا يرد أن قولنا إذا اعتبار الطبيعة في هذين القولين بناء على أنهما من مطلق
 المنطق لا الحكمة * قوله * وبعد يرد أن الحكماء أي يرد على الشراح بعد
 هذا أن الحكم على أفراد الموضوع سواء كانت الأفراد اجناسا أو أنواعا
 أو اشخاصا في القضايا المعبرة في العلوم الحكيمة فيدخل هذا المثالان في
 القضايا المعبرة إذا الحكم فيها على الأفراد وان لم تكن تلك الأفراد اشخاصا
 فيها بل اجناسا فكيف تخرجها عن القضايا المعبرة * قوله * لا
 على الاشخاص أي الحكم في القضايا المعبرة في العلوم على الأفراد التي هي الاشخاص
 على هذا التحقيق الذي ارتضاه الشراح لا على الاجناس والالوان فيخرجها
 عن القضايا المعبرة في العلوم * قوله * المدرجة فيها أي في مسائل فقد
 اعتبرت الطبيعيات في العلوم الحكيمة كاشخصيا * قوله * المنقوصة
 من الالهي من العلوم الحكيمة * قوله * لم ينفذ اليه أي إلى كون الطبيعيات
 من المسائل الالهية * قوله * وان ظن أي كونه من المسائل * قوله *
 جعل القسم جواب لما * قوله * ليست منها أي من القضايا التي حكم
 فيها على ما صدق عليه الموضوع * قوله * فلا يكون أي الشخصية * قوله *
 وهذا أول وجه الأولوية أن الشخصية تكون متمايزة لا في ضمن المحصورات
 * قوله * على أن الوجه الثالث في غاية الضعف أي قول السادة أيضا
 الشخصية قد تقوم في الظاهر * قوله * وكيف لا أي كيف لا يكون من

من سواء الذبير وليس هذا وجهها * قوله * وجهها لا اعتبارها أي الشخصية * قوله *
 الثاني ضعيفا * قوله * وجهها لا اعتبارها أي الشخصية * قوله *
 لأنها بوقوعها على لقولها ظهر ما قيل * قوله * لا من جهة
 فيها أي في الصفري تقع الصفري أي قضية كانت * قوله * لان هذه
 أي الشخصية * قوله * على صدقها أي القضية * قوله * وبقي
 يحتاج أن يحدد المضاف أي موضوع الطبيعة وهذا على تقدير كون الأفراد من
 كاهم الشراح * قوله * أي من أركان التقسيم استدل به حذف
 المضاف وهو ما لا ركان أو التعليل أو لا معنى لقوله فخرجها عن
 التقسيم برونها * قوله * ليتم الدليل المذكور أي بمعنى عدم انحصار
 لولم يكن متخذا في تناول المقسم شيئا وعدم تناوله الالف لما كانت
 دليلا تاما على أن الخروج لا يخل بالانحصار إذ عدم الانحصار يكون بطريقين
 أما بان يتناول المقسم شيئا ولا يتناول الالف وأما بان يتناول الالف
 شيئا ولا يتناول المقسم فكل هذا لا يكون دليلا تاما * قوله *
 على أن الخروج لا يخل به أن يتناول الالف شيئا وعدم تناول المقسم
 أي لا يخل بالانحصار وورد بان التقسيم لا يبطل لانه لا يخرج عن الانحصار
 * قوله * يخرج شي من الالف فبخرج في الالف وهو بان يتناول
 * قوله * إلى وجه اعتبار المهلة وهو أنها في قوة الجزئية * قوله *
 ويميز بينها أي المهلة * قوله * فيكون محققا أي يكون المصحف
 في العدول * قوله * في كل شكل سنة عشر يعني باعتبار موجبة الكلية وسالبة
 وموجبة الجزئية وسالبة فيها في الصفري والكبرى ولم تكن المهلة في قوة الجزئية
 ما كان الضروب المكنة سنة عشر * قوله * بعد الانتفاض الشخصية
 يعني باعتبار الشخصية ينتقض كون الضروب سنة عشر * قوله * ولما
 يتجه عطف على قوله أي وجه اعتبارها * قوله * وقدم مثله في كلام المتن
 في طرف التصورات * قوله * ما يفيد أي ما يفيد كون القوة بمعنى اللازم
 * قوله * ولو حمل عليه أي على الامكان المفارن بالعدم * قوله *

لغوا اذ لا معنى له ح فيكون بالعكس دعوى ترك دليله * قول * خارجيا
 يعني هذه القضية خارجية اي الحكم فيها على الافراد المحققة فهو * قول *
 حقيقيا يعني قضية حقيقية اي الحكم فيها على الافراد المحققة والمقدرة ويجوز
 تقسيمها عن الشرح * قول * ولا بد منه اي من القدر * قول *
 لا قيد العنوان اي عنوان الموضوع وهو الشر والواجب * قول *
 الفرضي يعني اذا كان الامكان قبل البعض فيمكن دخول البعض بتعدد
 الافراد الفرضي * قول * ولا بد هب عليك ان هذا البحث يعني
 ان هذا كما يبحث السابق في بيان تقسيم القضية وهذا التقسيم قبل
 ما سبق كما قال بعض هذا التحقيق فلا وجه لجعله بحثا مقابلا له اي بحث
 مستقلا مغايرا لما سبق اذ كلا البحثين في بيان التقسيم * قول *
 باعتبار فرضه يعني هذا البحث عند التحقيق وان كان تقسيم المحصور الا ان ذلك
 بنفسه انتمنه تحقيق معنى القضية المحصورة من غير ان يشر التقسيم واستحق
 ان يجعل بحثا مقابلا للاول قال بعض الفضلاء والغرض من هذا البحث بيان معنى
 الحقيقية والخارجية وانقسام القضية اليهما ليس المطلوب فيه ولذا قال بعض
 تارة كذا او يعتبر تارة كذا فما قيل انه تقسيم للقضية الى الحقيقية والخارجية
 فلا وجه لجعله بحثا حدة لا وجه له عند التحقيق انتهى قول ظاهرا
 كلام المص والشرح وسوقه ان هذا البحث مسوق للتقسيم الا ان
 التقسيم يتوقف على بيان معنى الخارجية والتحقيقية ولذا قال يعتبر تارة كذا
 وتارة كذا اذ لو لم يبين معانيها لم يوجد ولم يميز الالف لم يرد عليه ما
 قال ذلك الفاضل * قول * ونما في التعداد كما في باد ونا ونا
 * قول * في حالة الاعراب اذ في حالة الاعراب يكون ثانيا لا محالة
 كما نقول هذه باد ونا ونا * قول * فهو خطأ قبل هو خطأ اذ قد
 اشتبه التلقظ به بسبب ما يقضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل
 به واما التلقظ باسمها اعني كل حيم باد فهو تلفظ باسمين ثلثين بشارها
 سائر الاسماء الثلاثة ولانه اذا تلفظ باسميهما يفهم منهما الحرفان

الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل ان يفهم مدلول طرفيه فلا يكون التعبير
 دالا على الشمول بجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بسبب طين فانه لا معنى
 لها اصلا فيعلم انه تعبير عن الموضوع والمحمول * قوله * والمقصود منه
 رفعه يعني من قول الشارح فاعلم ان عادة القوم اه * قوله * و
 الاختصار مبتدأ خبره تنبيه * قوله * عن المحمول يعني التعبير عن الموضوع
 بجم التعبير عن فرد ما بهم * قوله * على ان الناظر فيها اي في هذه الصورة
 * قوله * بواحدة منها اي من القضية * قوله * لمناسبة انها اي حرف
 الحياء * قوله * هذه قضية معينة مخصوصة اي كل موضوع محمول قضية
 معينة بعنوان الموضوع والمحمول ثلث زيد * قوله * كاذبة اذ لا يحمل المحمول المشي
 على الموضوع المشخص لان حمل الجزئية الحقيقي متناه * قوله * جميع الاحكام
 اي كل ان حيوان وكل فرس صهال الى اخر الاحكام * قوله * في هذه
 العبارة اي كل موضوع محمول * قوله * اختلف العبارة اي اختلفت كل موضوع
 محمول اذ هذه العبارة تكون عبارة عن كل ان حيوان وكل فرس صهال الى اخر
 الاحكام فتصح قوله لتجني العبارة ايضا اه قال الشارح في صدر التصورات
 في شرح قوله وليس الكل من كل منها اي كل واحد من كل واحد منهما فيكون المعنى كل واحد
 من الموضوع والمحمول فلا يكونان مشخصين في تنجي العبارة عن الاختلال اي الكذب اذ
 المعنى كل واحد من موضوع يحمل عليه محموله * قوله * فيه ان كل ارب اخضر اي ب مثل
 ج ب اخضر من قولنا كل موضوع محمول لانه اخضر من كل ج ب فلم اخضر ج ب على
 * قوله * الا ان يريد الاختصار في الكتابة يعني ج ب اخضر في الكتابة من باب
 الهجاء تكتب على صورة طويلة كما في رأس حروف الهجاء * قوله * وبعد
 نظر اذ ج ب ليس اخضر في الكتابة من باب لان ج اذا كتبت متصلا بكتب بكون
 اخضر واما اذا كتبت غير متصل كما هو المراد ههنا لا يكون اخضر هذا ما يمكن في هذه
 المقام فان وجدت احسن من هذا التوجيه توجهها فوجهه حتى يتبعه لان الحق
 احق بالاتباع * قوله * وغير ذلك اي يمكن دفع توهم الاختصاص بزيادة وغير ذلك
 * قوله * فان لا اشتغارة كافية اي ليس هذا مقام النص بل مقام تكفي

فيه الاشارة فيكون مثل في القيمة * قوله * هذا الاسلوب اي ج ب * قوله
 مفهوم القضية المحلية الموجبة وهو نبوت شئ شئ * قوله * الى بيان
 مبدع اي عجيب * قوله * كما قصد اي المبدع والمختار * قوله * تصور
 مفهوم القضية اه مبتدؤه خبره بعد التجريد عن المواد يعني مجرد القضية عن المواد نعم
 يتصور مفهومها وظكلام الشارح بتصور مفهومها ولا نعم يتجرّد عن المواد * قوله *
 فالترتيب الذي في ترتيب الالفاظ الذي في كلام الشارح حيث قال فتصور مفهوم
 القضية مجرد وهما عن المواد لا يتجوز والذكر كبر الالفاظ الى الترتيب بحسب المعنى
 بل يقتصر على الذكر في اللفظ وليس الذكر في قول لا يتجوز والذكر بلفظ الالفاظ المعجزة
 كما نعلم البعض اذ لو كان بغيره لوجب ان يقال المذكور * قوله * والمراد تصور
 مفهوم خصوصيات كثيرة اه يعني ان المراد من التصور في قول الشارح فتصور
 مفهوم القضية مجرد وهما تصور مفهوم خصوصيات كثيرة من القضايا والمراد
 من التجريد التجريد عن ذلك المواد المخصوصة ولا يخفى ان هذا التصور مقدم على ذلك
 التجريد وليس المراد التصور الذي هو بعد التجريد * قوله * عن خصوصيات الالفاظ
 اي هيئة الموجبة الكلية وهيئة الالفاظ الكلية وهيئة الموجبة الجزئية والالفاظ
 الجزئية * قوله * عليها اي الموجبة الكلية متعلق بمقاييس * قوله *
 حتى تكذب اذ بحث واحد لا يتناول الجميع طباع الاشياء * قوله * بل اراد
 اي بل انما راد انهم بحثوا عن احوال كل نوع لا من حيث نفسها بل من حيث صدقها وشيئها
 لطباع الاشياء التي تحتها بحيث يرى الحكم منها اليها فاشمول الجميع لطباع الاشياء
 بالنسبة الى جميع المفهومات على سبيل التوزيع كل واحد منها لما عتقها * قوله *
 لا غصا الفتن فيها اي في قسم التصديقات وقسم التصورات اذ بحث القياس ايضا
 قسم التصديقات * قوله * لانه المرعى اي العمل الذي ذكره مرعى فيما سواهما
 اي الذي ذكره وقسم التصورات اذ بحث القياس هذا العمل مرعى فيه ايضا وهذا
 ظهر ان دفاع ما يكاد يتجوز اه * قوله * والثاني اي الثاني وبلا ثاني وهو
 لهذا العمل الذي ذكره * قوله * لساق الكلام متعلق بالفاظ اي الحافظ
 لسوق الكلام * قوله * ومجموع الافراد اي كل المجموع * قوله * فخ اي حين

اي حين اذا اراد بلفظ كل معنى الكلي يكون القضية طبيعية والمراد مفهوم هو الكلي
 * قوله * وهذا هو المجوز لارادة اه اي احتمال ان يراد من الكل الكلي
 هو المجوز اه * قوله * الى نفي ارادة اي الكلي الذي هو المفهوم * قوله *
 فلا يتجوز ان لفظ كل يدل اه اذ لفظ كل ليس نفا في الافراد * قوله * فانه
 مبني على هذا اي ما سبق مبني على هذا * قوله * او قوله فنهناك اه مبتدؤه
 خبره قوله * لا يبنى على ارادة اه * قوله * بالمفهوم متعلق بالانصاف
 * قوله * فيما صدق اه متعلق بالادراج يعني لولم يدع تصانف الافراد
 بالمفهوم فيما صدق عليه من افراد كان في ج ثمة امور لا امران * قوله *
 لكن الا عرف في هذا اي المشهور بقدر الحقيقة بالمفهوم لا بالعكس * قوله *
 خارج عن حقيقة اللفظ اي مجاز * قوله * والحكم باعتمادها وخارجا
 عطف على مجرد المفهوم اي نفي احتمال ارادة الحكم باعتمادها * قوله * ينبغي
 بذلك اي يكون المنفي احتمال ارادة مجرد المفهوم والحكم باعتمادها اه * قوله *
 لا يستلزم الحكم بالاعتماد مطلقا اي ذهنا وخارجا بل الزاد يستلزم الحكم
 بالاعتماد ذهنا وخارجا * قوله * ان مسمى ج داخل تحت الحكم يعني يحتمل
 ان يراد ان مسمى ج هو مفهوم ب * قوله * فظنه الوهم اي الموضوع الذي ذكره
 في سلك الموضوع الحقيقي * قوله * وبطل السيد الثاني بانه الى اخره
 ابطل السيد بان مفهوم ج مفهوم ب طبيعية غير معتبرة في العلوم * قوله *
 ونحن نبطله بانها اي نحن نبطل كون مفهوم ج مفهوم ب بان ذلك القضية
 وان كانت معتبرة في العلوم خارج عن البحث الذي وضع لتحقيق المحصورات
 * قوله * مبطل لما ذكره الشارح ايضا يعني ان المبطل ما قاله السيد وهو
 ان ذلك القضية خارج عن البحث الموضوع اه مبطل لما ذكره الشارح بقوله
 فليس مفهوم ج مفهوم ب اي كما ابطله الشارح بقوله والاكالان ج وب لفظين
 مترادفين فهو مبطل لما ذكرنا * قوله * ان الملازمة وهي قوله والاكالان
 ج وب لفظين مترادفين ممنوعة لا بقولنا الا ان اه يعني ليست ممنوعة
 بقولنا * قوله * الا بين مفردين اي قولنا الا ان جوا ناطق ليس

بمفردين * قوله * اذ ليس الحكم على لقوله لا بقولنا الا ان * قوله * بل
 لانه يصح اه اي بل الملازمة ممنوعة لانه يصح اه * قوله * وثاناً عطف
 على اولا * قوله * ولا يتفرع قوله لانه اذا كان اللفظان مترادفين و
 اريد بهما مفهومان مجازيان يصح الحمل فلا يتفرع قوله فلا يكون حمل اه * قوله
 لانه ليس الحكم فيه بل الحكم فيه بالاتحاد خارجا * قوله * لا يتم الالبته
 اذا الالبته بسلب فيها مفهوم ب عن مفهوم ج * قوله * الا باعتبار
 الرفع فيه اي في السلب فيكون السلب فرع الايجاب فيتم الالبته ايضا * قوله
 امر واحد اذ مفهوم ج اذا صدق على ما صدق عليه ج لكان مفهومه ومفهوم
 ما صدق عليه ج متحدا * قوله * ومن البين انه ليس كذلك اذ مفهوم ج جزء
 من مفهوم ما صدق عليه ج لان مفهوم ما صدق عليه ج حيوان ناطق مع شخص
 ومفهوم ج حيوان ناطق مثلاً * قوله * كل ان حيوان اذا ما صدق
 عليه لان في المحصل التي في ضمن الافراد * قوله * بمثل قولنا كل وجود
 كذا قيل حكم فيه على افراد الوجود وهي الموجودات الخاصة لا على محصل
 لكن الحق ان الافراد للوجود المحصل الموجودات كيف لا تكون المحصل
 اذا الموجود لا يكون فردا للوجود لانه معروض والوجود عارض * قوله *
 منع الاستلزام نفى ارادة ان مفهوم اه يعني ان الشارح ادعى ان المراد
 كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب واثبت بدليل هو لانه اما ان يكون
 المراد من ج ب مفهوم ج مفهوم ب واما ان يكون ما صدق عليه ج
 مفهوم ب لكن ليس المراد من ج ب مفهوم ب فقد تيقن المطلوب وهو
 ان كل ما صدق عليه ج مفهوم ب وقد منع بقوله فان قلت استلزام هذا
 الدليل يعني نفى ارادة ان مفهوم ج بعينه مفهوم ب تيقن ارادة ان كل ما صدق
 عليه اه استند بقوله لم يجوز ان يكون المحمول ما صدق عليه ب لا مفهوم كما ان
 الموضوع كذلك * قوله * ولا يخفى ان هذا المنع لا يندفع بابطال اه يعني
 ان ابطال هذا السند اي ابطال ذلك الاحتمال لا يندفع به هذا المنع اذ
 بابطال هذا الاحتمال لا يتعين ارادة ان ما صدق عليه مفهوم ج فهو

فهو ب مع انه المطلوب اذ فيه احتمالات اخرى هو ان يراد ب مفهوم ج
 ما صدق عليه وغير ذلك مما سيجي منه فلا يكون هذا السند ما يندفع
 ابطاله ولا يرد عليه ان هذه الاحتمالات لا يمكن في المحصورات فلذا لم
 يتعرض له الشارح فيكون السند ما يندفع ذلك المنع لا بقول السند
 بكفي فيه احتمال العقلي وان لم يكن ذلك الاحتمال مراداً فلا يكون ما يندفع
 * قوله * فالجواب بغيره بل على ان المراد يعني مراد الشارح بقوله فنقول
 اه اثبات المقدمة الممنوعة وهي تيقن ان المراد ما صدق عليه ج بجعل
 الدليل ما يتركب من ابطال ارادة مفهوم ج اه وابطال ارادة ما صدق
 عليه ج ما صدق عليه ب فيكون دعوى الشارح ان ما صدق عليه مفهوم
 ج فهو ب اذ لو لم يكن هكذا اما ان يكون مفهوم ج بعينه مفهوم ب واما
 ان يكون ما صدق عليه ج ما صدق عليه ب لكن الثاني باطل والمقدم مثله ثبت
 المطر وهو ان ما صدق عليه مفهوم ج فهو ب فان قيل كيف ثبت المطر مع
 ان فيه احتمالات اخرى هو ان يراد ب مفهوم ج وب ما صدق عليه ج وغيره فلما
 هذه الاحتمالات لا ترد في هذا المقام اذ هذه الاحتمالات لا يمكن في المحصورات
 على ما سيجي من المحنى بخلاف كفايته في مقام السند فانهم لم يقام فانه قد تخبر
 فيه انها هم * قوله * قد يكون اعم من كل ان حيوان فلا يقال كل ما صدق
 عليه الحيوان بعينه ما صدق عليه لان * قوله * لان الموجبة الجزئية قد
 يكون موضوعها اعم من بعض الحيوان انك مع انه لا يقال ما صدق عليه الحيوان بعينه
 ما صدق عليه لان فيه * قوله * والبواقي الظاهر والباقي ان اي
 الالبته الكلية والالبته الجزئية اذ فيهما سلب ما صدق عليه اه لان احدهما
 عين الاخر * قوله * المراد من جملة ما صدق عليه الموضوع اه فيكون المراد
 بعض ما صدق عليه الموضوع اه * قوله * والمراد ما صدق عليه الموضوع
 اه اي ما هو المراد ما صدق عليه الموضوع وهو البعض مغارق عما صدق اه
 ولا يخفى ان هذه المغارقة ضرورية لا يحتاج الى السلب * قوله * ان ما ذكره
 اه اي بقوله فيتحصر القضاء في الضرورية * قوله * ولا بد منه

منه في اثباته اي ما يد من كلامه بل على انه لا يصح ان يراد في البعض كذلك *
 قوله * فهل تخفيض كل استغناء انكارى اى لا تخفيض لكل من الاحتمالات
 بواحد من الازمين الاتخفيفا من غير تخفيض * قوله * هذا عتيق ما ذكره
 السيد السندى لا حاجته فيه الى التخصيص فان اردته فارجه اليه * قوله *
 وقال اى قال سبب الادب * قوله * من قال متباد خبره غير ملقفت *
 قوله * الاول لكل ما صدق عليه ج ما صدق عليه ب انما قال الاول
 لظهور ان المراد هذا بقرينة المقام * قوله * لينصرف الى ما صدق
 عليه ب بظايره * قوله * الى ما حكم به نائب الناطق الحكم وضميره راجع
 الى ما * قوله * فيف المعنى اذا الغطف الى ب فيف المعنى اذ على انطافه الى
 ب يكون المعنى كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب لا يصدق كل ما صدق عليه ج
 من الافراد ما صدق عليه ب مع ان صدق ضرورى اثبوت لانه كلما صدق كل ما صدق عليه ج من
 الافراد فهو ب اى يصدق عليه ب صدق ج ما صدق عليه ب من الافراد بالضرورة
 بخلاف الضرورة الى معنى القضية اى القضية كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب
 لا كل ما صدق اى ليست القضية كل ما صدق عليه ج من الافراد ما صدق
 عليه ب فلا يثبت المعنى ج قوله * ومنع الاستدلال بعد اى منع استدلال
 نفى ارادة ان مفهوم ج فهو بينة مفهوم ب تعين ارادة ان ما صدق عليه
 مفهوم ج من الافراد فهو ب باق بعد هذا التحقيق لبقاء احتمالات اخرى لكن
 قد عرفت دفعه اذا لا اعتبار لهذه الاحتمالات فيثبت الاستدلال انما هذه
 الاحتمالات تجب في مقام السند لا في مقام الاستدلال * قوله *
 بيان ودفعه ومن في من ان ارادة مفهوم بيان للبيان اما الدفع فيما سبق
 هو قوله ونحن نبطلها بانها على تقدير اعتبارها كما عرفت * قوله *
 مفهوم ج ما صدق عليه ب اى ذهنا وخارجا * قوله * بظهور انه اى
 مفهوم ج ما صدق عليه ب * قوله * في كون الحكم ضروريا متعلق بحكم
 * قوله * متحد في الخارج لاني الذهن فيه الاعتبار بغير بين الثاني
 واثالث * قوله * اجراء الاحكام على الذات اذ المقصود من

من العلوم الحكمية معرفة اعيان الموجودات بقدر الطاقة البشرية فلا بد ان يبرى
 الاحكام الى الموجودات المبنية فان وقع في بعض القضايا بالمتخصصة بالامور
 الذهنية فهو الاستدلال او بطريق المبدئية * قوله * لا يخفى ان
 في الطبيعية اذا الحكم يكون على مفهوم ج * قوله * لان الاعم والمساوى
 اى الحيوان والناحق * قوله * ولما انتج النكاح الاول واجب عنه بان
 تكرار العنوان كاف كما ستعرفه ان شاء الله تعالى * قوله * لئلا يكون علة
 لم يقر * قوله * ظاهرا انه ايرادى منع لما سبق * قوله * انما يستلزم
 اى ما ذكرته * قوله * ايا ما كان اى سواء كان الموضوع والمحمول كلاهما ما
 صدق اذ المفهوم او الموضوع ما صدق والمحمول المفهوم * قوله * اعتبار
 هذا الاحتمال اى كل ما صدق عليه ج من الافراد فصدق عليه ب * قوله
 لاندفاعه بالتحقيق اورد عليه ان اندفاعه بالجواب لا بأسا لحتى يرد عليه
 * قوله * انما يتم بدفعها الى الشبهة بقوله متعلق بتوجهها * قوله *
 وارتابا لهم ب بقية لان ج يكون سؤالا على سبقة غير منطبق به اربا ط
 تاما * قوله * ذلك ان نقول ان مراده حاصلة ان هذا السؤال ليس
 سؤالا على المحل الصرف برسؤالا عليه بل على ملاحظة ما سبق على ما فصله فانهم
 * قوله * فبعد عن العبارة على ما سبق * قوله * وعلى التقديرين
 احدهما نعم لو قيل ما ان يكون والاخر ذلك ان نقول * قوله * شبيهة
 بها اذ ليست شبيهة المحل بعينها بل فيها بلا حظ ما سبق ايضا * قوله * احدهما
 جعل المحل مستلزما اى يعنى في هذا التقدير يلزم الامر ان معا اى عدم فائدة
 المحل وانما اذ هذا التقدير يعنى على ان بعض القضية الموضوع فيه عين المحل
 وبعضها غيره كما ان ريقوله فيما يخبر او امتناعه فيما يتاير لكن الظاهر الثاني
 * قوله * وثانيتها جعله مستلزما لا حاد الامر بينه وهذا بين على ان جميع
 القضايا اما ان يكون الموضوع فيه عين المحل او غيره فلا يرد عليه ما قبل
 لا لزوم امرين معا لعدم اجتماع مستلزما * قوله * غيره بالاعتبار
 فلا يلزم ما ذكرتم اى الاتحاد من كل الوجوه ولا يفرق الفرق بين المعروف

والمعروف والمجهول كغايرة الاجمال والتفصيل فهما دونه * قوله * ذلك ان تختار
 الشئ الثاني اي كون مفهوم ج غير مفهوم مستند الى انه غيره بالاعتبار
 لا غيره ذاتا واعتبارا حتى يلزم الامتناع * قوله * بفرض نفسه لا يثبت
 نفسه اذ هو مستحيل فلا يمكن ان يكون الشئ مبطلا لنفسه فيصح الجواب بقوله
 لانه يجب ولا يرد عليه السؤال بقوله لا يقال * قوله * مستحالة على نفسه وهو
 المحل يمكن فيكون مبطلا لنفسه وهو المحل محال * قوله * يستلزم تحقق المحل
 اي القضية التي هو المحل محال فيها محال فيستلزم تحقق المحل فيمكن المحل * قوله
 لم يقبل اي السائل لا يقال لم يقبل ان المحل محال حتى يصح الجواب بقوله لانه يجب
 اه * قوله * لان المدعى ان المحل علة لم يقبل في الدعوى اي لا محله في هذا الدعوى
 لانها منفصلة * قوله * لان كون امتناعه علة لقوله ولا في الدليل * قوله *
 ولا محله فيه اي في تال الشريعة * قوله * كالاشراج جعل الدعوى اي
 المائل من كلام الشرح هذا * قوله * هذا الجواب انما يتم اي الجواب
 للجبب بقوله لانه يجب بقوله وللسائل ان يعود * قوله * فلا يتم اي هذا
 الجواب الذي هو والسائل ان يعود * قوله * بقوله تقريره اي تقريره ان الشبهة
 بقوله لا يقال تجزى في السؤال ايضا * قوله * فلا يفيد السلب قيل وفيه
 ان تغايرهما في نفس الامر لا يستلزم ان لا يفيد السلب لجواز ان لا يكون
 المخاطب عالما به يرد عليه ان المراد بالغيرية الغيرية التي هي معلوم لذوى العقول
 لا الغيرية التي ليس للمخاطب عالما بها * قوله * يمكن ان يجعل السلب
 اي كون الشئ نفسا ليس هو ليس يمكن * قوله * بين الافادة والامكان
 اه اي المناقاة الحقيقية بينهما اذا افادة بالنسبة الى الغيرية والامكان
 بالنسبة الى الاتحاد وفي صورة الغيرية توجد الافادة وينتفي الامكان وفي الاتحاد
 يوجد الامكان وينتفي الافادة * قوله * لان سلبه اي الامكان الخاص
 * قوله * لا يبطل المحل اذا الامكان الخاص عبارة عن تال الطرفين * قوله
 لان سلب السلب يجب فلا يكونان سلبا ولذا قال فكان الاول
 اه اذ على هذا التقدير يكون سلبا لا يجابا * قوله * حضر سخالة

حضر سخالة المحل متبدا خبره على ان يكون المراد ان ج نفس وهذا المحل
 في دفع سخالة لانه اذا حضر سخالة لانه عليه يكون المحل هذه الصورة لا غير
 فيدفع سخالة * قوله * ليس ما صدق عليه ج اه حتى يدفع الشبهة عن
 الطبيعية وكذا في الشخصية اه اقول هذا لا يرد ههنا اذ هذه الصورة وهي ان
 ما صدق عليه ج يصدق عليه ب مخصوصة بالمحصورات اذ يختص فيها فلا يرد السؤال
 بغيرها ولو سلم بناء على ان السؤال في المحل المطلق ينبغي ان يكون الجواب
 فيه مطابقا فلا يرد ايضا اذ الطبيعية الحكم فيها ما يصدق مفهوم المحل على
 مفهوم الموضوع وذلك غير الحكم بان الموضوع نفس المحل لان مفهوم
 المحل في الطبيعية اعم من الموضوع حتى انه من جزئيات المحل فلهذا صح
 المحل فيها ولم يكن لغوا وان الحكم في الشخصية يصدق مفهوم المحل على ذات
 الشئ وكذا كذا هو غير الحكم بانه نفس المحل * قوله * المتغايرة للشئ اه
 اي للذات عليه اي على الذات * قوله * على ما فرضت صدقه عليه اي على
 ما صدق عليه مفهوم ج من الافراد يعني صدق مفهوم ج على ذات ج باطل
 ايضا لانه ان اخذ فلا صدق عليه اه * قوله * مطلقا اي ذهنا وخارجا * قوله
 انه دفع الشبهة جواب لما * قوله * فلا بد من التغاير ذهنا والاتحاد
 خارجا اه فيدفع الشبهة بهذا التفصيل يعني مفهوم المحل والصدق * قوله *
 بين الموضوع والمحل اه اذا اتحاد المتغايرين ذهنا اه لا يعرف منه الموضوع
 بعينه والمحل بعينه ولا يشتق منه المحل ولا يتميز الصادق عما صدق عليه * قوله
 فالاول تفسيره حتى يتميز ج الموضوع عن المحل ويصح اشتقاقه عنه * قوله
 مطلقا سواء كان في الذاتيات او لا * قوله * والاتحاد عطف على
 المحل المطلق * قوله * لكن يفتق عنه المقام اي هذا البحث لا يسهل المقام فان
 اردت تفصيله فارجع الى المواقف وشعره * قوله * لا يصح على هذا التفسير
 اه اذ حمل الخبر في الحقيقي بمعنى الحكم على احد المتغايرين ذهنا با اتحاد المتغايرين الاخر
 له خارجا اه غير متمنع * قوله * غير المتأصل اذ اتحادها متمنع فيصح ما ذكره السيد
 السند * قوله * اما بمعنى ذات هو الموضوع الحقيقي فالافادة ببيان

* قوله * واما بمعنى ذات يصدق عليه فالاضافة لامية * قوله * اما
بمعنى وصف الموضوع اهـ اي الاضافة لامية * قوله * واما بمعنى وصف
هو الموضوع اي الاضافة ببيانته * قوله * كما هو المتبادر اي الكون مقابلا
للحقيقة هو المتبادر * قوله * الى تسمية اي الوصف الى ما هو عين الذات
اي عين الحقيقة فلو كان مقابلا لهما لما قسم اليها والى غيرها فلما قسم دفع التبادر
* قوله * اشارة الى ان الوصف اهـ لان الذات لما كان محكوما عليه
حقيقة كان الوصف محكوما عليه ايضا لكن ذكرنا * قوله * لينظم كمال مناسبة
بالعنوان اي كمال مناسبة الذات بالعنوان اذ الذات محكوم عليه حقيقة والعنوان
محكوم عليه ذكرنا فيكون الثاني متبعا للاول وغير مقصود بالذات بل بالنتيجة * قوله
كما اوضحه بالمثل اي اوضح كون العنوان عين حقيقة الذات بالمثل حيث
قال كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان اهـ * قوله * وعمل
متبدا خبره بعيد عن السوق * قوله * لانه احد معانيه اي الحقيقة احد
معاني الذات علة الحمل * قوله * لا يخرج عن الثلثة اذ الشئ
بالقياس الى اخر ما بنفسه او بجزئه او بخارجه عنه ولم يمتد الى خارج في
المحصلة حيث يجوز اجتماع الافق من بعد الغير * قوله * واما لما قيل
اي سبب الاستدلال الكلي بالقياس الى ما تحته اما نفس او جزئه او خارجه * قوله *
لجواز ان يكون العنوان اهـ هذا الاحتمال وان كان جائزا لكن ليس بواقع بالنسبة
الى شئ واحد وان كان بالنسبة الى اشياء متعددة وافقة كالمكون المفصل في
موضع * قوله * ولا يتفاوت بان يقصده اهـ اذ على هذا التقدير وان
توهم التفاوت لكن القصد في الثلثة على نحو واحد وهو قصد ما يقصد عليه
الموضوع الاول وقد يكون عارضا اذ الشئ قد يكون خارجا ولا يكون عارضا
مع انه ليس مما نحن فيه وانما قال الاول اذ المراد بالخارج الخارج العارض بالحاج
المطلق بقرينة المقام ولعل هذا وجه الفهم * قوله * ولا ينبغي بحج ما هو حقيقة
ج او ما هو موضوع بحج اي قد يستعمل قضايا موضوعاتها حقائق الاشياء نفسها
كقولنا كل انسان حيوان وقد يستعمل قضايا موضوعاتها اوصاف الاشياء ولها

ولها حقائق اخرى كقولنا كل البيض فهو جسم فان لكل واحد من الاستباه الموضوعات
بالبيان كالانسان والخشب حقيقة متباينة لحقيقة الابيض فلو عني بحج ما هو حقيقة
ج لا يتناول ما صفة ج وكذا الوعني ما صفة ج لا يتناول ما هو حقيقة ج و
اذا لم يتناول احدهما الاخر لم ينطبق القضية على جميع الموارد ولم يظهر اهـ * قوله
ان يعني به ما سبب الفاعل لشيء ثباتا وبالمفرد اي نفى عنه غايته احد الامرين * قوله
الانسان والحيوان اهـ اي لو اريد حقيقة الموضوع اي موضوع كان لم يلزم عدم
الطباق اهـ بل ينطبق على جميع الموارد اذ ينما صفة ج يقال ما حقيقة ج اي الموضوع
كذا وكذا انفع جميع القضايا * قوله * وان اراد به الجيم المعبر به اي ان اراد
حقيقة لفظ جيم المعبر به لا حقيقة الحيوان والانسان مما يجعل موضوعا لم يلزم
عدم ظهور الانتاج اذ الموضوع في القضية بالهسته حقيقة لفظ جيم ووصفت حتى
تكون القضية طبيعية ولم يظهر الانتاج اهـ بخلاف كونه عبارة عن الموضوع
اذ ج يكون طبيعية فلم يظهر الانتاج * قوله * بل على احد التقديرين لا يظهر
اهـ هذا على تقدير الكثرة واحدة واحدة * قوله * عدم الانتاج الاخر اهـ على
تقدير اقلية * قوله * لا على الاستدلال كما استدلال التفاضل في بقوله
والا لم ينطبق القضية اهـ * قوله * استدلال اي استدلال اخر
غير استدلال التفاضل في رحمه * قوله * لا مطلق الغير الذي يشمل
المحصص بل المراد بالغير من افراد اهـ اي افراد الحقيقة دون افراد الاعتبارية التي هي
المحصص * قوله * لان من الغير المحصص اهـ فلو كان المراد بالغير الغير مطلقا
لما كانت حقيقة الحيوانية جزءا لهما بل تمام حقيقتها مع انه غير صحيح * قوله *
في كل ما من حيوان اهـ اي لو كان المحصص داخل في الافراد و مراد بالغير لما كانت
حقيقة الماشية خارجة بجزء داخل * قوله * بالامكان او الفعل متعلق بتقدير
الموضوع يعني المقصود من هذا المحصل توطئة لما سبب من صدق وصف
الموضوع على ذاته بالامكان على مذهب الفارابي وبالفعل على مذهب الشيخ وايضا
احـ له يجعله شتما على النسبة بحسب المال لينتفع التقييد بالامكان او الفعل لانها وان
كانتا من جهات النسبة لكن يكونان في نسبة وصف الموضوع بذاته بحسب المال

* قوله * المراد بذات الموضوع اعني قوله اما ذات الموضوع اه * قوله * لانه
من تمة اه اي المحصل من تحقيق ما صدق عليه العنوان وهو ذات الموضوع
* قوله * في حاق مفهوم اي وسط مفهومها يعني ان عقد الجمل داخل في القضية * قوله
نظر الى عقد الوضع على لفظة وانما قال بعني فيه تغليب * قوله * تركيبا
اضافا اذ الفردية مستفادة من ادات السور والوصف من الموضوع
الا انه يؤل الى انصاف الفرد بالوصف في المثال ورجع عقدها الى عقده
* قوله * بل الى انصاف الذات بالكلية والبعضية بخصوصه ليس بقوله بل
طريق الاضافة * لا يتحقق بدو منهما اي العقدين * قوله * لا بد من تحقيقهما
في نفس الامر والواقع لان العبارة فقط * قوله * تحقق السلب اه اذ
السلب لا يقتضي وجود موضوعها فضلا عن تحقق عقد الوضع فيتحقق
المحصل بالموجبة ويقاس عليها السلب * قوله * لا بد من نفس العقدين
اه اي في العبارة لان الواقع ثبت ترك فيه الموجبة والسلب * قوله * من
ثبت المحصول اي البحث في المحصول فهي مرادة فلا بد ان لا عقد وضع في الشخصية و
الطبيعية اذ هما خارجان عن هذا * قوله * بتقدير اعتبار الانصاف اي بتقدير
مضافا في جانب الانصاف وهو الاعتبار ليصح الحمل اذ الاعتبار بحمل على العقد بمعنى
التركيب او العقد يؤل بالمعقود عليه ليصح ايضا اذ الذي عقد عليه الانصاف لكن
لا حاجة اليهما اذ العقد حاصل بالمصدر فيكون بمعنى الانصاف فيصح الحمل * قوله
تحقق القضية لان نفس القضية يعني تحقق القضية بتوقف عليها والموقوف عليه
لا يكون جزوا من الموقوف * قوله * هي مفهوم القضية اي الثالثة ومفهومها
لكن المراد في مقام تحقيق المحصورات لان مقام تحقق القضية حتى يتجه فلا بد من
الحفظ لمفهوم الموضوع والمحمول والجهة وغيرها * قوله * ادرجهما اي مفهوم
الموضوع ومفهوم المحمول * قوله * ايضا بدرجة اي في الانصاف بوصف الموضوع
* قوله * لانه نعلق به اي بالموضوع تفصيل اذ المفهوم فرع منه بالكلية ومفهوم
المحمول اعم وان كان ما يجري في وصف الموضوع جاريا فيه اذ هو بالاحاطة
على المقاييس بالموضوع يكون معلوما * قوله * خارجا عن بحث اذ

اذا التقيد ايضا بحث عن الموضوع * قوله * نجعله خارجا كما جعله الشارح
ترجيح بلا مرجح * قوله * ان هذا هو المفهوم اه اي كون المراد بالافراد
الشخصية ان كان ج نوعا او مابا وبه هو المفهوم بحسب العرف واللغة
* قوله * مع انها والانواع اه اي الاصناف والافانصاف والفصول
اه والانواع متساوية الاقدام اه في عدم الانصاف بالاستقلال والانصاف
بالمحمول اه * قوله * مبني على لفظة فادخل الانواع * قوله * فان
تم اي اقتضاء العرف واللغة ذلك ثم ما قاله الشارح * قوله * بما
لا حاجة اليه اذ العرف يقتضي ذلك والافانصاف داخل في خارجة
* قوله * الجنس العالي كالعرض ونحوه مما قالوا * قوله * نحو كل شئ كذا اذ
يدخل فيه جنس العالي فيكون افراد له مع انه ليس بنوع لا حقيقيا ولا اضافيا فان
قلت اذ كان الشئ اعم منه يكون الشئ جنسا فيكون نوعا اضافيا قلت الشئ
لا يمكن ان يكون جنسا للجوهر مثلا اذ هو خارج عنه فلا يكون ذاتيا حتى يكون جنسا
* قوله * لا يخصه الحكم يعني كون المراد بالافراد الافراد الشخصية لا يخص
يكون ج نوعا او مابا وبه بل المراد الافراد الشخصية ان كان ج اخص من
النوع بان يكون صنف ويمكن الجواب عنه بانه اذ كان ج نوعا او مابا وبه
كان المراد الافراد الشخصية واذا كان صنفيا لا يولي يكون هو المراد
ولذا لم يتعرض له * قوله * ان كان اعم من الجنس كالجسم وانما قال فالاول اذ
ليس المراد التخصيص بل بيان البعض وتبسيط الباطن عليه * قوله * المحصص
والاصناف اه قبل في شرح المطالع التقيد بالجزئيات ليس لافراج مسمى
فان مسمى ج لا يصدق عليه ج بل لافراج السوي والاعم فان اول ما يفهم
من كل ج كل ما يقال عليه ج سواء كان كليا او جزئيا لكن التعارف خصصه
بالجزئيات والمراد بالجزئيات الجزئيات الانصافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات
انصافية كيف ما اتفق حتى ان طبيعة ج اذا ثبت بتقديره ان اوعرضي يكون داخلا
في كل ج بل المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان ج نوعا او مابا فانه من الفصل
والخاصة والشخصية والنوعية ان كان جنسا او نحوه من فصله والعرض

والعرض العلم انتهى فما قبل ان المفهوم من شرح المطالع ان ادخال انواع
والاشخاص واخراج الفصول والجناس مع انهما من اوية الاقدام في لا
نصف بالمجول في ضمن الاشخاص وعدم الانصاف بالاستقلال بنى على دعوى
اقضاء العرف واللفظ ذلك فان نعم نعم والافلا افتراء محض انما المفهوم
مما في شرح المطالع اخراج المساوي والاعم من الحكم انتهى قول القول بكونه
افتراء محض من عدم الفاعل لبيان شرح المطالع اذ قوله لكن التعارف خصصه
بالجزئيات والمراد بالجزئيات الى قوله بل المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان
ج نوعا او ما يماثلها بهنهم منه صريحا ان التعارف خصصه بالافراد الشخصية ان
كان ج نوعا او بالافراد الشخصية ولو عينة ان كان جنسا او نحوه وهذا عين ما
قاله الفاضل العصم فمن اي افتراء محضا فان كنت منصفنا فامعن النظر في عبارة
شرح المطالع واعرف الحق حتى لا تكون مفتربا * قوله * لانها الى المحصل
امور اعتبارية محضة ليست بموجودة في الخارج ولا في نفس الامر حتى تكون ممكنة
فتخرج بتقدير اخرج الافراد بالممكنة فيما بعد فلا حاجة الى الاخراج * قوله
لا مفهومه اي لا افراد مفهومه اي حصة العارضة للافراد تخرج المحصل اي مفهوم
الماشي العارض لزيد والماشي العارض لعمروا غير ذلك مما هو من جزئيات
العارض دون المعروف اعني الان * قوله * ليس حصص الماشي اي ليست
الحصة العارضة لزيد او افراد حقيقة يصدق عليها الماشي اذ هذه المحصل
ليست افراد حقيقة الان * قوله * لا يخرج حصص الان اي
حصة الحاصلة لزيد والحاصلة لعمرو عن قولنا كل ماشية كذا اذ هذه المحصل
افراد حقيقة الان يصدق عليها الماشي اذ يمكن ويصدق ان يقال زيد
ماشى وعمرو ماشى مع انهما افراد حقيقة الان * قوله * اذ ليس
هناك يعني ليس هناك حقيقة يصدق عليها الان كما ماشى * قوله
وقال فيه ايضا اي في شرح المطالع * قوله * يجب ان يكون منشأ
الجسم اي سببا لوجود الجسم ومحصوله * قوله * ومنشأ الوصف
هو الحقيقة اي الماشي في مثالنا مثلا هو الحقيقة اي حقيقة الان لا المحصل التي

التي يصدق عليها الجسم فتخرج المحصل ايضا * قوله * ان يكون المحصل مما
يصدر عن المفهوم اذ ما يصدق عليه هذا يجب ان يكون منشأ مع ان المحصل
ليست منشأ له فلا يكون مما يصدق عليه المفهوم * قوله * وان لا يكون لشي
اه يعني لا يوجد لشي صادقا عليه ذانية لان ما يصدق عليه يجب ان يكون
منشأ مع ان ما يصدق اي الفرد ليس منشأ الذات كالانسان
في كل انك اذ الحيوان ذاني له وصادق عليه مع ان الانسان ليس منشأ
الحيوان بل الحيوان منشأه * قوله * حتى يدخل الانسان اه يعني يميز
يكون الحكم فيه على النوع وافراده مع انه ليس الحكم فيه على النوع بل على الافراد
الشخصية لكن لا يرد على الشرح هذا اذ المراد انه اذ كان ج جنسا يرد
افرادا شخصية والنوعية ومن ههنا سمعهم اه يعني ان هذا الحكم على
تقدير يكون ج جنسا فلا يدخل الانسان في كل انك حيوان اذ هو على تقدير
كون ج نوعا * قوله * اذ النوع وافراده ليطابق كلاهما * قوله
وربما يقال ههنا اه في مقام الجواب يعني هذا المحضر اضافي وبالنسبة الى
الصف والجنس اه لان هذا المحل ينحصر على النوع وافراده فقط حتى يرد دخول
الانسان اه بل ينحصر في الفرد وربما يعبرها * قوله * على سانية
ساحته اذ يخرج عنه القضية الكمية بوجود الكلي الطبيعي اه لكنه ساج فيه
وم يفتت اليه * قوله * والنوعية اعيانا مطلقا سواء كان مولا لافراد
ومطلقا * قوله * الحكم على النوع خبر للمراد * قوله * اعتبر فيها افراد شخصية
وافراد النوعية فقط * قوله * لانها اي قضايا المنطق * قوله * على المنطق
المذكور يعني قد يعتبر النوع مع الافراد ولكن لا يفتت اليه ساج في اشتراكه
هذه المسألة بوجوب تكرار الاعتبار اه * قوله * ومرة بقصد اي بوجوب
بنية الماشي لان الذي هو النوع قصدا * قوله * الا في ضمن شخص ما اذ
اعتبار افراد النوع وانصافه لا يمكن مستقلا بل في ضمن شخص ما الا ان افراد
النوعية مقصودون وان لم يكن انصافه الا في ضمن شخص ما بخلاف اعتبارها
في ضمن الاشخاص من اذ لا يكون مقصودة اصالة بل ضمنها * قوله *

* قوله * في الجملة ايضا اذا اعتبار الشخص حين قصدت افراد النوعية وان لم يكن مقصودة لكن اعتبر في الجملة لعدم تحقق افراد النوعية الا في ضمنه وبهذا الاعتبار يتكرر اعتبار الشخص في الجملة ايضا * قوله * في عقد الوضع ايضا باعتبار افراد الشخصية والنوعية * قوله * لا يوجب الاعتبار فردا ما هو الا اذا كان نوعا او جنسا يعني لو اريد واحد منهما لكان فلا يوجب التكرار * قوله * على طبق الكلية يعني يجب ان يراد من بعض الجوان بعض افراد النوعية والشخصية ليطابق الكلية * قوله * اصله لا ضمنا فلا يرد غير افراد الشخصية * قوله * فعل ما شتهر بيزم اى على تقدير افراد الشخصية والنوعية يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز * قوله * قولنا شاح عليه ايضا وهو ان تصاق الطبيعة النوعية بالمجمل * قوله * اما لو انصف الى ثبت له حكم الفرد ايضا فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اذ ليس احدهما اصالة والاخر ضمنا بل كلاهما اصالة * قوله * فيما ذكرته ايضا اى في قولنا كل معلوم حاصله * قوله * باعتبار حكمه اى الفرد او لا وفي ضمن الفرد ايضا فان قلت يعتبر النوع قصد واصالة لا في ضمن الفرد حتى يلزم الجمع قلت النوع وان كان معتبرا قصد واصالة لكن لا يمكن قصد النوع بدون الشخص كما قال فيما سبق اعتبار الشخص في الجملة فيلزم الجمع ولعل هذا وجه التماس * قوله * كل ان لا مكان حيوان يعني في مثل هذه المادة لا يمكن ان يتكرر احدهما ما قاله الاخر بل نزاعهما في مفهوم القضية اه * قوله * لكذب كل كاذب متحرك الا صاحب اه ويمكن دفعه بان الحكم فيها بشرط الاتصاف بوصف الموضوع فالحكم المذكور صادق ايضا اذا اعتبر عقد الوضع بالامكان * قوله * يحتمل المذهبين اى يحتمل مذهب الفارابي وهو ان كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة ولكن قوله كان ج ظاهر في مذهب الشيخ كما بينه * قوله * فلا يرد انه لا وجه اه اذ ليس في بيان المتن اختيار لمذهب الفارابي بل بيانه ظاهر في مذهب الشيخ * قوله * ما امكن ان يصدق عليه اى الذات الذي امكن صدق ج عليه * قوله * ولا لكان العنوان هذا المفهوم اه اى يكون العنوان الذات الذي امكن صدق ج عليه مع ان في هذه العنوان صدق ج على الذات فنقول

فنقول صدق ج عليه بالامكان قبول صدق ج مما امكن ان يصدق عليه ج وهكذا الى غير النهاية * قوله * الامكان الجامع للفعل اى الامكان الذاتي لانه امر اعتباري بفعل الشيء عند انتساب ما يمتنع الى الوجود وهو لازم لما يمتنع الممكن قائم بهما يستحيل انفكاكه عنها ولا يتصور فيه تفاوت بالقوة والضعف والقرب والبعد اصلا بخلاف الامكان الاستعدادي فانه امر موجود من مقولة الكيف قائم بمحل الشيء الذي ينسب اليه الامكان لانه غير لازم له وقابل للتفاوت كاستعداد النطفة لان اقرب وقوى من استعداد العنصر له ولا يتصور التفاوت في القرب والبعد والضعف في عدم الصرف والبقى المحض * قوله * المسمى بالقوة اى الامكان الاستعدادي * قوله * لا فائدة ويدفع بانه قيد لقوله سلوبا عنه ليدخل تحت ما امكن ان يصدق عليه * قوله * في اثنين منها اى الماضي والحاضر والمستقبل * قوله * كما في اللفظيات اى التي تكون في ان واحد لا في اثنين حتى يكون في زمان * قوله * كما في غير الزمانيات كاتصاف اجزاء الزمان بشيء * قوله * الا الافراد الموجودة اذ لما اعتبر الشيء ما يصدق عليه ج بالفعل كان المراد الافراد الموجودة كما كان في الخارجية هكذا فلا يكون فرق بينهما * قوله * بمعنى انه اذا قدر وجوده لا بمعنى الافراد الموجودة حتى لا يكون بينهما فرق * قوله * على الحبشي المقدار الوجودي الموجود بالفعل بخلاف الرومي اذ لو قدر وجوده لا يصدق عليه الاسود بالفعل على مذهب الشيخ واما على مذهب الفارابي فيدخل في الاسود اذا اتصافه بالاسود ممكن وان لم يكن اسودا بدا * قوله * بل ما يعم الفعل بحسب الفرض اى الذي فرض وقد وجوده * قوله * ان عدول الشيخ مبتدأ خبره بربح * قوله * على ما لا يكون اسودا بدا اذا العرف واللغة لا يحكم على الرومي بكونه اسودا هذا عدل الشيخ من اعتبار ان مع ان الفارابي استاده * قوله * لان اعتبار الشيخ على ليس بصحيح * قوله * لان فرض العقل اه على اندفع * قوله * وظهر ان ما قبله وجه ظهوره ان الفرق بينهما بحسب تفاوت مواد الصدق

اذ كل اسود كذا يصدق على الرومي على مذهب الفارابي لا على مذهب الشيخ لا
 بمجرد الاعتبار * قوله * وعند الفارابي يكتفي بالامكان وهذا مجرد الاعتبار
 * قوله * ويمكن التوفيق وهذا ايضا كلام القيل * قوله * وغير ذلك
 اي بعد قوله والدوام * قوله * لان الامور المذكورة اي الضرورة و
 الامكان والفعل والدوام يجمع جميع جهات الاتية اجمالا * قوله * فتدبر
 اشارة الى ان الحوالة على ما سيجي مبنية على ان ما سيجي سيفصل و
 يتعد باعتبار التفصيل الا ان هذه الجهات مرجع جهات القضية ولازادة عليها
 * قوله * اي بمقدار ما هو حقيقة اه بمعنى ان الحبب معنى المقدار وهذا المقدار
 حقيقة القضية لا يزيد عليها * قوله * نسبة للفرد الى الكل اي القضية
 الى حقيقتها اي هذه القضية منسوبة الى حقيقتها بمعنى القضية فرد حقيقتها
 مع قطع النظر عن اللفظ * قوله * في هذا الاعتبار اي في اعتبار كون القضية
 حقيقية * قوله * لفظ القضية اه بمعنى لفظ القضية ستعمل في حقيقة وهذا
 بالنظر الى اللفظ وان كان استعمال اللفظ باعتبار المعنى فيقارن * قوله *
 وهو تعبير اي التعبد الزائد * قوله * بكونه اي التقييد * قوله * فالاسم
 اي اسم هو الحقيقية * قوله * ووجه تسميته اي ووجه تسميته ذكرنا في شرح
 يعني هذا الاسم اي الحقيقية على كل من هذين الوجهين للتسمية ووجه تسميته
 ذكره الشارح باعتبار نفسها اي القضية * قوله * كما في القضية الحقيقية الموصوفة
 اه هذه عبارة المصنف في بحث الدول * قوله * تدل خبر عبارة المصنف * قوله *
 في ينبغي اي يدل قولنا فيما سبق اذ لم يثبت في مفهومها تباين على حقيقتها *
 قوله * حقيقتها التي لا يزيد عليها اي حقيقة القضية التي لا يزيد عليها وضمير
 عليها راجع الى كل ج ب باعتبار كونه قضية * قوله * في العرف واللفظ اذ
 المنبأ من قوله يعتبر نارة الاعتبار بحسب العرف واللفظ * قوله * فيها بل
 تستعمل القضية الذهنية * قوله * لان القضية المعبرة اي القضية المعبرة
 منحصرة فيها تستعمل الذهنية اذ هي ليست بمعبرة * قوله * من الوجه
 الاول وهو نسبة الى خارج المشاعر * قوله * تسمية مقابلتها اي

اي الحقيقية كما عرفت * قوله * مع انها اي صفات المشاعر قضية خارجية
 وليست اه * قوله * بل حالة فيها اي بل الصفات حالة في المشاعر
 * قوله * تغليب اذ النفس ليست بمشعر بل مشاعر كمن الالات فليست
 عليها * قوله * لظهور مناسبتها للكل اذ يكون الاطلاق اما اطلاق المشي
 على مكانه او الية او فاعله ووجه المناسبة ظاهرة * قوله * او رده عليه
 اذ ليس في الكلية المنحصرة من الافراد الممكنة بل فيها فرد فلذا قال فيقول الاول
 اه * قوله * وفيه بحث اي لا يتعد المحصورة من المنحصرة في فرد قيل المراد
 من الافراد الممكنة الافراد الممكنة في نفس الامر فلا ينافي كونه في الخارج منحصرا
 في فرد بالامكان العام المقيد بجانب الوجود بقربنية انه لا خارج الافراد المتعد
 * قوله * مقابلة للموجودة اي الافراد المدوحة * قوله * لما صح
 جعلها اي الافراد الموجودة * قوله * بمعنى فرضه بل لتعريفه يعني ان تعذر
 الوجود وان لم يستعمل بمعنى الفرض بل لتعريفه للفرض والموجوب بالفعل كلمة لفظ
 وهي لو كان المراد بالافراد المقدرة بقربنية مقابلة المقدرة الوجود والموجود
 بالفعل ما يقابل الموجود بالفعل فلا ولا ان يقال ان مقابلة المقدرة الوجود بالموجود
 المقدرة الوجود اه * قوله * فيستعمل الحكم الواجب اي الفرد الواجب
 * قوله * لاحاطة الافراد اه اي كاشا لاحاطة مفعول ثان لجعل *
 قوله * لما اضيف اليه اي الافراد الفرضية الكاشا لما اضيف اليه * قوله *
 وهو بعيد اي جعل كل لاحاطة الافراد الفرضية * قوله * تعميم الافراد
 لا خارج الافراد المستجيبة * قوله * ان اعتبار خبره بخصوصه اي ان اعتبار
 صدق ج بالفعل بخصوص الامكان بالافراد بالفعل * قوله * فلا يرد علينا اي
 وما ذكره العلامة التفتازاني اه فلا يرد علينا اذ عندنا التقييد بالامكان
 بتميم الافراد حتى لا يتوهم اه فلو اعتبر صدق الوصف بالامكان فقط اه لا يندفع
 هذا التوهم فلا بد من التقييد على هذا التقدير ايضا بالافراد الممكنة حتى لا يتوهم
 ان اعتبار صدق ج بالفعل اه * قوله * بالامكان فيها اي في القضية *
 قوله * مما لا بد منه اي التقييد مما لا بد منه في تفسيرها باستغناء التفسير

اعتبار الصدق بالامكان اه * قوله * لم تصدق قضية اصلا اى لم تصدق
قضية كلية اصلا * قوله * فلا يكون الشئ ج بالامكان او بالفعل اذ
وجود ج بنى على التقدير والفرق فلا يستفاد منه كون الشئ ج بالامكان او
بالفعل * قوله * وقد يقال تنقيح الصدق اه اى جوابا عن التفتازانى
السيد من طرف الشرح والفرق بينه وبين الجواب الذى قيل هذا وهو الذى
قال فيه ولا على توجيه الشرح لان التنقيح اه ان اعتبار صدق الوصف
بالامكان فقط او مع الفعل مستغن عن التنقيح كما قال السيد لكن
التنقيح لا بد من التنقيح لبيان اعتبار الصدق بالامكان على الجواب
الذى قيل هذا وغير مستغن عن هذا الجواب * قوله * لانه ليس اه اى
كل متمنع * قوله * وعنوانه اى كل متمنع وهو الامتناع * قوله *
ينقضى التنقيح بطلان الالفاظ يقتضى التنقيح * قوله * واما التنقيح
بما لا بد منه اه يعنى لا بد من بطلان الالفاظ على تقدير التنقيح بالفعل اذ على ذلك التقدير
وان خرج افراد القضية المنسفة لكن يخرج افراد الممكنة ايضا فيكون له
بد منه فى دفع البطلان * قوله * ان اريد تنقيح الافراد بقوله اما
قيد الافراد * قوله * بما ذكره وهو قوله لانه لو اطلقت لم تصدق
اه اذ انبأ به يكون بطريق الخلف يعنى لو لم ينفى فى الجميع لا طلق مع ان
عدم التنقيح فى الجميع لا يوجب الاطلاق * قوله * بل يتحقق اى عدم التنقيح
فى الجميع يتحقق بعدم التنقيح فى الجزئية * قوله * ان اعتبار الجميع اه
اى اعتبار التنقيح فى الجميع وعدم التنقيح فيه على نحو طريق واحد فى هذا المقام
اى الافراد فى اقسامه والنسبة على نحو واحد وان حصل فى التنقيح فى الجميع
التنقيح فى الجزئية بحسب العربية لكن اعتبار الجميع فى التنقيح وعدمه فى هذا
المحل يجب ان يكون على نحو واحد ليتحقق التناقض بين الموجبة والسالبة اه
* قوله * عن قاعدة كلام المتن اه اذ قاعدة المتن تخصيص البيان بالموجبة
اولا وتفصيلا وقياس السالبة عليها افرادا جمالا * قوله * بدعوى
ان كل ج ب اه اى انباء عدم صدق الموجبة الكلية بهذا الدعوى مع دليلها

دليلها يعنى هذه الدعوى مع دليلها تنبت عدم صدق الموجبة الكلية
فيكون الدليل على عدم صدق الموجبة الكلية هذه الدعوى مع دليلها مع
ان هذا الدليل مشترك على الدعوى فيكون مصادرة فلا يرد عليه ما قيل انه مدعى
دليله ما بعده وليس دليله حتى يكون مصادرة على ما وهم وهو تكلف في دفعها
انتهى * قوله * ليس كذلك لم يرد به اه مراد به اللفظ مبتدأ خبره لم يرد
به * قوله * بل دعوى صدق السلب اه وهو غير عدم صدق الموجبة
الكلية فلا يلزم المصادرة * قوله * وانه يناقض كل ج ب اى بعض
ما لو وجد كما ان ج فهو محبت لو وجد كما ان ليس يناقض كل ج ب وهو
سلب الصدق * قوله * لانه ينبت رفع الايجاب الكلى اه وهو
عين فبعض ما لو وجد اه فيكون زائدا لافادة فيه * قوله * بقوله
لان ج ليس اه متعلق بنبت رفع الايجاب الكلى * قوله * كما
فى قولنا كل ان ممكن علم فان الممكن شامل لانك وغيره فيصدق كلية مع
انك قلت لم تصدق كلية اصلا * قوله * محمولها اى محمولات قسم
الامور العامة وتماثلت الضمير باعتبار المضاف اليه * قوله * المذكورة
فيها اى فى العلوم الحكيمة اه قبل اعتراضه بان المحمول اذا كان امرا شاملا لا يكون
القضية كما ذنبه مثلا قولنا كل ان شئى اذا لانك الذى ليس شئى لا محالة
يكون شيئا والجواب ان تعدد المحل بحسب نفس الامر فالان المفروض كبير
شبيها لعدم تحققه فى الخارج والذهن ولا يكون شيئا فى نفس الامر لكن الحق
ان هذا لا يرد على الفاضل العمام لانه مثل بقوله كل انك ممكن علم فكون
الامكان شاملا لكل ان فى نفس الامر فلا يوجد ان ليس ممكن
علم حتى يصدق ان ج ليس لو وجد اه فيصدق القضية مع انك قلت
لم تصدق قضية اصلا وهذا يكفى لنا وان لم يصح كل انك شئى اذا لانك
المفروض ليس شيئا لعدم تحققه فى الخارج والذهن * قوله * المفسرة
بما فسرنا اى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة اه * قوله * على نحو اعتبار
صدق الموضوع قيد المنفى يعنى اعتبار صدق الموضوع بحسب الفرض

* قوله * فليعتبر كذلك أي فليعتبر صدق المحمول بحسب الفرض أيضا
 * قوله * الخالي عنهما أي عن الابقاع والانتزاع * قوله * ولو
 سلم وجه التليم هو وجود الابقاع أو الانتزاع الصور بين بناء على
 الفرض * قوله * بل بشارك جميع الموضوعات اه اذ يفرض صدق جميع
 المحمولات على جميع الموضوعات فلا يتمايز الموضوعات بحسب المحمولات
 * قوله * مخصوصة بموضوع أي مميزة بموضوع * قوله *
 إشارة إلى منعها يعني لا تسلم أولا ان ج ليس بـ لو وجد كان ج
 وليس بـ اذ ما يعبر عنه ج يجب ان يكون من افراده في نفس الامر
 ولو سلم لكن لا تسلم ج اه * قوله * في القضايا بالصادقة أي
 لم يوجد ج ليس بـ فيها * قوله * لدلالة كان عليه علة يقتضي
 كون فرد ج في نفس الامر يعني يدل كان على ان المراد من فرد ج الفرد
 في نفس الامر * قوله * او ان ما فرض ج يجوز ان يكون اه وحاصل
 هذا الوجه ان ما فرض ج يجوز كون وجوده محال فبعدم وجوده يجوز ان
 يكون ج وبـ فلا تسلم ان ج ليس بـ لو وجد كان ج وليس بـ في نفس
 الامر بل يجوز ان يوجد هكذا محال لا فعدم وجوده محال يجوز ان يكون ج وبـ
 بناء على استلزام المحال للمحال وهو لا يضرنا قوله السؤال والجواب
 أي لا يقال ولانا نقول * قوله * ويمكن ان يدفع ذلك أي
 الجواب الذي افاده بقوله لانا نقول * قوله * الفرد يجب
 لنفسه خبر ما يحيط به السور * قوله * فان الانسان الذي ليس
 بحيوان موجود يعني موجودا من حيث انه فرد للانسان الذي هو الموضوع
 في هذه المادة بل موجود في أي مادة كان * قوله * غير موجود
 أي في هذه المادة * قوله * من حيث انها افراد في هذه المادة *
 قوله * فيما ذكره في وجه كونه اه خبر مقدم وقوله ان وجود الواو
 في تفسير القوم دليل اه مع اسمه وخبره في تارة المفرد مبتداء مؤخر
 يعني ان دلالية وجود الواو في تفسير القوم على عدم صحة تفسيره

تفسيره باللزومية كائنه فيما ذكره في وجه كونه خطأ فاحشا فيكون
 مثال كلام الشارح لا يربط تفسير صاحب الكشف واتباعه وجود
 الواو فيلزم من عدم مسعدة اياه كونه خطأ فاحشا فدفعه العصم
 بقوله ولا يلزم من عدم مسعدة اه فليكن الغلط في التفسير قبل المفردة
 المص حيث قال أي كلما هو ملزوم له فهو ملزوم لب فما قيل ان وجود الواو
 أي اخر ما قال العصم خطأ فاحشا ويمكن ان يجاب عنه من طرف
 العصم ان تفسير المص كذلك بنى على تفسير صاحب الكشف اياه
 فليكن الغلط في التفسير ايضا فلا يرد عليه ما قيل يدل على ما قلنا قول
 العصم تفسير صاحب الكشف واتباعه لم يكتف بصاحب الكشف بل زاد
 واتباعه فيجتمعا ان يكون المص تبعا له فيكون تفسير المص مبنيا على تفسيره
 فانهم جدا المقام وانترك القيل والقال وما نقله احد وان كان عظيم البال
 * قوله * بين الانسان والحيوان بالواو ومع ان الحيوان لازم
 للانسان * قوله * بين طلوع الشمس ووجود النهار يعني فرد وجد
 واو العاطفة بين اللازم والملزوم في مقام افادة اللزوم في هذا المثال
 * قوله * حين يفاد بذكرهما اللزوم يعني احدهما يكون ملزوما والاخر
 لازما بذكر الالة * قوله * لا معنى له أي للواو الحالية وهو ظاهر *
 قوله * مع ظهور اشتراك العلة يعني الواو العاطفة والحالية مشتركة
 في العلة وهي لا معنى لهما بين اللازم والملزوم * قوله * ما يشمل
 واو الحال اذ في واو الحال معنى العاطفة ايضا * قوله * استفاد
 منه ان اهل العربية اه اذ استفاد منه انه ان اشتبه اشتبه على
 اهل العربية مع انه ليس مشتبه ايضا عليهم * قوله * الا ان يكلف
 ويقال وحاصله انه وان لم يشبه على ذلك التفسير على المزايا بين دفع
 قطع النظر عن ذلك التفسير فيجتمعا ان يشبه عليهم ولكن نج قطع عن ذلك
 التفسير لا يشبه على اهل العربية لانهم العارفون اه * قوله * فاعتر
 بغير وجهه ما سبب من كون الخبر حينئذ من نعمة المبتداء * قوله

ولا يجاب عن الشرط اه فكذا لا ينبغي ان لا يجاب عن لوصف الشرط *
 قوله * فزق بين الشرط المضمن اه يعني ما نحن فيه بشرط صريح فلا بد
 له من جواب * قوله * فيكون خبر المبتداه اه فلا يكون في الاخبار
 فائدة اذ منهم الخبر من المبتداه لان الخبر نائب الجزاء ونائب الجزاء هو
 الجزاء في المعنى والجزاء الذي كان الخبر نائباً عنه من تنمة المبتداه * قوله
 لما منع لفظي اذ بقي في اللفظ والظاهر المبتداه بلا خبر قوله وبهذا سقط ما
 ذكره اه اذ لو كان الخبر كما قال الجلسي نائباً عن الجزاء يكون الخبر من تنمة
 المبتداه كما عرفت * قوله * على ان الجزاء اذا تاب عنه علاوة
 سؤال عن الجلي * قوله * لكان ج اي يقدر المعطوف لهذا اللفظ
 كما قدره المصمم بقوله اي كل ما لو وجد صدق عليه ج * قوله * هناك
 اي في تفسير الحقيقة * قوله * اعم وليس كذلك اي اعم من
 الخارج مع انه ليس كذلك * قوله * وحصره اي الوجود الخارجي في
 الخارجية على الوجود المحقق * قوله * ليس كل ج في الخارج بل كل اه
 يعني ليس المراد بكل ج في الخارج على ما هو المشهور حتى يكون ذلك الصدق
 من الامور الاعتبارية والذهنية بل المراد كل افراد موجودة في الخارج
 هو ج في نفس الامر والى صرح المراد ج ما هو موجود هو ج في نفس الامر لاصدق
 ج في الخارج عليه كما هو المشهور * قوله * وما في حاشية المحقق اي
 سيد المحقق عطف على ما اشتهر اي بخالف ما اشتهر وما في حاشية المحقق
 في هذا المقام * قوله * فلا تقبل عليه اي اذا كان ذلك المناقشة
 بخالفها فلا تقبل على ذلك المناقشة * قوله * من المعقولات
 الثانية اي الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج * قوله *
 فكيف يكون صدق ج وصدق ب في الخارج مع ان صدهما عبارة عن الوضع
 والجل * قوله * لا يكون موضوعا ومحمولا اه يعني كونهما موضوعا ومحمولا
 لا يكون الا بحسب الوجود الذهني اذ كونهما كذا وكذا من الامور الاعتبارية
 * قوله * باعتبار ثبوته اي ج له اي للموضوع في الخارج فيكون

فيكون ذات الموضوع من الموجود الخارجي ومخرج وصدق عليه من الامور
 الاعتبارية اذ الخارج كان طرفاً لثبوت الموضوع ووجوده فيكون الموضوع
 من الموجود الخارجي بخلاف الصدق والثبوت لان الخارج طرف لنفسها
 فيكون ان من الامور الاعتبارية اذ التحقيق ان ما كان الخارج طرفاً لثبوته
 ومحققته كان موجوداً خارجياً وما كان الخارج طرفاً لنفسه كان من الامور
 الاعتبارية * قوله * فيصح ان يكون ب اي يمكن ان يكون ب في الخارج
 فلا يستحيل * قوله * فالصواب ان يقول اه بدل لان ما لم يوجد
 في الخارج ازلا وابد يستحيل * قوله * ومن البين انه لم ي ل لان ما لم
 يوجد في الخارج اه * قوله * لانه لا يثبت قوله سواء كان اه يعني
 ان قيل ان الخارج بقوله لان ما لم يوجد في الخارج ازلا وابد اه لا يثبت
 قوله سواء كان انتفاذه * قوله * فالاولى تركه اي ترك قوله
 سواء كان انتفاذه * قوله * وما يستدل به خبر مقدم لان ما لم يوجد في الخارج لم يقدر
 يعني ان ما لم يوجد في الخارج لم يقدر عليه في الخارج يستدل به على ان الحكم على
 الموجود في الخارج * قوله * والمستفاد من حواشي السيد اه
 ان قول السيد يعني لما كان المراد كل ما صدق عليه ج في الخارج بيبين الحكم
 على الموجود الخارجي محققاً فقط لان ما لم يوجد اصل لم يصدق عليه ج في الخارج
 يستفاد منه ان نسخة الشرح كان يستحيل ان يكون ج في الخارج * قوله
 وان الشرح اسندل عطف على ان نسخة الشرح اه * قوله * نبين
 ب في الخارج يعني ان الشرح اسندل على ان الحكم فيه على الموجود الخارجي
 بقوله على ما في بعض النسخ المشهورة لان ما لم يوجد ازلا وابد يستحيل ان يكون
 ب في الخارج اي ادعى الشرح الحكم في ج ب على الموجود الخارجي في احد الازمنة
 اذ لو لم يكن فيه على الموجود الخارجي كان الحكم على ما يستحيل ان يكون ب في الخارج
 لكن انزاله باطلاً لمقدم مثله فيكون الاسندل بثبوته ب في الخارج كما
 في النسخة المشهورة على ان الحكم فيه على الموجود الخارجي * قوله *
 حال الحكم كما هو الظاهر يعني على هذه النسخة كان وجود الموضوع معتبراً *

حال الحكم على الموضوع بب بخلاف صدق في الخارج اذ على هذا كان وجود
الموضوع في الخارج معتبرا لكن لا حال الحكم عليه بب فاعرف المقام على ما
ينبغي ولا تلتفت الى بعض الاوهام * قوله * سواء كان ج حال
الحكم اسم كان راجع الى ج وخبره المحذوف ج اي سواء كان ذات ج
متصفا بج * قوله * لا تصاف بج اي سواء وجد لا تصاف بج حال
الحكم والقرينة على جعل الشارح كان ناقصة او تامة بهذا المعنى قوله
الشارح سواء كان تصافه بج حال الحكم اه * قوله * ولو جعل
الضمير اي ضمير كان * قوله * حال حكم العقل اعلم انه اما ان يراد بج
الحكم حال حكم العقل اي الابقاع والانتزاع واما ان يراد بثبوت المحمول
للموضوع او انتفاؤه عنه وهو الذي يسميه القدم حال اعتبار الحكم فاذا
عرفت هذا فاعلم انه ان كان المراد سواء كان تصافه بج حال الحكم وقبله
او بعده كان المراد بالحكم ثبوت المحمول للموضوع او انتفاؤه عنه لا حكم العقل
بذلك لان هذا الكلام انما هو لدفع توهم من ظن ان الذات يجب تصافه
بوصف الموضوع حال تصافه بالمحمول والا فحق حال حكم العقل لا يجب وجود
الموضوع في الخارج فضلا عن تصافه بالعنوان لصدق قولنا زيد موجود مس
او غدا وان كان المراد سواء ثبت ذات ج حال الحكم وقبله وبعده لتعين
ان يراد بحال الحكم حال حكم العقل لا ثبوت المحمول للموضوع اي سواء ثبت
ذات ج في الخارج حال الحكم اي حال الابقاع او الانتزاع او قبله و
بعده * قوله * لان ثبوت ذات ج لا ينفع اه لتعليل لقوله لا حال
ثبوت الحكم المسبب عندهم اه لانه اذا اريد سواء ثبت ذات ج فلو كان المراد
بحال الحكم حال ثبوت الحكم المسبب عندهم اه لا يمكن التعميم بما قبله وبعده بل يقتصر
على حال ثبوت الحكم لان ثبوت ذات ج لا ينفع الا حال ثبوت المحمول للموضوع
لا قبله ولا بعده * قوله * حمل الكلام اي الشارح * قوله * اعتبار
الحكم اي ثبوت المحمول للموضوع * قوله * دون حال الحكم اي حكم العقل
* قوله * ظاهر عبارة المتن لان قول المصنف كل في الخارج سواء

سواء كان حال الحكم او قبله وبعده ظاهرا مراده سواء ثبت ذات
ج فيكون ظاهرا في حكم العقل كما عرفت * قوله * الى حال اعتبار
الحكم اذ الظان ظن ان الذات يجب تصافه بوصف حال تصافه
بالمحمول * قوله * دون الحقيقة اذ هذا الظن يجري فيها كما يجري
في الخارجية فلا وجه لاختصاص ظن الظان بالخارجية ويمكن دفعه ان
هذا الظن وان كان يجري في الحقيقة ايضا في نفس الامر لكن الظان خصمه
بالخارجية فاحتاج الشارح الى دفعه فيها * قوله * انه لا يختص اي التعميم
بحال الحكم او قبله وبعده لا يختص الموضوع بالنظر الى حال حكم العقل بل يجري
في المحمول اذ على هذا لا يجب ان يكون المحمول موجودا فيجري فيه التعميم
* قوله * تخصيصا من غير محقق اي ترجيحا من غير مرجح * قوله *
ليس داخل في المراد كما توهمه عبارة الشارح حيث قال فيراد به كل ج في
الخارج اه فيتوهم ان قوله سواء كان داخل في المراد فنبه الشارح على
انه ليس بدخول فيه بل جملة معترضة لدفع الظن بقوله وانما قال اه * قوله
نارة بالتوهم حيث قال دفع التوهم ونارة بالظن حيث قال من ظن قوله
اي ضعف ما قال المتوهم * قوله * فلا يراد ان التوهم اه اذ لو كان ما
ظن ضعيفا بجامع التوهم * قوله * وانه لا دليل على عدم جزم اه ان
لا يراد انه لا دليل على عدم جزم اه اي لا يراد انه لا دليل على عدم اه اذ لو كان
ما قاله ضعيفا كان له جزم للقائل فيه فضلا عن غيره * قوله * تبينها على
انه تابع للشيخ اه اي على ان المصنف تابع للشيخ دون الفارابي اذ هذا التعميم
يناسب التصاف بالافعال لا الامكان ثابتا لا وادبنا حاجة فيه الى
التعميم والتعبير نارة قبل الحكم ونارة بعين * قوله * فلا بد من
نفيه اي نفي ان يكون الحكم على ذات ج في وقت الوصف والافعال
الدليل ينفي الحكم على وصف الجيم * قوله * الموضوع المذكور اي الوصف
والعنوان بالموضوع الحقيقي اي ذات الموضوع * قوله * ينبغي كون
الحكم عليه اي على الموضوع المذكور اذ هو من التوهم * قوله *

لنفيه أي نفي أن يكون الحكم على ذات شئ في وقت الوصف * قوله * كل
 شئ في حال الحكم أي توهم أن أهل العرف واللغة اتفقوا على أن الحكم على وصف
 شئ في نفس الشئ ذلك التوهم فقولنا كما نفي كون الحكم على الموضوع المذكور دفعا
 لتوهم الاستنباط في الأول قوله يعني نفسا صادقة أي هي ههنا نفسا صادقة لا يمكن أخذها
 حقيقة ولا خارجة * قوله * والا فامتناع الموضوع أي يعني أن لم يكن المراد
 نفسا صادقة بل ما يعم الصادقة والكاذبة لا يوجب عدم إمكان الأخذ بأحد
 الاعتبارين إذ يمكن الأخذ بأحد الاعتبارين على طريقة الكذب * قوله *
 لوجوه عدة لقوله باني صدقاه * قوله * عدم إمكان وجوده إذ صدق
 القضية يتوقف على إمكان وجود الموضوع وإذا لم يمكن وجوده فلا يكون القضية
 صادقة وتوقف عليه الباقين * قوله * إذا لمعني لا اعتبار بوجوده يعني لو اعتبر
 وجود الموضوع في تلك القضايا باني محولاتها إذ المحول المعلوم باني وجود
 الموضوع * قوله * ممتنع بالنسبة لغيره من غير أن يمتنع * قوله *
 حتى يكون مما نحن فيه أي من المحصورة الموجبة الكلية * قوله * ليست عامة
 أي ليست قاعدة عامة * قوله * هذا تقييد للقضية والتقييد ليس بقاعدة *
 قوله * وثانيها أن الوارد ليس له معنى الوارد ههنا ليس لعدم كونه القاعدة
 جزما كما جزم به الشرح بل الوارد إما عدم استقامتها أن كان كل شئ ب
 عاما وإما عدم كليتها * قوله * لا يصدق على قضية أنها أي لا يصدق
 على قضية أصلا فضلا عن كون هذا الحكم كلياً ويمكن أن يكون قاعدة * قوله *
 قاعدتان يعني أن هذا وإن كان تنظيماً بحسب الظاهر لكن فيه قاعدتان أحدهما
 * قوله * قواعد سنأت يعني ليس المراد كل شئ ب معتبرة تارة بحسب الحقيقة تارة
 وليست بعامات بل المراد أنه إذا تحقق كل شئ ببعض القضايا فالقواعد لا تبنى
 لا تنفي عامة * قوله * لدفع أن يدفع عدم استقامة القاعدة أي يعني إذا
 كان كل شئ ب عاما لم تكن القاعدة مستقيمة إذ من القضية ما لم يؤخذ
 بأحد الاعتبارين فإن خصص كل شئ ب دفع السؤال بعدم استقامة القاعدة
 إذ تنفيها فنقوله والنسب يجب أن يكون لدفع هذا الدفع ونقرر أنه إذا خصص

إذا خصص وان دفع السؤال بعدم الاستقامة لكن يرد عليه أنه يجب أن يكون
 قاعدة الفن عامة وإذا خصص لا تكون عامة فيكون السؤال بعدم كون القاعدة
 عامة فلا يرد البحث الثاني * قوله * أن كل شئ ب المعبر حقيقة بحكمه
 يعني أن المعبر حقيقة قيد للموضوع لا حكم حتى لا يصدق على قضية بل المراد أن كل
 شئ ب المعبر حقيقة بحكم فيها على كذا فلا شك أن هذا قاعدة صدق على قضايا
 الحقيقية التي هي أفرادها * قوله * لا كل شئ ب المعبراه يعني أن التي
 كل شئ ب المعبر تارة بحسب الحقيقة والمعبر تارة بحسب الخارج إذ هذه ليست
 * قوله * يستفاد منه أي من قوله لا يرد عن اقتضائه جميعاً * قوله *
 عبارة أي المص * قوله * تمهيد لتقييد الموضوع * أي في القاعدة حتى
 يندفع السؤال * قوله * الاعتبار في الأغلب على أحد الوجهين أي يعني أن
 موضوع القضية المستعملة في العلوم والمجمل الاعتبار في الأغلب على أحد الوجهين
 مع أن هذا لا يصلح عموم القاعدة لأن كل قضية * قوله * صحة الحكم
 بأن يكون كلياً على تقييد الموضوع بالمستعملة فيكون الحاصل كل قضية مستعملة
 في العلوم في الغالب بأحد الاعتبارين فيكون الحكم كلياً * قوله * مما ذكره
 ارشادنا في تقييد القضية يعني يمكن أن يكون مراد الشرح أن يقوم زعموا أن
 القضية أمر مع أن هذا الزعم لا يقيد إلا بحصول الكلية المقصودة فمرادهم بكل شئ القضية
 المستعملة في العلوم في الأغلب فما ذكره بقوله أنهم زعموا أن القضية المستعملة
 أي ارشادنا في تقييد القضية لا تقييد لها إذ هذا التقييد لا يقيد لكن فيه ارشاد
 إلى ما هو المقيد * قوله * فتأمل إشارة إلى أنه يمكن أن يكون تقييد لها
 بأن يكون في الأغلب متعلقة بالمستعملة لا بما خذت كما أشار إليه السيد
 أنه آخر عن الخبر لتوسيع الظروف * قوله * لعدم الحاجة إليه لعدم انتفاع
 بما سواها فبينهما تنافي أي بين هاتين العليتين وهما عدم الحاجة وعدم دفاء الداء
 * قوله * في بيان الأول أي عدم الحاجة * قوله * من سؤالي الكلام
 إذ لما قال فلهذا وضعوها واستخرجوا أحكامها ليقفوا بها في الذهن
 أن عدم البحث عما سواها لعدم الحاجة * قوله * بالنسبة أي لعدم دفاء

ولا يفهم معناه بدون ان الصدق بمعنى التحقق لا بد فيه من اعتبار كلمة في ذلك
 وذلك لا ينافي استعمال الاول بمعنى بعد ذكر كلمة على بان يقال ان
 صادق على زيد في الواقع * قوله * القضية لا يصدق على شئ اذ الصدق
 فيه ليس بمعنى التحقق وهو ظاهر * قوله * ضروريا وانفاقيا لكن قول السيد
 مستلزما لصدق الاخرى فيها يختص بالضرورة * قوله * في التحقق العلم
 الظني لا يجب اى اذا تحقق الاتصال بالعلم الظني لا يجب اى ليس فيه الاستدلال
 مع انه تحقق من نفس الامر * قوله * معمول الجراد بمعنى قدم وعلى هذا
 نفس المحصورات فنزولهم وربك على فكل ذلك جائز لانه واقع في حيز
 الكلام * قوله * والفرق بينهما اى بين المحصورات * قوله * بمعرفة
 المفهوم دون الفرق بينهما * قوله * على معرفة المفهوم دون الفرق * قوله
 لفظ الكل والبعض الامور المعبرة ثم يجب لفظ كل معبرة هنا يجب لفظ البعض
 * قوله * المقصود منهما اى يجب كل الافراد وبعضها * قوله * المعبرة فيها
 اى المراد بالافراد النسبة الى الحقيقة الافراد المعبرة فيها * قوله * والنسبة
 الى الحقيقة بمعنى كانت في الحقيقة با ان النسبة واذا نسبت الافراد اليها
 يقتضى ان يكون باء ان اخر ان لهذه النسبة فيقتضى اربع يادوات في الحقيقة
 وهي مكرهة فاجاب بان النسبة الى الحقيقة حقيقة كما ان النسبة اى اذا
 كان في كلمة باء ان للنسبة في البها افر كلف بيانين الاولين كراهة اجتماع
 اربع يادوات في كلمة واحدة * قوله * لان نقبض الاخص اعم بمعنى لما كانت
 موجبة الجزئية الخارجية اخص من الموجبة الجزئية الحقيقية كانت الـ
 الكلية الخارجية اعم من الـ الكلية الحقيقية لان نقبض الاخص اعم * قوله
 برهان سبق في طرف التصورات * قوله * فالت رالية هذا اى في قوله
 وعلى هذا تكون الـ الكلية * قوله * على هذا اى على كون نقبض الاخص
 اعم * قوله * كون الجزئية الحقيقية اعم خبر بقوله فالت رالية * قوله
 ذلك ان تجل اى هذا في قوله وعلى هذا * قوله * الاستدلال المذكور
 اى في الشرح وهو لان الاجازة على بعض الافراد او ملخصة ان الحكم على

على الافراد الى رتبة حكم على الافراد الحقيقية دون العكس وفي بعض
 النسخة ان الحكم على الافراد الحقيقية حكم على الافراد الى رتبة بدون
 العكس فالظاهر انه سهو من قلم النسخ * قوله * في ذلك سبب
 اى في كون احدهما اعم من الاخر سببان * قوله * وكل ما يكفى
 في السبب الحقيقي اه فالسبب عن كل الافراد الحقيقية سبب عن
 كل الافراد الى رتبة بدون العكس * قوله * وهو دليل اى ذلك
 الفرق دليل اه * قوله * اعم من الـ الكلية الحقيقية اذ لما
 كانت الموجبة الجزئية الخارجية اخص والموجبة الجزئية الحقيقية
 اعم كانت الـ الكلية الى رتبة اعم من الـ الكلية الحقيقية
 بحكم نقبض الاخص اعم * قوله * تبانيا جزئيا اذ لما كان بين
 الموجبين الكليتين عموم وخصوص من وجه كان بين الـ
 الجزئيتين تبانيا جزئيا * قوله * وقد عرفت الاوجه اى الـ
 ان هذا اشار الى الفرق اه * قوله * وسبب شئ اى بالنظر
 لا يستلزم سبب الحقيقة اى بحيث لو وجد كان كذا * قوله *
 للزوم العدول اى كون العدول لازما علة للتوهم * قوله * وكونه
 مقدر عطف على اللزوم وصير كونه راجع الى العدول في حله للزوم
 العدول وكونه العدول مقديا * قوله * لازما صفة مقديا * قوله *
 الاشتقاق المفعول متعلق بما معنى كون العدول لازما وكون
 العدول مقديا لازما للاشتقاق المفعول اى المعدولة سبب التوهم
 انها مشتقة من العدول * قوله * مع الاحتياج الى احتياج العدول
 * قوله * وجعل المعدولة عطف على اعتبار التعدية اى مع الاحتياج
 الى جعل المعدولة معدولة اه * قوله * لان المشهورة وانما جعل
 ما خوذ اه * قوله * والبسطة لان يقال اراد بالتحصيل
 ما يشملها * قوله * فلا وجه لافراده اى فلا وجه لافراد تقسيم
 القضية وتميزه عن تقسيمات القضية باعتبار الاجزاء بقوله

البحث الثالث في المدول والتحصيل اذ هذا التقسيم ونقش القضية
كلاهما باعتبار الاجزاء فالابن جمعها في بحث واحد * قوله * من
خط اصطلاح النخواه اذ يقبر جزء السلب من اصطلاح النخواه
* قوله * باعتبار اصل وضعها لان هذه الاداة في الاصل اذ
السلب لانه الحال اي في المدولة اذ لم تستعمل فيها السلب * قوله *
فقد اخلل بالتعريف اي لا يكون تعريف المدولة مانعا عن الاغيار
لدخول السالبة في تعريفها اذ يقال في السالبة ايضا ان حرف السلب
جزء الجزء من القضية اذ الرابطة جزء القضية وحرف السلب جزء
منها فيكون حرف السلب في السالبة ايضا جزء الجزء فيخلل بتعريف
المدولة * قوله * ونجى عليه اي على الشرح * قوله * اذا سمي
به اي بالاجاد شخص اي جعل الاجاد علم شخص حيوان * قوله *
ويكون الحكم عليه اي يكون الحكم بالحيوان على الاجاد * قوله * فان
الاولى محصلة لا مدولة اذ موضوعها علم شخص مع دخولها في تعريف
المدولة اذ جعل حرف السلب جزء من الموضوع في اللفظ * قوله *
والثانية مدولة اذ فيها حرف السلب في المعنى لان معناه لا يدور به
* قوله * مع خرد جهها اذ لم يكن حرف السلب جزءا من شيء من الموضوع
والمحمول * قوله * تجوز بعلaque الدالية * قوله * هذا في غير غير مسلم
هذا ابتداء خبره غير مسلم اذ الغير في الاصل ليس موضوعا للسلب ويحتمل
ان يكون هذا ابتداء وخبره مسلم اي هذا في غير كلمة غير مسلم والمثال
واحد * قوله * عن موضعه الاصل اذ الغير في الاصل موضوع الغير
السلب واجيب بان المراد الغير الذي بمعنى لا * قوله * في بعض الافراد
وهو غير غير * قوله * كما عدل بادات السلب به مجهول بادات السلب نائب المثال
كما ان عدل بالقضية * قوله * تسمية باسم نفسها اذ لما عدل بالقضية
صح تسميتها بمدولة باسم نفسها لكن الحق ان عدول القضية بواسطة
جزئها التي هي اداة السلب فيجب ان يكون تسميتها باسم جزئها قوله

* قوله * العدل بها عن الاصل العدل مصدر مجهول بها نائب الفاعل * قوله
عن الاصل اي عن الافراد الى التركيب * قوله * حق العبارة ينبت اه
لكن لما لم يتعلق الفرض بشئ مثبت كان حق العبارة ما ذكره الشرح
* قوله * اي من شئ من طرفيها وانما فر ههنا اذ هذه العبارة تقتضي
ان حرف السلب ليس جزءا من طرفيها لكن جزءا من طرف فرفع بهذا التعبير
بانه ليس جزءا من شئ من طرفيها * قوله * لا محالة موجود فيها ولا
ينصور عدمه فيها حتى يكون نقيضه احري بالحكم * قوله * لهذا الوجه وهو
ان حرف السلب ليس جزءا من طرفيها * قوله * توهم معلوم من الافعال
* قوله * من حرف السلب متعلق بتركيب الطرف اذ حرف السلب
لما كان موجودا في السالبة توهم تركيب الطرف من حرف السلب وغيره
* قوله * من المحصلة اذ ليس في المحصلة حرف السلب * قوله *
بتميزا بينهما اي بين الموجبة والسالبة * قوله * بساطة سلبها اذ
السلب فيها واحد * قوله * من حرف السلب احدهما جزءا من الطرف و
الاخر سلب النسبة * قوله * فهذه العلاقة اي ذكر المذموم وادارة اللازم
* قوله * فقد حصل الاجزاء اي استقر في محله ولم يكن محصلا تجزئية حرف
السلب * قوله * ونجى على ما ذكره الشرح ولا يرد على الاول اذ قوله
فقد حصل الاجزاء في موضعها الاصل صادق على زيد اعني اذ الاعلى حصل
في موضعها الاصل ولم يكن حرف السلب جزءا من لفظه وان كان جزءا من معناه
لان المتبادر من فقد حصل الاجزاء في موضعها الاصل الاجزاء اللفظية فهذه
في القضية اللفظية بخلاف ما قال الشرح فكل من طرفيها وجودي محصل اذ
المتبادر منه الاجزاء المعنوية فيكون الاعلى وجوده محصلا تجزئية حرف السلب
من معناه * قوله * في قوله اي المص قوله ولا يخفى انه اي الاعتبار بايجاب
الفعنية وسلبها * قوله * نانه يوهم اي حرف السلب * قوله * من وجود
حرف السلب اذ لما وجد حرف السلب في القضية توهم انه جزء من الطرف
قوله * لعدم الفرق بين جزء وجزء يعني لا فرق بين جزء وهو الطرف

اذا كان السلب جزاء منه وجزءا وهو الرابطة اذا كان حرف السلب جزءا
 منه فدفعه بان الاعتبار بايجاب القضية وسلبها اه * قوله * الاتباع
 عليه اي على الوقوع * قوله * الاولى موقعة ليناسب مرفوعة * قوله *
 من ان الشبهة بيان كما في قول المصريح * قوله * فانه اش رائد في
 اش رائد ان المناسب ان يجعل اه قوله على سور الايجاب وهو كل قوله على سور السلب وهو
 في الاشياء اه قوله في الاستدلال بهما اي بكل ما ليس في فهو ما عالم وبلا شئ من
 المتحرك بكن اه * قوله * على ان تمثيل المص به اي بلا شئ من المتحرك
 بكن اه * قوله * نبوة اي الاستقراء * قوله * على طبق ما جرى اجبت
 قال في بحث المعروف كقريب الحركة بما ليس يكون فلو عرف السكون بعدم
 الحركة لزم الدور ففلم انه لم يعرف السكون بعدم الحركة بل بمعنى نبوة وهو باستقراء
 * قوله * لجعلها اي قضية لاشئ من المتحرك بكن اه * قوله * ضعف
 ما في شرح العلامة التفتازاني اه اذ قد عرفت ان المص حمل السكون في ذلك
 المثال على النبوة حتى لو فسر بسلب الحركة لمكان معدولة فلا يدل المثال على
 انه لا بد في العدول من حرف السلب لا يكفي الاشتغال على معنى السلب اه *
 قوله * ونه الجانبيين يعني ينبغي ان يقول يكون في جانب الموضوع ونه
 الجانبيين * قوله * اشارة ان للعدول بيانا اخر يعني على بيانه في هذا المقام
 يعمد على بيانه في موضع اخر يخص بالمعدولة المحمول * قوله * اشكال على صحة
 الفاء في فلم خصص فلا اشكال لانه ظرف لفعل محذوف اي وجب التخصيص
 لا حكمها فيكون فلم خصص عطفا عليه واما على صحة عدم الفاء فقيب
 اشكال وان كان في الظرف توسعة اي التوسعة في الظروف للفعل
 لانه لا يبطل بتقدمه صدارة الاستفهام * قوله * بيان النسبة بقوله
 واسالبة السبلة اعم اه يعني يناقش في بيان كون هذه النسبة
 حكما * قوله * ووجه الاستفهام مبتداء خبره منافات نظر الفناء * قوله
 عن التخصيص بقوله فلم خصص كلامه بالعدول في المحمول اه * قوله * صدر
 كلامه اه يعني لم يخصر صدر كلامه بالعدول ولا المحمول بل اعم المعدولة الموضوع

الموضوع * قوله * بعد اعتبار التخصيص بالمعدولة المحمول ولا يخفى انه يحتمل
 الموجبة المحصلة واسالبة المعدولة المحمول والمذكور في المتن اسالبة
 البسطة والموجبة المعدولة المحمول فالجموع كثيرة فلا شبهة في الكثرة
 هذا اذا كان مراده بقوله بعد اعتبار التخصيص بالمعدولة المحمول بدون موجبة
 المعدولة يعني بعد اعتبار التخصيص بالمعدولة المحمول لا بالموجبة المعدولة المحمول
 فلا شبهة انه بعد هذا التخصيص يبقى اربعة كما ذكرنا فالجموع كثيرة وان كان
 مراده به بعد اعتبار التخصيص بالموجبة المعدولة لم يبق الا موجبة محصلة و
 معدولة سالبة فيكون المراد بقوله فما الوجه في التخصيص اسالبة اه
 فما الوجه في تخصيص هذين القسمين دونهما ولا يصح نعم ان المحصلة اه كثيرة
 اذا لبا في اثنان والثاني هو الظاهر من كلام العاصم وان كان الاول الحق
 بالاتباع موافقا لسوق كلام اش رائد * قوله * لا يسلم اسالبة المحصلة
 بسيطة بل سالبة محصلة * قوله * ما يفيد الضمير راجع الى ما * قوله
 على اختلاف العنوان اذ باختلاف العنوان يختلف الاستدلال وبدون
 قوله من عدمه اي من عدم اختلاف العنوان * قوله * في الاكتاب و
 اختلاف العنوان له مدخل فيه * قوله * به اي بتخصيص الاول * قوله *
 للمعدوم اي للموضوع المعدوم * قوله * النقيضان اي العدول والمحصل
 * قوله * لان نقيضه اي المحصل * قوله * اذ سلبه اي المحصل * قوله *
 اعم من عدولة اذ السلب لا يقتضي وجود الموضوع بخلاف العدول * قوله *
 بخلاف العدول في الموضوع اذ هو لا يقتضي سلبا * قوله * خمس منها ظاهرة
 كما بينه اش رائد تفصيلا فلذا لم يفرض الا الواحد * قوله * لا يخفى ان الموجبة
 المحصلة الى قوله ويمكن سهو غفلة اذ كلانا في معدولة المحمول لاني معدولة
 الموضوع ومعدولة الموضوع سالبة قطرة عن درجة الاعتبار * قوله *
 واسالبة المعدولة الموضوع هذا سؤال على المص * قوله * والفرق
 المذكور جار اي المذكور في الشرح فيما سبق * قوله * بمقتضى البيان
 اذ سوف ابيان في اسالبة البسطة التي لا عدول في موضعها

بينه اى الموجبة المحصلة فالاولى فلو جود لكن الظاهر ان هذا لا يرد اذ معنى قول الشارح بخلاف موجبة المحصلة بمعنى ليس فيها حرف السلب يعنى النفي فيها الحرمان معا * قوله * زيد لا لا كالتب عدم العدم مجرد تغيير عن الوجود فلا يمتنع به * قوله * فيه اثنتان احدهما في اللفظ والاخرى في المعنى * قوله في الجملة اى في بعض المواد * قوله * المؤثر في مفهوم القضية اى في معدولة انجمل واسالبة المحصلة لان حرف السلب مؤثر في مفهومها * قوله * ذلك اى انها موجبة معدولة او سالبة بسيطة * قوله * سالبة كاذبة فيقتضى وجود الموع فلا يعلم بالفرق المعنوي انها موجبة معدولة وسالبة بسيطة * قوله * قصد الكاذب فاعلم ما لم يظهر * قوله * فقط اى لا باعتبار الموضوع * قوله * فان صدقتها اى صدق قضية زيد لا عالم * قوله * وهي ليست بل موجبة * قوله * لانها منى صدقت اى القضية * قوله * من سلبها اى سالبة * قوله * العكس للعدوى اى العكس الكلي بالعكس الاصطلاحي الذي هو الجزئية اذ هو ثابت لانه يصدق انه قد يكون اذ صدقت اسالبة البسيطة صدقة الموجبة المعدولة * قوله * على الزوم اذ هو مستفاد من قوله لا يلزم * قوله * على مجرد الاتصال في التحقق معنى لو كان بناء النسبة على مجرد الاتصال في التحقق فلا ينفع اذ مجرد الاتصال في التحقق يتحقق نسبة وان لم يلزم فلا ينفع في قوله وهو انه لا يلزم قوله سلب الباء عدولا اى على طريق العدول لا سلب الباء على طريق البسيطة * قوله * وان لا يستحيل وصلية * قوله * ورفع اى الشئ * قوله * بناء اى ان استجابة اجتماع ورفعاه بناء على استلزام صدق رفع شئ سلبه * قوله * اجتماع النقيضين بمعنى سبب اجتماع النقيضين استلزام صدق الرفع سلب شئ فلا يستقيم استلزام العدول سلب اجتماع النقيضين اذ هو دور مخفى * قوله والا فلا لا يجاب الكاذب اى لا يجاب الذي ليس في نفس الامر * قوله * نعم الدعوى كما لا يلزم اى فلان لا يجاب لا يصح وضرورة ان يجاب الشئ اه * قوله بايجاب المحمول اسبابى بايجاب سالبة المحمول فان لا يجاب فيها لا يستدعى

لا يستدعى وجود الموضوع * قوله * فانه يقتضى وجوده اى سلب سالبة المحمول يقتضى وجود الموضوع مع انك قلت ان اسالبة لا تقتضى وجود الموضوع * قوله * حقيقة وخارجية بمعنى هذه القضية اسالبة لصدق حقيقة وخارجية لكن الظاهر ان هذا المثال لمجرد ايضاح ان الايجاب يقتضى الوجود دون السلب والا فهذه القضية ليست حقيقة ولا خارجية اذ الحكم فيها ليس مقصودا على الافراد الموجودة في الخارج محققا او مقدرا بل يشمل الذمينة ايضا فاما قال الصمام توهم لان الصدق فرع قصد مفهومها * قوله * بها اى بهذه القضية الذمينة في صدق السلب الحقيقي بل يجب ان يكون متمغا فيه وعدمية الموضوع لا يضر صدق * قوله * اما منع لقوله بخلاف اسبابى منع مجازى فلا يرد انه لا يجوز ان يكون متغالا نه مدلل * قوله * واما ابطال له اى للدعوى على طريق النصب اذ الاستدلال وضيعة المدعى فيه لا اسئل لكن الاول ان يكون معارضة الدليل لقوله بخلاف سلبها ونقصا له يستلزم المحال * قوله * تأييد المنع بقوله لا يقال * قوله * بانه لو صدق متعلق بتأييد * قوله * على الوجود المتعبر اى في الخارج او المقدر * قوله * وتفاوت اعتباره اى دائرته ان على تفاوت اعتباره * قوله * وكذا في جميع ما يماثله في الجواب بقرينة اى كل واحد من الافراد الموجودة * قوله * فصدق سالبة الحقيقة وان كان الحكم فيها على الافراد الممكنة المقدرة الوجود * قوله * الى بعض الافراد المعدومة لانه بعض افراد الوجود * قوله * الى ان بعض ليس بوجود اى معدوم وخلاصة السؤال ان الحكم في الرفع وان كان على الافراد لكن لا ينفع اذ صدق سلب لما يمكن بانتفاء الموضوع يصح ان ينصرف صدق سلب الجزئية الى بعض افراد المعدومة وصدق الايجاب الى جميع الافراد الموجودة فيجتمع الموجبة الكلية مع اسالبة الجزئية مع انها متناقضان وهذا القدر كفى للبر * قوله * انما يصدق لو لم يكن شئ من ج موجودا اى انما يصدق ليس بوضع الموجود لو لم يكن شئ من ج موجودا وصدق على ذلك التقدير اى على تقدير عدم كون شئ من ج موجودا لا يضرنا في الاجتماع مع الموجبة الكلية اذ ليس نقيضها

حتى يضرل هو لازم الموجبة الكلية اذا صدق كل انسان حيوان اي كل
 انسان موجود حيوان صدق كل انسان معدوم ليس حيوان وصدق في ضمنه
 بعض الانسان المعدوم ليس حيوان وهذا ليس نقيضا للموجبة الكلية حتى
 يجمع المتناقضان وانما يضرل صدق بعض الانسان ليس حيوان حيث وجد
 الانسان وكان ليس حيوان واجمع كل انسان حيوان واين هذا * قوله
 على ان النبوت متعلق بما يتوقف * قوله * كما يتوقف على صدق العنوان
 اي كما يتوقف صدق الموجبة على صدق العنوان * قوله * ولا يتوقف نبوت
 شئ لا افراد على صدق العنوان اذا النبوت لا افراد يكون على تقدير فرض النبوت
 مع العنوان ليس بصادق على ذلك التقدير * قوله * لان التوقف على صدق
 العنوان على لقوله كما يتوقف على صدق العنوان ولا يتوقف نبوت شئ اي
 ان التوقف على صدق العنوان كائن في الموجبة لانه لا انتفاء وجود
 الموضوع اما بعدم الذات * قوله * ان نبوت المحمول وهذا مسلم * قوله
 وانهما ان الاتصاف بالعنوان حتى لو فرض ان النبوت يكون للمعدوم يقتضي
 صدق الموجبة وجود الموضوع وان لم يمكن النبوت للمعدوم فلا تقتضي اتصافا
 فاصر * قوله * لا يصدق ان يصدق كل حيوان الموجود باني لا يصدق بعض حيوان
 ب على تقدير كون بعض الافراد موجودا ونبت له الباء اذ على ذلك
 التقدير يصدق كل حيوان الموجود بالاج الذي ليس ب اذ الم يكن موجودا
 صدق هذه الكلية بالضرورة * قوله * وهو يفصل الوجود الذي
 اي قوله على موجود محقق كما في الخارجية اه * قوله * ويرفع توهم
 دعوى اه اذ لو لم يكن على موجود محقق او مقدر لتوهم من استدعاء الموجبة
 الوجود الوجود المحقق * قوله * لو لم يخرج الذهنية عن تحقيق الفرق
 اذ لو كان قوله على وجود محقق اه له دخل في بيان الفرق ويفصل الوجود
 الذي يستدعيه الموجبة لمخرج الذهنية عن تحقيق الفرق اذا الفرق بين
 مطلق الموجبة والابلية ليس بالاستدعاء الموجبة الوجود دون
 الالبية * قوله * فهو ليس بتحقيق الفرق على ذلك التقدير * قوله

* قوله * نقيضا لما يتوقف الحكم فيه اه يعني يكون هذا القول بلاشارة
 الى تخصيص الكلام بالخارجية والحقيقية اذ اكان قوله كما في الخارجية نقيضا
 لما يتوقف الحكم اه يعني اذ اكان قوله كما في الخارجية تخصيصا ونقيضا
 لما يتوقف الحكم فيه على موجود محقق اه واما اذ اكانا مثالا بين مجردين من التعيين
 والتخصيص فله مدخل في بيان الفرق * قوله * الى احتمال اخر اي تحتمل ان
 يكون كان اشارة الى ان قوله على وجود محقق اه له مدخل في الفرق فقيم
 الوجود الموقوف عليه من الذهني والخارجي * قوله * ويحتمل ايضا ان
 يكون اي قوله واما قوله على وجود محقق اه * قوله * من انه ينتقض بيان
 لما يوجه * قوله * فانهما لا يستدعيان القضية الذهنية لا يستدعي الوجود
 الخارجي فدفعه بقوله بان كلامنا ليس لانه القضية الخارجية اه * قوله *
 انه لا يصدق قضية ذهنية ثابتة لفاعل للوجود اه * قوله * موقع حرج
 اذ عدم صدق قضية ذهنية لا يضرنا اذ ليس كلامنا الا في القضية الخارجية
 والحقيقية * قوله * عن الحاكم عليه اي على الوجود الذهني * قوله *
 بل ما بعد اي المحقق * قوله * ولا نقديره اي تقدير وجود الموضوع * قوله
 فاعرفه اشارة الى الفرق بين تقدير الوجود والكان * قوله * متباينان
 اذ الالبية في المعدوم والموجبة في الموجود فيتنبأ بان * قوله * اذ اكان
 الموضوع معدوما اه يعني ان ذلك اشارة الى الفرق بالاعمية وفائدة
 هذا الفرق يظهر اذ اكان الموضوع معدوما فلا يرد عليه ما قال بعض الناظرين
 بان وجود الموضوع لا ينافي الاعمية والفرق بينهما فلا ينافي الى الفرق
 بالاعمية * قوله * ان قوله واما اذ اكان اي ان قول المصر * قوله *
 والاوجه انه من نمته الدليل لكن يابى عنه لفظ اما وادعاء التزام ظاهر
 وان كان يمكن بالتأويل فلا يرد ما قال المفتي زاده * قوله * ناظر الى
 قوله والالبية اه حيث قال هذا هو الكلام اه مع ان هذا اشارة الى اعمية
 الالبية البسيطة * قوله * والا قرب اه لكن الظاهر ما قاله ان اشارة
 من ان قول المصر والفرق بينهما بحسب اللفظ ناظر الى قوله والالبية

البيضة اعم اه لان هذا الفرق ليس يخص بالوجود * قوله * وهو ما كان
 اي الرباعية ما كانت تعني موجهة * قوله * فان كانت الرابطة مذكورة
 مطلقا * قوله * لانه المطلوب اي الفرق بين السلب والعدول المطلوب
 * قوله * ربط العدول ليعظم الفرق بينهما * قوله * بكان زيد قائما هذا واراد
 على قوله لان من شأن الرابطة ان تربطاه * قوله * وليس زيد قائما هذا
 واراد على قوله لان من شأن حرف السلب ان يرفع ما بعدها عما قبلها * قوله
 لان يقال المراد ان الرابطة المتوسطة اه وفي المثالين المذكورين ليس
 الرابطة وحرف السلب متوسطين * قوله * زيد هو ليس قائما اذ فيه حرف
 السلب متوسط مع انه ليس فيه سلبا ما بعدها عما قبلها * قوله * ايضا
 ذلك اي سلب ما بعدها عما قبلها الا ان تقدم الرابطة اخرجه عن شأنه *
 قوله * ولا يلتبس اه اذ لا شبهة في كونها سالبة * قوله * وان كان نظرا
 الى التقدير قبل عليه ان النية لا يستلزم التقدير ويمكن ان يجاب عنه ان مراده اذا
 نوا وقد اللفظ على حسب النية يكون لفظيا لانه لا ينفك عنه * قوله * والمراد
 بالتحصيل الواقعي اه المراد بالتحصيل الواقعي الذي في نفس الامر لكن لم يطلع
 على ذلك التحصيل الواقعي ولم يطلع على الاصطلاح بعد ذلك حيث قال او
 بالعكس اذ قد يراد بالعكس يدل على انه لم يطلع على اصطلاح المنطق فيه
 بعد التحصيل الواقعي * قوله * يرجح الاول اي لم يطلع على التحصيل الواقعي
 لكن اطلع على الاصطلاح بعد ذلك حيث قال وثانيهما الاصطلاح على غرض
 بعض الالفاظ بالاجاب كلفظ غير ولا اه وترك قوله والعكس * قوله * ونسب
 المنوعة كما ان الجبهة تسمى بالنوع * قوله * والرباعية لكون اجزائه اربعة
 * قوله * لم تسم اي لم تسم القضية خماسية * قوله * يراد اي صاحب المطالع
 * قوله * كما في الطبيعية اذ الطبيعة لا تصلح اعتبار السواصل * قوله *
 ولا ينفك عن صلاحية اي عقد القضية * قوله * شبهة في عدم انفكاك
 عقد القضية عنها * قوله * من فلة التدبر لان القضية المطلقة تصلح للجبهة
 بخلاف الطبيعية * قوله * لا بداه قول المص قوله تفصيل خبر ان * قوله *

* قوله * الى جعلها اي الايجابية او السلبية ووحدة باعتبار اود في بعض
 النسخة الى جعلها * قوله * ترجح الجواب بالمراد المهمة اذ الكيفية مجاوزة
 للايجابية او السلبية فكونها تفصيلا لهما اولي بحسب القرب والجوارية وفي بعض
 النسخة بالمراد المهمة فعليه يصح المعنى مع التكلف قوله وصحة اي مع صحة
 فالاولى تقدم على النسخة الاولى دون الثانية فانهم * قوله * لان
 الا هم تفصيل النسبة علة لقوله وانما لم يلتفت اه * قوله * وجعلوها
 اي المتأخر من مادة القضية * قوله * في الوجوب والامكان اه حيث
 قالوا ان المادة ليست كصفة بل كصفة النسبة الايجابية في نفس
 الامر بالوجوب والامكان والامتناع وهي لا تختلف بايجاب القضية و
 سلبها وتفصيله ان نسبة المحمول الى الموضوع اما ان يستحيل انفكاكه عن
 الموضوع فيكون النسبة واجبة ويسمى مادة الوجوب او لا يستحيل
 وح اما ان يستحيل نبوته له فالنسبة منتهية ويسمى مادة الامتناع او لا
 فالنسبة ممكنة ويسمى مادة الامكان * قوله * المهم صفة مذهبهم بوجوب
 خبر تفصيل النسبة قوله وفائدة تفصيل الكيفية متباد جزءه بالقوت وجواب
 سؤال قد رتق براه ان الكيفية اذ كانت اعم من الايجابية والسلبية
 عند المتأخرين فانت فائدة اعني التنبيه على ان اطلاق الكيفية على المادة
 جرى على اللغة لا الاصطلاح فاجاب بقوله وفائدة بالقوت لمحصل
 تلك الفائدة من قوله كالضرورة واللا ضرورة اه * قوله * لمطابقة
 للواقع قوله فكيف ثبت له اذ نبوت شي فرع الثبوت له * قوله * واريد
 بها اي بالنسبة * قوله * اذ هو الموصوف اي النسبة الموصوفة بالضرورة
 اه قوله وصفان له اي لنبوت المحمول للموضوع * قوله * فهي اي نبوت
 المحمول * قوله * فلا يعول عليه اي لا يعتمد عليه اذ ليست صفة المحمول بل صفة
 صفة المحمول * قوله * لانه من مقتضيات اي النسبة * قوله * ان
 تصاف اليه اي الى المحمول * قوله * بين بين اي بين الموضوع والمحمول *
 قوله * لان الوقوع واللا وقوع علة لعدم التوهم * قوله * فلا يخرج

الكيفية اه اذ هي من جنس اخر كالطلاق العقل والوقتي والوصفي * قوله *
 لانه يصدق على له قولها * مفهوم الضرورة في الضرورة يصدق عليه للضرورة
 * قوله * الاول اي المفهومات * قوله * وما ذكرنا في الضرورة واللا ضرورة
 اه * قوله * من صدق اللا ضرورة اي صدق مفهومها وهذا نشا اندفاع
 مناقات الدوام اللا ضرورة * قوله * بجهتين متعلقين بالتعليل اي وجوب
 كيفية نسبة المحمول الى الموضوع منقسم الى قسمين احدهما وثانيهما اه
 * قوله * من المثالين احدهما كما للضرورة واللا ضرورة وثانيهما كما للدوام
 واللا دوام * قوله * فلا يخفى باحدهما عن الاخر لانهما من قبيل تكثير الحجة والدليل
 * قوله * وما ذكرنا في بيان كلام الشارح من انه يريد بقوله ومن جهة اخرى
 ان ثبوت الدعوى من جهة اخرى * قوله * فحمله اي حمل من جهة اخرى
 على بيان جهة اخرى اه * قوله * من حمل على التقسيم اي من حمل من جهة
 اخرى على التقسيم * قوله * والكيفية الثابتة عطف على الطرفين * قوله *
 لانه جهة ينهني ايها القضية على التسمية * قوله * وكذا الحكم عليها اي على
 الكيفية الثابتة * قوله * بل قضيتان اي حكمان مستقلان * قوله *
 يتا في تجويز مخالفة الجهة المادة اذا اظهرنا اللفظ الدال عليها مدلوله النسبة
 المتصفة بالثبوت في نفس الامر حتى لم يكن ثابتة لم يكن اللفظ الدال عليها دالا
 على الكيفية الثابتة في نفس الامر ولا شك ان يتا في تجويز مخالفة الجهة
 المادة * قوله * بان خلف الدال الوضعي يعني لم لا يجوز ان يخلف الدال
 الوضعي عن مدلوله حتى تجوز مخالفة الجهة المادة بهذا الاعتبار * قوله *
 ورده العلامة التفات الى اي جواب الشارح بان عند الجهة اه يقتضي ان
 يكون مدلول اللفظ النسبة المتصفة بالثبوت في نفس الامر لان الكيفية
 لو لم تكن ثابتة في نفس الامر لم يكن اللفظ اه قوله فمخالفه الاعتراض ذلك
 اي كون مدلول اللفظ النسبة المتصفة بالثبوت في نفس الامر وهذا عين
 المطابقة فكيف تجوز مخالفة الجهة المادة لا الغفلة عن جواز تخلف الدال
 الوضعي عن المدلول لانه وان امكن في نفس الامر لكن ليس مراد ههنا بقرينة

بقرينة نشا الاعتراض * قوله * وهو الثابت في نفس الامر المعنى العام * قوله *
 ضمنا اي المراد الكيفية المطلقة التي في ضمن كيفية المقيدة وهي الكيفية الثابتة في
 نفس الامر وانما قال الاوجه اذ ارادة المطلقة من المقيدة على قانون اللغة بخلاف رجاء
 التغيير الى الكيفية الثابتة واردة المعنى العام فانه بعيد * قوله * فاعلم لعل وجه التاخر
 ان هذا الجواب يتا الجواب السابق لانه ارجح ضمير عليها فيما سبق الى مطلق الكيفية
 اي بغضهم منه الكيفية الثابتة في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيها او لا وادعها
 من اللفظ الدال على الكيفية الثابتة اللفظ الدال على الصورة المطابقة للكيفية الثابتة
 ولا يخفى مناقاتهما فاجواب الصواب هو الجواب الاول الذي سبق وانما انه لم يكن
 فرق بينهما في جوابه ان استفاد من اللفظ الدال على الكيفية الثابتة الكيفية الثابتة
 وان احتمل عدم المطابقة لنفس الامر واستفاد من اللفظ الدال على الكيفية الغير
 الثابتة وان احتمل عدم المطابقة ولا يخفى ان الفرق بينهما ظاهر باعتبار
 الاستفادة * قوله * والثاني اي البحث الثاني * قوله * سامحة خبران * قوله *
 بيان الكيفية فاذا كان بيان الكيفية باللفظ جهة القضية المتقوطة يكون حكم العقل
 بجهة قضية العقولة * قوله * فيدل على ان النسبة في نفس الامر هي كصفة
 كذا اي كصفة ثابتة فلا فرق على هذا بين ان الكيفية كذا وبين دلالة اللفظ
 على الكيفية الثابتة ولا جوازه فرق بين اه * قوله * ان كلام الشارح
 وهو لان اللفظ اذا دل على اه * قوله * من ان كصفة النسبة بيان للحكم
 الذي يشعر به اه * قوله * المراد اي القضية لا الحكم الذي يشعر به الجهة
 * قوله * وما سبق صحيح في تمام الجواب بعدم المناقاة بين ما سبق
 وبين ما يشعر به كلام ههنا وفعل هذا الجواب بقوله اذا الحكم فيها نوع
 النسبة المكيفة اه * قوله * ويمكن ان يقال مراده اه وهذا الجواب
 با رجاء ما قال هنا الى ما سبق وانما قال يمكن اذا ما قال هنا ظاهر
 في الاستعارة بان كذب القضية الموجهة لعدم مطابقة الحكم الذي يشعر
 به الجهة قوله يجعل حكم القضية كاذبا واذا جعل انتفاء الكيفية التي حكم بها
 العقلاء حكم القضية كاذبا كان المراد من الحكم الحكم الذي في أصل القضية

لا الحكم بالكييفية * قوله * لانها قيد النسبة علة يجعل وذلك العقيد الجهرية * قوله
المحكوم بها صفة النسبة يعني اذا انتفى قيد النسبة انتفى النسبة واذا انتفت
انتفى الحكم الذي في اصل القضية * قوله * فكيف ثبت لها الكيفية اذ ثبتت
شيئاً شئاً كقوله المثبت له * قوله * فيه اي ان شئاً من هذا الشخص * قوله
من كيفية النسبة بيان لغيرها * قوله * وجودا في نفس الامر اسمان * قوله
هو مناط اه اي الوجود في نفس الامر * قوله * من قبله اي قبل الموضوع ومتى انتفى
الموضوع انتفع صحتها وقدر عليه البواني * قوله * اثبات وجود بقاس
اليه النسبة الى اثبات وجود في نفس الامر مع فطر النظر عن اعتبار العقل بقاس اليه
النسبة والموضوع والمحمول التي في القضية هل هذه مطابقة لذلك الوجود
النفس الامر ام لا لان وجودا ثبت لهذه الاشياء في القضايا بغير شك
اي ذلك قوله فالنسبة في القضية متى كانت ثابتة ام فان الاستفاد منه
الوجود النفس الامر الذي بقاس اليه * قوله * فلا يتجه ان النسبة اه لانه
اذا كان المراد من الوجود النفس الامر تحقق النسبة في الكاذبة وتناقس
الى ذلك الوجود * قوله * ولا يحتاج الى عقيدتها اي لا يتجه ان النسبة لا يحتاج
الى عقيدتها بالنسبة في العادة وجه الاعتناء ان النسبة مخصوصة باتصافه فلا
يحتاج الى عقيدتها لا ضرار عن الكاذبة ووجه الدفع ظاهر مما سبق لنا و
يتم ان يعطف ونا يحتاج على فلا يتجه ان النسبة اه قافهم * قوله * وما يتجه
الى ان يجعل قوله عطف على لا يتجه ان النسبة ووجه الاحتياج ان النسبة
الموضوع والمحمول وغيرهما اذا كان لها وجودا لا بد ان يراد من الاشياء والاشياء
الثابتة والموجودات حتى لا يشتمل الاشياء المفقودة التي هي غير الموجودة وجه
الرفع ان المراد بالوجود الوجود النفس الامر في غير الاشياء المفقودة * قوله
ان النسبة ليس بها وجود يعني هي من الامور الاعتبارية وكذا المحمول فكيف يكون
لها وجودا في نفس الامر * قوله * كون نفس الامر ظرفا لها يعني ان النسبة
اذا كانت ظرفا لها وكذا المحمول لا يلزم ان تكون موجودة في نفس الامر على كون من الامور
الاعتبارية كقوله وهذا معنى قولهم نسبة ثابتة او واقعة وانما تكون النسبة موجودة وكذا

وكذا المحمول لو كان نفس الامر ظرفا لوجودها بان يقال النسبة موجودة في نفس
الامر ونفسه في حاشية السيد المطول فارجع اليه وقد فصلنا بعض التفصيل
فيما سبق * قوله * لا يلزم حصولها اي لا يلزم اعتبار العقل حصول النسبة
عند العقل كما لا يلزم اعتباره بثبوتها في نفس الامر فاعلم ان لا يلزم ضمير يرجع
الى اعتبار العقل وحصولها منصوب مفعول لا يلزم وضميره راجع الى النسبة
يعني اذا حصلت النسبة عند العقل لا يلزم ان يعتبر العقل تلك الكيفية بل قد
يعتبرها وقد لا يعتبرها * قوله * يدل على انه لا يلزم الايراد وجود النسبة
الايراد فاعلم ان لا يلزم ومفعوله وجود النسبة واذا رب متعقل كيفية النسبة
اه وهذه الدلالة والتفصيل لا ولا يعني ان اعتبار العقل لا يلزم به بني
على كون هاتين القضيتين مهملتين والمهملة في قوة الجزئية * قوله *
حذفت رابطتها اذ لم يوجد النسبة في اللفظ المحقق لكن وجدت في اللفظ
المقدر * قوله * وجود مجازي بعلاقة الدالية والمدلولية * قوله * ولا
يجري الاطمان اه لكن الظاهر ان الشرح اختار جريان المطابقة في
الاطمئنان في التصور ايضا * قوله * الا لازم له اي المتصور قوله بان الصورة
متعلقة بالحكم * قوله * فالاول عبارة مستقيمة او غير مستقيمة ليسهل التصور
ايضا * قوله * على ان الامم للعهد سبق ذكرها * قوله * بما لم يملحوظ
اه وهو ان اشتملت حكمين مختلفين اه اذ المراد بالاشتمال اعم من اشتمال الدال
على المدلول ومن اشتمال الكل على الجزء فيغير التقسيم المملوطة والعقولة * قوله
لما قاله اي للتعميم الذي فاته تعريف المص * قوله * ففكرنا القضية البسيطة
يعني جرى في التعريف على اسلوب بيان المص حيث خص فيه بالمملوطة
لكن المتبادر من الاشتمال اشتمال الدال على المدلول لا اشتمال الكل على الجزء
حق بعم التقسيم ويحتاج الى التاويل في استقراء قوله واستوف منه اي من
بيان المملوطة * قوله * ان النسبة السلبية اه اي نسبة سلبا لغيره لان
ضرورية * قوله * في الكمية اي الكلية والجزئية لكن لا يرد هذا السؤال مع
قطع النظر عن هذا الجواب لعدم كون الحكم الثاني جزءا من القضية بل هو متعارف

من تعبير الحكم السليبي بقيد الضرورة بطريق اللزوم * قوله * شئ منه اي من المعنى
 * قوله * فخص التعريف بمعنى على تقدير خبر الحقيقة بالمعنى يخص التعريف بقضية
 المفوضة * قوله * ما لها اي مال القضية وباطن امرها ورجوعها في نفس
 الامر * قوله * شئ من المفوضة والمعقولة بل بعمها * قوله * وبستفاد من
 ذكر الحقيقة اذا المتبادر من الحقيقة ان يكون بحسب المال قضية فلا يخفى ان يستفاد
 منه ان يكون الجهة مذكورة بعبارة غير مستقلة ومعقولة اه * قوله * الاختلاف
 في تعبير اي خلافاً للقضية بالاجاب والسلب * قوله * بالامكان
 لانه اجاب * قوله * بالادام انه سلب فلا اختلاف في الادام والاجاب
 والسلب بل كلنا هما سلبان * قوله * اعني كل ان كانت اي الموجبة
 الكلية ولا يوجد الا خلافاً بالتعريف بالامكان * قوله * لعدم الحاجة اليه اي
 الى ضبط العدد او لعدم الطاقة البشرية في ضبط عددها * قوله * فتعريف
 المحصور متبادر خبر ليس لان القضايا الموجبة اه * قوله * بل لانها اي
 بل التعريف لان القضية غير معلومة العدد * قوله * اكثر من ذلك اي من ثمة
 عشر * قوله * ومرة ان اي المبحث عنه * قوله * اذ منها اي من القضية المحررة
 عنها * قوله * مبهم اي غير معلوم فانه قها * قوله * تركه اي قوله والقياس
 غيرها * قوله * كناية عن النسبة اي المراد بالقياس النسبة كما ان المراد بالغير
 بيان انها جها وانما جهاها * قوله * الصريح ثلث عشرة اذ المميز مؤنث و
 اذ اركب ثمة والرايد الـ تسعة مع عشرة اثبت النار في الجزء الاول فقط في المذكور
 وفي الثاني فقط في المؤنث ثلث عشرة امرأة وهو مذهب الكثر في حيث قال في تعبير
 قوله تعالى يترفعن اربعة اشهر وعشرا قبل عشر اذ عا بال الى اليا ولا يام
 داخله معها ولا تراهم فقط يستعملون التذكير فيه اذ عا بال الى اليا ولا يام
 صحت عشر ولو ذكرت لخر حيث من كلامهم انتهى يعني اذ المميز ذكر المميز وكما
 مؤنثا لا يجوز التذكير في العدد وهذا موافق للقياس وقال ابو حيان انه مظهر
 ويجوز ان لا يثبت على تقدير عدم ذكر المميز في قوله اربع جنان قولنا لا ينج
 ثمة عشر صحيح فصيح فانهم هذا ولا تنظر الى ادعاهم بعض الفضلاء حيث

حيث قال قد نقل عن الكثر في تعبير لانه اذ المميز لا يجوز ان
 يذكر العدد على موافقة القياس ولم نجد هذا النقل فيما نقل عنه على انه فرق
 بينه وبين هذا المقام فتأمل انتهى * قوله * ازلا وابد اخر قولنا الله تعالى
 عالم بالضرورة الازلية وهي اخص من الضرورية الذاتية * قوله * ولا
 الوصفية وهي الضرورية باعتبار وصف الموضوع * قوله * ولا الوصفية وهي
 الضرورية بحسب وقت معين او غير معين * قوله * الضرورية لذات الموضوع
 اي نشأ الضرورية من ذات الموضوع * قوله * وهي اخص من الضرورية
 المعبرة اي الضرورية لذات الموضوع اخص من الضرورية المعبرة هنا وبين
 الاخصية بقوله لانها ضرورة الثبوت لذات الموضوع اه * قوله * وبهذا
 دفع اي جعل مادام للظرفية الصرفة * قوله * من انه يستلزم اي تعريف
 الضرورية يستلزم صدق الضرورية في زيد موجود * قوله * يلزم ح اي حين
 ريد في التعريف بما دام ذات الموضوع موجودا للظرفية الصرفة اي في جميع
 اوقات وجود الموضوع * قوله * لان ما لم يجب وجوده وهو لا يمكن الا
 في الموضوع الواجب او الممتنع فيخرج من التعريف اكثر القضايا التي من
 الاثر اه * قوله * لنفي ضرورة الذاتية اي ليس فيه ضرورة لذات الموضوع
 فيصدق الامكان بنفسها * قوله * الوجوب لذاته اه اي في الحكم * قوله
 الوجوب الاظم اي ان كل الوجوب لذاته والوجوب بغيره * قوله * وهو
 اخص من الامكان المعبر في الحكم اذ كلما وجد الامكان الذي نفي عنه الوجوب
 لذاته والوجوب بغيره وجد الامكان الذي نفي عنه الوجوب لذاته وليس بالعكس
 * قوله * بغيره اي من غيره * قوله * من الدفع اي رفع الشارح في شرح
 المطالع ووجه ظهور الفادان زيد موجودا بالامكان صدقه ليس باعتبار الامكان
 المعبر عند الفتن فلا يضر الامكان ضروريته * قوله * لان المعبر في الجهات اه
 علة جادها هو الحق * قوله * ولانه غير مستقل علة اخرى لم يعنى المراد بالوجوب
 الوجوب الحكمي اذ هو مستقل بشتى منه الواجب والممكن مع ان الوجوب الذي
 في النفس غير مستقل فلا يكون وجوب الحكم جهة بل الوجوب المنطقي الغير

المتفعل يكون جهته وان كان اعم من الوجوب الذاتي فتغاير على هذا من حيث
الاستقلال في الحكمة وعدمه في المنطق * قوله * فمن خطأ القائل من ان
* قوله * اصحاب اذ قد عرفت ان الوجوب لكونه مستقلا لا يكون جهته التقيد
ابدا اذ ما يكون جهته غير مستقلة وان كان اعم من الوجوب الذاتي * قوله *
ولو جعل قول المص يعني قوله مادام ذات الموضوع موجودا لم يجعل بمعنى جميع
وجود الموضوع بل بمعنى الشرط لم يكن فرق لكن التالى بطء المقدم مثله * قوله *
لا يمكن ان يتحقق اه اذ الحكم بضرورة السلب في جميع اوقات وجود الموضوع يقتضي
وجوده * قوله * لجواز اجتماعهما على الصدق مثل قولنا العتقاء موجودا بالمكان
والعتقاء ليس موجودا بالضرورة فاذا اقتضى السالبة وجود الموضوع يكون
العتقاء موجودا فيجتمع ويصدقان في هذا المثال مع انها متناقضان * قوله *
ودفعه اي دفع الاجزاء وحاصل الدفع ان المراد باوقات الوجود اوقات
وجود فرض ذلك الوجود العقل للموضوع حين عقد الحكم لانه نفس الامر فكما ان صدق
القضية لا يستلزم وجود الموضوع لا يستلزم وقت وجود الموضوع وتحقق اضافة
الوقت الى وجود الموضوع فالمستفاد من هذا الحاصل ان المراد بوجود الموضوع وجود
الفرضي حين عقد الحكم وكذا المراد باوقات المضاف الى الوجود فلا يقتضي السالبة
وجود الموضوع في نفس الامر حتى يتجوز ان لو اقتضى السالبة اه * قوله * واما
بان التقيد سلبا وحاصله ان الاكتفاء بتقيد سلب ضرورة بوقت الوجود عن
ثبوت ضرورة السلب مع عدم الموضوع اذ هو من البديهي ولا حاجة الى افارة
السلب الذي يعلم زمان الوجود وعدمه اذ هو بطريق الاولى فلا يلزم اقتضاء السالبة
الضرورة وجود الموضوع لان هذا من قبيل الاكتفاء * قوله * ومنهم من قال
النظر في مقام الجواب وحاصله ان في جميع اوقات الوجود نظر في الثبوت وتنفي
به لا بالضرورة وسلب ضرورة الثبوت في جميع اوقات الوجود للموضوع ووقته * قوله *
شمول السلب مع انه المقصود فيكون قاسدا * قوله * يعني ان في جميع الاوقات
اه لان المستفاد من قول الشارح لعدم تقيد الضرورة فيها ان في جميع الاوقات لا
تقيد اه فسقط ما يمكن فيه بعض الفضل وعجب لما لا اذا لعدم لا بكرة لكن المبادر

لكن المبادر بالجهته * قوله * فلا ينافي تقيد القضية بالضرورة اذ المراد ان
القضية مطلقة باعتبار الجهة لا ان القضية لا تقيد بالضرورة * قوله * ولا يكون
تناقض بين الضرورية والمطلقة اذ الاطلاق في الضرورة * قوله * لا من جهة الضرورة
فتكون الضرورية مطلقة * قوله * بخلاف سائر الضرورات اي ما عدى ضرورة
المطلقة * قوله * عند الاطلاق اليه في مطلق الضرورة * قوله * اولى بما ذكره
اي الشارح لان الضرورة التي سماها اثار مطلقه قد تقيد بنفي الضرورة
الازلية او بنفي الدوام الازلي * قوله * وقال قوله مبتدأ خبره الى انه جعلت
الضرورة اه وبيان للسبب * قوله * قوله فاما اي قدم المص لادامة هنا * قوله *
وتحقق قوله مادام ذات الموضوع قد عرفت فيما سبق فلا حاجة الى الاعادة * قوله *
ولو كان دائمة اي قولنا زيد موجود مادام موجودا لو كان دائمة لم يكن بين الوجبة
الدائمة اه * قوله * فلا يصدق زيد ليس موجودا بالاطلاق العام لانه اذا صدق
قولنا زيد موجود مادام موجود لم يصدق زيد ليس موجودا بالاطلاق العام
على تقدير كون المعنى الاطلاق بعض اوقات الوجود لانه يكون متناقضا للدوام
فاذا صدق زيد موجود مادام موجود لم يصدق هذا اذ لو صدق لجاز اجتماع
صدق النقيضين * قوله * لان تقيد السلب علة لقوله وليس كذا يعني لا يكون
معنى الاطلاق بعض اوقات الوجود لان تقيد السلب بعض اوقات الوجود لا
يستدعي تحقق وقت الوجود مع ذلك السلب بل يجوز ان ما يكون لزيد وجودا
اذ السالبة لا تستدعي وجود الموضوع فبصدق زيد ليس موجودا بالاطلاق العام
* قوله * يعني به المص مامر بالقوة يعني المص مامر بالقوة القريبة الى الفعل
والافهم بالفعل * قوله * او مامر مامر بالمادة التي مرت بعينه مادة الدائمة
المطلقة وان لم يكن مثالا لها بعينه وبينه الشارح بقوله من قولنا * قوله * ضرورة
السلب يعني ضرورة سلب الانفكاك واذ كان سلب الانفكاك ضروريا
كان الانفكاك متمنعا ما يكون الانفكاك ابدا * قوله * او سلب الامكان
الذي اه والذي صفة للامكان واذ لم يكن الانفكاك ممكنا كان متمنعا و
ضروريا * قوله * التنبيه على مفهوم الدوام والضرورة اي التنبيه عليهما

مع بداهتهما ليعتبر النسبة ظهورا تاما * قوله * تحقق الايجاب كما اذا سلمنا
 الطائفة عن العتقاد فان ضرورية السلب فيه بانتفاع الموضوع وهو العتقاد
 مع انه لو وجد العتقاد ثبت له الطائفة فيتحقق الايجاب فلا يكون السلب متحققا
 لانفكاك عن العتقاد * قوله * متى وجد اي متى وجد الموضوع وجدا شتاع
 لانفكاك عنه * قوله * تقدير وجود العدم اي عدم الموضوع * قوله * فيلزم
 السلب وجوده اي يلزم السلب وجود الموضوع واثبتة بقوله لانه متى تحقق الموضوع
 اه * قوله * ازال الوهم بانه يجوز اجتماع اه وهو مال قوله لجواز امكان
 انفكاكه وعدم وقوعه * قوله * وعدم الوقوع عطف على امكان الانفكاك
 اي فالجواز صفة لا مكان لانفكاك وعدم الوقوع يعني الجواز صفة لا اجتماعا
 * قوله * لا يستلزم وقوعه اي وقوع الانفكاك * قوله * بعين
 ما ذكره اي بعين ما ذكره الشارح بقوله لان الممكن ليس يجب ان يكون واقعا وله يجوز
 تحقق الانتفاع يعني اذا كان جوازا امكان لانفكاك لا يستلزم وقوع الانفكاك
 تحقق الانتفاع فلا يثبت دعوى عموم المطلق يجوز امكان الانفكاك * قوله * مع
 انتفاعه اي لانفكاك * قوله * ضرورتها اي النسبة * قوله * بحسب المفهوم لا
 بحسب التحقيق * قوله * او على استنباه الاعمية يعني انهم استنبهوا الاعمية بحسب المفهوم
 بالاعمية بحسب التحقيق * قوله * فانها وان كانت اه اي الضرورة في جميع اوقات الوصف
 لا بشرط الوصف وان كانت مشروطة عامة وهي المشروطة العامة بالمعنى الثاني وهي التي
 اشار اليها بقوله وربما يقال * قوله * لاجل الوصف نحو كل متعجب ضاحك مادام
 متعجبا وبسبب الضرورة لاجل الوصف * قوله * لكنها ليست مما جرت العادة اه لكون
 الوصف فيه غير العنوان * قوله * بل الكتابة بشرط اي بشرط تحريك الاصابع * قوله
 الاعم من الاستقلال والمدخلية مثال الاستقلال تحريك الاصابع ومثال غير
 الاستقلال قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حارا وهو له من الحار مقتضى
 لضرورة الذوبان مجموع الحرارة والذوبية لا مجرد الحرارة والالكان الحجر الحار ذائبا *
 قوله * في مفهومها اي في مفهوم البسط كما اشار بقوله هي البسيطة التي
 فلا دخل المركبات في تعريفها حتى شقق بمركباتها * قوله * بالمحتمل للادام و

والادام لا حتم از عليها * قوله * بمجرد ذلك اي فقط * قوله * ولا يخفى فاده
 لان المتبادر من قوله ان يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة الوصف
 الذي كان الضرورة لاجله وكان ذلك الوصف علته لها واذا اضيف اليه
 الشرط يقتضي ان يكون الشيء شرطا وعلته هي الجزء فيجتمع الشرطية والجزئية فيفسد
 المعنى واجيب عنه بانه تفسير للشرط فلا يلزم اجتماع الشرطية والجزئية لانه اذا
 كان تفسير للشرط كان المراد منه الشرط الذي له دخل في تحقق الضرورة
 الشرط خارج عن الشيء فلا يشمل العلة التي هي الجزء فلا يلزم الاجتماع فافهم المقام
 فانه قد زل فيه الادام * قوله * من الضرورة بشرط اي بشرط الوصف الذي
 ليس للضرورة لاجله * قوله * حتى يتجه ان نفي الضرورة المطلقة اه لانه اذا كان
 قيد للضرورة المنفية كان المعنى ليس بضرورة المقيدة بالالفاظ بل فيه المقيدة
 اي مقيدة كانت فينتج عليه ان نفي الضرورة المطلقة لا يوجب نفي الضرورة بشرط الوصف
 اه واذا كان قيد للنفي كان المعنى ليس فيه ضرورة مطلقة اي غير مقيدة بوصف او
 بوقت بل ان يكون في جميع اوقات الذات بل ضرورة ثبوتية بشرط انعكاسه بالكتابة
 فلا يتجه عليه ذلك لكن يتجه ان يبين اي يبين كلاهما احدهما بالنفي المطلق وثانيهما بالذات
 ضرورة ثبوتية بشرط انعكاسه بوصف الكتابة لكن ما يستلزم من كلامه يدل على ان
 المتبين هنا الثاني دون الاول حيث قال انا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
 مادام كاتبنا واردا المعنى الاول صدقت كما تبين وان اردنا المعنى الثاني كذا في المقضية
 ولم يتغير فيه كما تبين ولعل عدم قوله فيه كما تبين لان المقصود اثبات ضرورة ثبوتية بشرط
 انعكاسه بوصف الكتابة وتبينه لا الذي فهم من النفي وتبينه ويمكن ان يكون هذا وجه
 الثاني * قوله * ان ضرورة ثبوتية باعتبار الكتابة اي المستصوب بيان ان ضرورة ثبوتية باعتبار
 الكتابة باعتبار الذات مقيدة بالكتابة في هذا المثال وهذا لا ينافي ان يكون
 الضرورة الامر اخر ايضا كما في المرتكش الكاتب * قوله * نفي الضرورة مطلقا غير
 مقيدة بوصف او بوقت بل بشرط انعكاسه بوصف الكتابة لا غير مع انه يكون ضروريا
 في وقت الوصف للمرتكش * قوله * لجميع افراد الكاتب انما هي بشرط الكتابة فلا
 يوجد في جميع افراد الكاتب لارتكاش حتى يراد السؤال به * قوله * او اعميتها

اي المشروطة العامة * قوله * لما بينهما اي المشابهة القضية التي حكم فيها بضرورة
النبوت او ضرورة السلب في جميع اوقات الوصف * قوله * مشروطة بكونها
اي كون اوقات الكتابة وقت الكتابة اي وقت الوصف * قوله * من غير اشتراط
ان يكون بمعنى لم يشترطوا ان يكون وقت الوصف بل يضاف الوقت في جميع
اوقات الوصف الى الوصف لمجرد التعيين والبيان * قوله * هو بالضرورة اي
ضرورة التحرك كما يقتضي كون المراد بالضرورة ذلك اضافته الشرط الى تحقق
الضرورة لا المراد بالمشروطة تحرك الاصابع * قوله * وان كان يقتضي اي وان
كان كون المطلوب ضرورة التحرك لا ضرورة الضرورة يقتضي كون المراد بالمشروطة
تحرك الاصابع * قوله * لان الكتابة مشروطة على كون المراد بالمشروطة هو
الضرورة لا تحرك الاصابع * قوله * ضعف ما في شرح المحقق لانه جبر التحرك
تابعاً للكتابة مع ان الامر بالعكس * قوله * وقد تحققت اي الكتابة * قوله *
تحقق ضرورة التحرك جواب اذا اي تحقق ضرورة التحرك بتحقيق الكتابة فلا
حاجة الى ضرورة الضرورة * قوله * لو لم تكن ضرورة اه فمحتاج الى ضرورة
الضرورة بالضرورة * قوله * فهو اي الكتابة * قوله * اعم من الضرورة بشرط
اي بشرط الوصف يعني ان الضرورة بشرط الوصف اخص من الضرورة في
وقت الوصف على تقدير وجود علم الوصف اذ كلما وجد الضرورة بشرط الوصف
وجد الضرورة في جميع اوقات الوصف على ذلك التقدير وليس كلما وجد الضرورة
في وقت الوصف وجد الضرورة بشرط الوصف لجواز ان لا يكون للوصف مدخل
في الضرورة * قوله * بالمعنى الا اعم من الضرورة بشرط الضرورة في وقت
* قوله * لتقيده اي الموضوع * قوله * جزاء من الموضوع لان الوصف
اعتبر في احدهما قيد المكين جزاء لم يعتبر في الاخر قيداً فضلاً عن الجزئية * قوله
كما توهم اي كون الوصف جزاء من الموضوع في احدهما حيث قال فان الضرورة
انما هي بالقياس الى مجموع الذات والوصف * قوله * وتاويلها اي عبارة
السيد * قوله * جزاء لما تنسب اليه بضرورة اي جعل الوصف جزاء الموضوع
تنسب اليه الضرورة وتقاس عليه لا الموضوع تنسب اليه المحمول بالضرورة التنبيه

وحكم بالمحمول عليه * قوله من ان الوصف في الاولاه بيان لما يتبادر * قوله
لا يقول عليه خبر لما يتبادر * قوله * عبارة القضية وهي كذا كانت متحركة
مادام كانتا لان هذه العبارة صريحة انه في الاولاه ايضا ظرف * قوله * ينفه
خبر وما تمسك به * قوله * بقصد اي الحاكم فائدة يفهمها الطالب في مقام
الاكتساب فلا بد من ذكره * قوله * اي قد سمعت ان حقيقة قال فيما سبق
وقوله قد يكون عين الذات يريد به عين حقيقة الذات كما اوضحه بالمثل وحمل
الذات على الحقيقة لانه احد معانيه بعيد عن السوق انتهى ما قال فيما سبق فانهم
في تطبيق هذا بما سبق بالا فهم تعرف مراده بالتمام * قوله * عين وصفه
بحسب اي الوصف بحسب الخارج لان المسموع فيما سبق ليس ان ذات الموضوع
عين وصفه بحسب الخارج * قوله * ولا يخص تمام الماهية اي ولا يخص الوصف
بحسب الخارج تمام الماهية بل يشمل الماهية وغيرها من الشخصيات الخارجية و
يختل ما قصد الشارح اذ لان هذه الضابطة على تقدير كون ذات الموضوع عين
وصفه فباستثناؤه غيرها يختل ما قصد الشارح * قوله * لكنه في قوة ان
الذات اه لان عكس موجبة الجزئية سالبة جزئية * قوله * كان لازماً
للماهية اي كان المحمول لازماً لها غير منفك عنها * قوله * اذ ان احد الوجودين
اي الذهن والخارج * قوله * فكان لازماً لانصاف الذات اي فكان
المحمول لازماً لانصاف الذات بالوصف الذي هو عين الماهية يعني لم ينفك المحمول
عن انصاف الذات بذلك الوصف فيكون الوصف نشأ ضرورة المحمول وقوة
وقت الضرورة * قوله * لانه اما جزاء يعني ان كان غيره اما ان يكون جزاء الماهية
اه * قوله * يعصدق فيه الضرورة الذاتية اي ضرورة الفصحى بالقوة لبعض
المجولان * قوله * احدهما ما اجتمع فيه ارادة الناظرين اه ووجه دفعه انه ان
وجدت مادة الاجتماع في غيره لكنه لا تجزى فيه الضابطة فلا يكون مطردة *
قوله * وهو ان الملازمة ممنوعة وهي قوله فاذا اخذنا وكان المادة مادة النظر
صدقت القضا بالثلاث * قوله * خصوصية الذات لا الوصف * قوله
لان من شأن هذا لا تناسل هذا من كلام العصام بين به مراد من قال يجوز

ان يكون منشا الانصاف بالمحمول خصوصية الذات يعني ان منشا هذا الانصاف
وهو كون خصوصية الذات منشا نبوت الوصف ومنشا نبوت الضرورة
يعني منشا هذا الانصاف وجود هذين المنشئين فزعمنا يكون الشيء منشا
اه * قوله * ان يكون الشيء منشا الضرورة ان وصف المحمول
وهو الضرورة يمنع ان يتفكك من المحمول فيكون ذلك الشيء منشا ضرورة المحمول
فيكون منشا الانصاف بالمحمول خصوصية الذات لا الوصف ووجه دفعه ان
الذات اذا كانت عين الوصف وكانت الذات منشا الانصاف كان الوصف
منشا ايضا وهذا ظاهر * قوله * كل ما طرأ وهذا الوصف الى الناطقة
ملزوم للمادية وجزء منها * قوله * او كل ضاحك وهذا الوصف ملزوم
للمادية وخارج عنها * قوله * لا للنفسيه التي هي مادة الضرورة لانه لو كان
مثلا لها ليجب لا بالضرورة بل بالضرورة عليه مناسبه بخلاف ما اذا كان مثالا
لصفه في الضرورة فان المعطوف عليه ظاهر كماله بقوله فالتقدير كمدق
قولنا كل كاتب اه لكن لو كان مثالا للنفسيه التي هي مادة الضرورة من غير مدخلية
الوصف لوجب لقوله لا بالضرورة معطوف عليه مناسبه لان لا بالضرورة معطوف
ح على قوله بالضرورة يعني مثاله قولنا كل كاتب حيوان حال تلبيه بالضرورة او بالادام
وعدم تلبيه بالضرورة بشرط الوصف * قوله * وفي مطابقة هذا المثال اي
للمثال نظر فلا يكون هذا المثال مادة الضرورة بدون شرط الوصف * قوله * بعض
الحيوان كاتب بالقوة اه فان الحيوانية ليست منشا الكتابة لكن الكتابة
بالقوة ثابتة لبعض الحيوان بالضرورة فيكون مثالا للمادة الضرورة بدون
شرط الوصف * قوله * وقابلية اي مع قابلية الانصاف بالذاتانية * قوله
باعتبار الوصف يعني لا يكفي اقتضاء الوصف بالضرورة فقط بل لابد ان يكون
الضرورة باعتبار الوصف * قوله * وهي التي جرت العادة اي المشروطة
بشرط الوصف * قوله * فقد بطل ما ذكره الشراح اه لان الضرورية لم تكن
اخص من المشروطة بشرط الوصف بل كان بينهما عموم من وجه * قوله * التبا
المشروطة العامة بالمعنى الاول بالمشروطة العامة بالمعنى الثاني ان الضرورية

الضرورة اخص منها بالمعنى الثاني بالمعنى الاول * قوله * لانه لا يكفي اي
المحمول عن الضرورة المطلقة لا يكفي * قوله * لان المنبأ به مع ان الضرورة
المطلقة لا يكفي كما عرفت فلا بد ان يقول عن الضرورة في وقت الوصف * قوله
وبالعكس اي كلما يصدق الدوام للذات في اوقات الوصف يصدق الدوام
للذات المعقبة بالوصف فلا فائدة في اعتبار المعنيين كما كانت في المشروطة
العامة اذا لا اعتبار ان مختلفان فيها بالقياس الى الضرورة لانه قد يتحقق الضرورة
باعتبار المدخلية دون النظرية بخلاف الدوام فانه لا يختلف باعتبار المدخلية و
النظرية فلهذا لم يعتبر للعرفية معنيان ولم يفرق بين النظرية والمدخلية
* قوله * ولا يرسل على اعتبارهما اي المعنيين لان عبارة العرفية لم تستعمل
في مقامين متباينين * قوله * هو الثاني اي جعل الوصف ظرفا * قوله *
الا وفت بالعبارة اي بعبارة القضية العرفية العامة من قولنا كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتب * قوله * في عبارة النظر حيث قال متى
صدق الضرورة او الدوام في جميع اوقات الذات اه * قوله * لكن
في اعتبارها فبدا موافقة اه يعني لو اعتبره فبدا كانت موافقة للمشروطة وهو
ظا هر عبارة المعنى العرفية العامة حيث قال بشرط الوصف * قوله *
انه لم يعتبر له المعنى الثاني لان المعنى الاول مشهور فاعتبر * قوله * قد بر
اشارة الى ان ظا هر عبارة السبب لانه لم يعتبر له معنى الثاني بل ظا هر عبارة
السبب ان اي المعنيين اعتبر يمكن اذا لا فائدة لاعتبار المعنيين حتى اعتبر
المصر بشرط الوصف والمصراطلقة كما قال السبب اخر كلامه سواء كان الوصف
مدخل في دوام المحمول كما في المثال المذكور او لا كما في قولنا كل كاتب حيوان
اه * قوله * وعرضه اي جميع افراد الايجاب على العرف * قوله * بكذبه
كل نائم مستيقظ اذا لا يقال فيه كل نائم مستيقظ مادام قائما * قوله *
في ليس جرت العادة او كذا اه واجب عنه بان العرف العام يفهم هذا المعنى
من بعض السوال الغير المعقبة بقيد مادام وهي التي يكون بين موضوعه و
محموله تماثيا نحو لا شيء من القاعد بقاء ثم وهذا القدر كاف لنسبة هذا المعنى

* قوله * تعبير الحكم بالظرف مفعول ليعرف فعله هذا لا يرد ليس
في الداراه * قوله * الا الا اصطلاح اي لا يفهم تعبير الذات بالوصف
الا الا اصطلاح * قوله * في انه لان العرف العام بهذا وجه الشبه يعني
ان التسمية عامة كانتسمية عرفية في ان الشان لان العرف العام يفهم اه
فكما يفهم العرف سميت عرفية كذلك يفهم العرف العام سميت عامة * قوله
لانه وهم علة لقوله ولا يلتفت بدفع هذا الوهم التسمية بالعرفية الخاصة اذ
التسمية بالعرفية هي صفة ليست يفهم العرف الخاص * قوله * لا بالحكم اذ
الحكم لا يكون الا بالفعل فلا حاجة في تعبيره الى قوله بالفعل * قوله *
يكونه راجع الى الثبوت باعتبار النسبة * قوله * وهي اخص من المطلقة
العام لانه كلما وجدته المنتشرة الوقية وجدت المطلقة العامة اذ كلما
وجد ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت ما وجدت ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل وليس العكس * قوله * تعبير
للقضية المطلقة لان الظاهر ان بالفعل جهة مفيدة للقضية المطلقة كسائر
الجهات فيكون المطلقة العامة اخص من القضية المطلقة اذ المقيدة
اخص من المطلقة * قوله * زائدتان يعني ان اضر نسبة القضية بوجود
عم الفعل والامكان * قوله * والمصدق بها اي النسبة المصدق بها التي
هي الامكان او الفعل * قوله * على حكم وراية فبالحكم والراية توجد نسبة
القضية فالامكان زائدة عليهما * قوله * فلا حكم بين طرفي القضية اه
ازد قوع النسبة وعدمه لا يوجدان بين طرفي قضية الممكنة بل الحكم في
الممكنة انما يوجد باعتبار تضمنها للجهة باعتبار جانب المخالف وتعلق بالجهة
فهذا لا اعتبار بصارت الممكنة قضية والا فلا تكون قضية فضلا عن كون منفعة
الامكان فيها زائدة * قوله * لا جزم له اي للحاكم * قوله * بما سوى
سلب الضرورة اذ في سلبها جزم له باعتبار جانب المخالف * قوله *
وان الحكم ليس في الجهة اي في لزوم احدهما للاخر * قوله * لما بينهما
في المطلقة العامة التي قيدت في اللفظ بالفعل * قوله * فلا يتجه ان

ان القول اي اذا قلنا حتى صار للموجبه اسمائها اصطلاحا وحتى صار
اسمائها فلا يتجه * قوله * اعتبار المقسم لان المقسم عبارة عن الموجبات
والقضية المطلقة ليست بموجبه * قوله * او لا خراجها اي قوله بالفعل
لا خراج القضية المطلقة في تعريف المطلقة العامة تكرر بالفعل في اللفظ
والتعقل خيرا في القضية المطلقة اذ الفعل يستفاد فيه بحسب التعقل فقط
* قوله * اي اما الموجبة يعني ان لا يجاب بمعنى الموجبة او المضاف
مخدوف بين الكاف والقول والاول السبب المقصود بالبيان
القضية وان كان الثاني باعتبار السوق اقرب لان الكلام في اجاب
القضية * قوله * وانما كانت مطلقة حتى سميت بها وهو الموافق لبيان
الشرح * قوله * اي لفظها يعني ان الالفاظ في معنى التلفظ والذكر بالقضية
فعلى هذا لا يكون قوله ولم يقيد تعبير الملقية بخلاف قوله او قوله ولم يقيد
تعبير الملقية اذ على تقدير كون ولم يقيد تعبير الملقية لا يكون الملقية
بمعنى التلفظ بل بمعنى لم يقيد * قوله * ان القضية الملقية وتخصيصها
بالمفوضة بقرينة ولم يقيد بقرينة من دوام او ضرورة اه * قوله *
فلما كان هذا المعنى اي فعلية النسبة مفهوم القضية المطلقة سميت القضية
المعقولة بالمطلقة وانما خصصها بالمعقولة لانها المقصودة في الفن ومن
عنها نشأ سؤال و هو ان المفوضة لم سميت مطلقة فاجاب بالمفوضة
تبعا للمعقولة او لما نسبت للمعقولة بالمفوضة باعتبار ان كانت في المعنى و
فعلية النسبة * قوله * سمي بها يعني ان الظاهر ان يقول سمي بها
بارجاع ضمير المذكور الى المعنى لانه عين القضية المعقولة * قوله * لانه يلفظ
ما سبق اه يعني يفهم مما سبق ان العرف يفهم له دوام الوصف من سالبه
اذا اطلقت يفهم منها ان القضية اذا اطلقت سالبة كانت او موجبة يفهم منها
فعلية النسبة فبيننا بيان واجاب عنه بقوله لا ان يقال يفهم منها
يعني ان يفهم منها بالنظر الى اللفظ مع قطع النظر عن العرف وفيما سبق ينظر
الى العرف فقط لا بالنظر الى اللفظ فبقيا سبق المقصود بلفظهم فهم العرف

لا المفهوم من اللفظ وان وجد ومنها المقصود به الفهم من اللفظ
 لا المفهوم من العرف وان وجد ايضا فلا منافاة * قوله * سواء كانت
 في الماضي او الحال والمستقبل يعني ان وجه التسمية انما يحتاج اليها وهو الذي
 بينه بقوله لان القضية اذا اطلقت الى قوله ففهم منها فعلية النسبة اذا كانت الفعلية
 فيها كبنية زائدة على اصل القضية كما عرفت فيما سبق من التفات الى ان الفعلية
 اذا كانت زائدة وفهمت منها متى اطلقت سميت بها * قوله * المؤكدة للمطلقة
 وانما قال المؤكدة لان العامة عين المطلقة * قوله * في دفع توهم تنقيدها
 اه اذ يفهم بالفعل اليها ببناء رانها المقيدة فدفعه بان كيد * قوله * عليها اي
 الوجودية الاضروقة والوجودية الالائية * قوله تسمية الباطن متداخلة
 السنة المؤكدة * قوله * وتختص اي الوجودية الالائية بالمطلقة الاسكندرية
 * قوله * مقبلا اليها اي الوجودية الالائية * قوله * وهو اعم من المطلقة
 العامة اي الممكنة اعم من المطلقة العامة * قوله * اخرجهما اي الممكنة * قوله *
 ولا عكس اي ليس كل ما صدق ممكن صدق فعلية * قوله * تعريف الامكان اذ تعريفه
 سلب الضرورة كما فصله بقوله فانما كان * قوله * لكنهما لا يتصادقان بحسب
 المفهوم * قوله * على الحكم المفهوم اي الحكم الصوري بالنظر الى ظاهر العبارة * قوله
 احتواء الموصوف اي الممكن على الصفة وهي الامكان * قوله * احتواء الكل وهو
 القضية على الجزء وهو الامكان الذي كان جهة من القضية * قوله * قد مشترك
 بين جميع القضايا لان الامكان الذي فيه ليس جزء منه بخلاف الممكنة * قوله *
 وان الكاذبة لا تحتوي وانذ فاعاد ان الكاذبة وان لم تحتوي على الامكان في نفس
 الامر لكن تحتوي بحسب ظاهر العبارة وصورتها بطريق الجزئية * قوله * فليكن وجه
 التسمية حتى لا يجهل للمخاض ايضا * قوله * والجزء ليس اعم من زبداء الجزئ لا يصدق
 على زيد مع ان الاعم يصدق على الاخص * قوله * تمام في الاعم اي بينهما عموم
 وخصوص من حيث التحقق * قوله * فتأمل اشارة الى ان النسبة بين القضايا
 بحسب التحقق فيتم الجواب بلا شبهة * قوله * اختمها في عبارة المصلي على يد
 * قوله * وقد نبهت ان ارجح عليه بقوله واما البطلان في الاول الضرورية

الضرورية المطلقة فيما سبق * قوله * اولية حقيقة اي اولية زمنية * قوله
 بل اي اولية في الذكري في العبارة فقط اذ لا موجب للتقديم المشروطة الخاصة
 حتى تقدم بحسب المرتبة * قوله * فلما يتوهم ان قيد اللادوام اذا المتبادر من عبارة
 المشروطة العامة المقيدة بالادوام ان التقيد داخل والتقدير خارج ليتوهم ان قيد
 اللادوام خارج عن المشروطة الخاصة * قوله * لا المكيفية بالكيفيين واجيب
 عنه بان اللادوام جزء منها وهذا السؤال نشأ من عدم الفرق بين اعتبارها بطريق
 الجزئية واعتبارها بطريق التقيد فلما حجة الى قوله فالمراد ما هي مشروطة عامة
 * قوله * وتقدير القول يعني هذا التقدير شائع وليس يعيب حتى يحتاج عنه * قوله
 مسامحة اذ الضروقة جهة المشروطة العامة * قوله * دون قوله اي ليس فيه
 مسامحة * قوله * فرد للادوام اذ الاعم يحل على الاخص لانه فرد له لكن الحق ان الضرورة
 مستلزمة للادوام فالمراد انها مستلزمة للادوام * قوله * اي ان قيد اللادوام
 اه لا مطلقا اذ الكلام فيه لانه مطلق التقيد حتى يقال انه يمكن التقيد بالاضروقة
 بحسب الذات * قوله * وايضا لم يبين بطلان التقيد اه وجهه فاعاد ان كلامنا
 بعد التقيد بالادوام لانه مطلق التقيد حتى يبين بطلان التقيد بسببه * قوله
 غير الوصف العنوني صفة وصف ذاتا فصرح * قوله * وبالادوام نظرا
 عطف على بالادوام اب بن اي يمكن التقيد الصحيح بالادوام نظرا اه * قوله *
 والتقيد بالادوام الاعم عطف على التقيد الصحيح اي يمكن التقيد بالادوام الاعم
 * قوله * فلما يصح التفريق بقوله فلا بد ان يقيد بالادوام بحسب الذات
 * قوله * فالوجه ان يقال المراد حتى يصح التفريق المذكور * قوله * من هذين
 القيدين اي بحسب الذات وبحسب الوصف * قوله * لا وجه لبيان وجه
 عدم التقيد بقوله لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف الى
 قوله والادوام بحسب الوصف * قوله * بما يصح التقيد به بالوجود الثبوتية
 التي بينها بقوله نعم نتيجة انه يمكن التقيد الصحيح اه * قوله * الاغواء الاخر
 الصحيحة وهي التي بينها بقوله نعم نتيجة انه يمكن اه كما قلنا انما * قوله * لانه
 يتضح به اي بقوله بحسب الذات فادارة الافتراق * قوله * الاول فيه *

لادائمة في جميع الاوقات ذات الموضوع اذ يجمل في عبارة الشارح ان
المراد ببعض اوقات ذات الموضوع بعض الاوقات الذي مع الوصف
ف تكون النسبة فيه دائمة لادائمة واجيب عنه بان هذا على تقدير تعلق
في بعض اوقات ذات الموضوع اه بل دائمة على طريق ظرف للفرد اما
ان كان في بعض اوقات ظرفا مستقرا فعبارة الشارح سامة عنه
فانهم الفرق فانه غير خفي اذ على تقدير كونه ظرفا مستقرا يكون المعنى حتى
يكون النسبة ضرورية ودائمة اه لادائمة كائنة في بعض اوقات ذات
الموضوع فلا يمكن ذلك الاحتمال في عبارة الشارح * قوله * حق البيان
لان ايجاب اه اذ قوله ان الايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات عين
قوله ايجاب المحمول للموضوع اذ الم يكن دائما كما قال لزوم اتحاد الشرط و
الجزاء وليس معناه وهو ظاهر * قوله * اولان الايجاب اذا كان كلياً
اه اذ ح حق البيان كان معناه اه لانه اذا كان الايجاب كلياً مقيداً باللا
ودام في القضية الملفوظة كان شرط قولنا كل كاتب منكم كذا الاصابع ما دام
كاتباً لادائماً وشرط قولنا معناه ان الايجاب ليس متحققاً في جميع الاوقات
وليس عينه كما في السابق * قوله * التوجيه الاول اي اذ الم يكن دائماً
لم يتحقق في جميع الاوقات فعليك بالتوجيه الثاني وهو اولان الايجاب
اذا كان كلياً اه حتى لا يرد عليك هذا الاشكال واجيب عنه بان مراد
الشارح ذلك كما فصلناه انفا * قوله * تحقق السلب في وقت لانه
اذا نفى تحقق الايجاب في جميع الاوقات يلزم صراحة تحقق السلب في وقت
اذا عدم تحقق الايجاب في جميع الاوقات يكون بعدم تحققه في وقت و
هذا ليس بمعنى السالبة المطلقة العامة اذ فعلية النسبة التي فيها اعم من النسبة
الوقفية بل هي المنتشرة فعلى هذا الادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة كما
قال الشارح واجيب عنه بان الجار والمجور اي في جميع الاوقات متعلق
بمتحقق وليس ظرفاً لنفي لان رفع الادوام انما يقتضي رفع استمرار الحكم
لا استمرار رفع الحكم واذا لم يتحقق الايجاب اي اذا انتفى تحقق الايجاب

الايجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في الجملة اي في جميع الاوقات
وبعضها فمفهوم الادوام بمنطوقه العرفي مطلقة عامة وان كانت متحققة
ههنا في ضمن رفع الايجاب في بعض الاوقات بناء على ان الجزء الاول
الذي قيدنا هاهنا بالادوام اقتضى تحقق الايجاب في زمان الوصف * قوله *
عطف فعل ماض مجهول * قوله * الا ان يتجمل ويتوغل واجيب عنه بان المتجمل
ولا توغل بان قوله لادائماً عطف على مادام وهي توقيت لثبوت المحمول للموضوع
فيكون الادوام سلباً لذلك الثبوت بالنظر الى الذات وليس توقيتاً
للضرورة * قوله * اي فكيف يجب ان تكون اه يعني مراد الشارح الوجوب
واللزوم وليس الصحة اذ لا شبهة في صحة الصحة هذا ما فهمه العصام لكن لا يمكن
ان يقال للقضية المركبة من الايجاب والسلب موجبة او سالبة ولا يصح
هذا الاطلاق واما كون المركب من الداخل والخارج خارج فخرج عن بحثنا
اذا هو بحث اخر اذا المركب من الداخل والخارج خارج بمعنى ليس باخر وليس
كذلك الموجبة والسالبة فانهم لفرق بينهما * قوله * بمعنى عرفت سابقاً و
هو ما يستعمل على الايجاب والسلب * قوله * جملة حانية اه قبل الجزء الثاني
اه ابتدائية لبيان حال الجزء الثاني لا حاله اذ لا يتقيد لكن انظر ههنا ان
للتقيد معنى اذ لما قال ان الجزء ان كان موجباً اه كان المعنى ان الاعتبار بالجزء
الاول اذ هو قضية بالفعل والحال ان الجزء الثاني مخالف له في الكيف لانه ليس
بعقضية بالفعل بل كونه الوال لا يمكن لقوله والجزء الثاني مخالف لما قبله ربط
لما قبله واشتراكه بقوله فانهم * قوله * مذكور معنى اي ليس بمنوي بل مذكور
بحسب المال والى هذا اشار بقوله قائل * قوله * ليس مطلقة اي مطلق
المقيد بل مقيد الذي ليس باو ولا اعم منه * قوله * بان يقال متعلق ببيا نه
يعني ان بين هذا الطريق لا يتم * قوله * ان المقيد فيها اعم من المقيد اه يعني ان
المقيد في العرفية الخاصة اعم من المقيد في المشروطة العامة اذ المقيد في العرفية
الخاصة العرفية العامة وفي المشروطة الخاصة المشروطة العامة والعرفية العامة اعم
من المشروطة العامة مع ان المقيد هو الادوام واحد * قوله * وكيف اي كيف

يتم بهذا البيان لان هذا البيان يجري في الحيوان العالم مع ان احدهما
 عين الاخر اما جريانه فلان الحيوان اعم من الانسان والقيد الذي هو العالم واحد
 * قوله * يعني الصادقين امتاز عن الكاذبين باذلا يلزم في الكاذبين ان
 يكون وصف الموضوع مغارقا * قوله * عن ذات الموضوع لان المغارق يستعمل
 بعين لا باللام * قوله * كان الدعوى مركبا يعني ان يكون وصفا لذات الموضوع و
 ان يكون مغارقا وانبت وجوب كونه مغارقا بقوله فانه لو كان دائما ولم يتغير
 لاثبات الوصفية فكان الدليل قاصرا لكن الوصفية لكونها ما خذوة في مفهومها مستغن
 عن البيان والدليل فكانه تعرض لاثبات الوصف ايضا في المعنى فلهذا وجه الشاغل
 * قوله * بحسبها اي بحسب الذات والوصف * قوله * وباللا ضرورة من
 غير تقييد اي وان امكن تقييد المطلقة العامة باللا ضرورة من غير تقييد بشي * قوله *
 لا شريك ما ذكره من العلة وهي لانهم لم يثبتوا هذا التركيب * قوله * لا علة
 اي لا علة لعدم الاعتبار * قوله * على تقدير اعتباره اي اعتبارا للضرورة بحسب الوصف
 * قوله * بين اللا ضرورية اي اللا ضرورية بحسب الذات واللا ضرورة بحسب الوصف
 * قوله * اما لانه سلب الضرورة اي سلب ضرورة في الايجاب سلب الضرورة
 عن الجانب المخالف * قوله * عن السلب اي عن سلب الضرورة يعني ان سلب الضرورة
 ليس بمنع * قوله * وهو سلب الاشاع اي سلب الاشاع عن السلب
 الاشاع عن الجانب الموافق * قوله * دون اشارة للادوام الى المطلقة يعني
 ان اشارة اللا ضرورة الى الممكنة العامة وليست مفصلة وظاهرة مثل اشارة
 للادوام الى المطلقة العامة فان اشارة للادوام ظاهرة ومفصلة بامارة
 اللا ضرورة ليست في مرتبة اشارة كما فصله بقوله لان تفصيل الادوام * قوله *
 المقيدة بها اي بالادوام * قوله * عن ايجابها اي النسبة * قوله * لكن لا يستلزم
 المفهوم بل يستلزمها بحسب التحقيق * قوله * لان الاطلاق مشترك بين الوجودية
 اللا ضرورة والوجودية الالزامية * قوله * والادوام اخص من اللا ضرورة لان
 نقض اعم اخص ونقض اعم اخص * قوله * اذ فيه ما سبق وهو انه يجري في
 الحيوان العالم والان العالم * قوله * المراد بتبيين ما بالتوفيق لابل لاضافة

لا بلاضافة الى ما والباء في بحيث متعلق بالتبيين في المراد بالتبيين بتبيين يكون
 اخص من مطلق اوقات وجود الموجودات لا التبيين الشخص المعهود قوله *
 الوقت المضاف اي المراد بالوقت المعين الوقت المضاف الى الذات قوله يرد
 عليه يعني ان الوقت مضاف الى الذات مع انه لا يصير به القضية وقتية قوله والمقدري
 يشمل الوقت المقدر قوله يخرج اه لان الوقت فيها معين بوصف العنوان قوله
 اعم من المشروطة يعني فليعتبر في مفهوم الوقتية الوقت المعين ان لا للوصف العنوان
 قوله بينها اي بين الوقتية والمشروطة الخاصة في تبيين النقيض بيان لها قوله
 على افر متقدمة مع انها ليست بمتقدمة في هذا المثال قوله منها اي من الحقيقة
 امكان الافراد يعني فيها قوله سائل خبر صارت مع ان ذات الواجب فرد واحد غير متعدد
 قوله الاول اه وانما قال الاول اذ المراد ذلك بقرينة ان غير مثال سابق باعتبار جز
 الاول لكن لو خرج به لكان ذلك قوله بمرتين اي من جهة الوقتية والضرورة يعني ان الوقتية
 من حيث ان فيها وقت معين اخص من الاطلاق الذي في الوجوديين ومن حيث ان
 ان ثبوت المحمول للموضوع في ذلك الوقت المعين ضروري اخص من ذلك الاطلاق في مرتبة
 بعد المرتبة الاولى فيكون بمرتين قوله والادوام مشترك بالنظر الى الوجودية الالزامية
 قوله ادا اخص من اللا ضرورة عطف على مشترك بالنظر الى الوجودية اللا ضرورية يعني
 ان الادوام اخص من اللا ضرورة اذ نقض اعم اخص من نقض اخص قوله فانهم
 اشارة الى سؤال وهو ان الادوام اذا كان مشترك بين الوقتية والوجودية الالزامية
 كان المقيد في الوقتية اخص من المقيد في الوجودية الالزامية والقيد واحد فبر عليه ما سبق
 من ان هذا يجري في الحيوان العالم والان العالم مع تخلف اللازم والى جواب بالقيد
 وهو الامر المشترك اذا كان اعم دسا ويا فهو يميز له عدم فلا اعتبار بالقيد بل بالمقيد
 كما ان في قوله فلا يرد عليه ما سبق وسبب في كلامه الاشارة الى هذا الجواب قوله لا يجزمها
 اي الوقتية والمصنين في الضرورة بحسب الوصف الغير مغارق كقولنا كل منخف منظم اه
 كما فصل الشارح قوله بحسب الوصف الغير اللازم كقولنا بالضرورة كل كانب منخف الالزامية
 اه كما قال الشارح قوله وانما انه منها كمال الممن بالضرورة كل منخف وقت
 حيولة الارض قوله * بالامر المشترك في الحيوان *

في الحيوان العالم والانس العلم * قوله * اعم منهما مطلقا لان اللادوام اعم من الوقتية
والخاصة لانه كلما وجد الضرورة في وقت معين وجد اللادوام من غير عكس وكلما
وجد الضرورة بشرط الوصف وجد اللادوام من غير عكس وكلما وجد اللادوام مادام
ذات الموضوع متصفا بالعنوان وجد اللادوام من غير عكس لوجود اللادوام في الضرورة
بحسب الوصف ايضا * قوله * اي لاجله يعني ان اللاحق لا يخلو لاصلة للضرورة اي اذا
ظلم ضروري لذات الموضوع لاجل الاغنى في سبب الاغنى لان الاظلام
ثابت للاغنى بالضرورة في هذا فانهم يشاءون الفرق بين التعليل والعللة بان
احدهما صحيح والاخر غير صحيح قبل اللام في الاغنى في صلة للضرورة لا لاجل كماله
والا لاستغنى عن الثاني فاما انتهى ومراده ان اللام لو كان لاجل كان المعنى ان الاظلام
ضروري لذات الموضوع لاجل الاغنى في وجه لا حاجة الى الثاني وهو كان الاظلام
ضروريا لذات في ذلك الوقت لانه عين ان الاظلام ضروري لذات الموضوع لاجل
الاغنى وان قوله والاظلام ضروري للاغنى في معناه ان الاظلام ضروري لذات
الموضوع بحسب الاغنى ومعنى قوله كان الاظلام ضروريا لذات في ذلك الوقت
اي وقت الاغنى في غير بيان سببية الاغنى ولا يخفى ان هذا الثاني
ليس عليه بل يلزمه فلو لم يفهم قوله والاظلام ضروري للاغنى في لما فهم سببية
الاغنى في الاظلام فيندفع ما قيل * قوله * فلم يراع سياق الكلام ادسباق
بان الوقتية تجتمع معهما لان قوله فان الاغنى في قوله في ذلك الوقت صريح فيه
* قوله * اي في المتن وهو كل فخر مخفف * قوله * لم يخفف اي صدق الوقتية الاول
لم يظهر * قوله * وتحقق الاول ترك الواو * قوله * من غير عكس تحققت الضرورة
اه حتى ثبت منه * قوله * ويجب حمل قوله عليه في قول الشرح ما قال المصنف لانه لو
لم يحمل عليه لما صح المعنى اذ ح بعطف في قوله في وقت غير معين فيكون المقيد بالزمانا بحسب
الذات الثبوت الخ لا عن الانشاء مع ان المقصود تقييد ثبوت المحمول للموضوع
المتصف بالانشاء بالادوام بحسب الذات ولهذا قال فاما حتى نفترق المراد
الصحيح * قوله * مقيد بعدم التعيين صفة وقت غير معين يعني ان وجد الوقت الغير
المعين المعبر فيه عدم التعيين محال فضلا * قوله * مبينة كلمة اذا المعبر

اذا المعبر في الوقتية التعيين وفيها عدمه * قوله * في نظر العقل اي اعتباره لانه
نفس الامر * قوله * والمأل واحد ما له مع الاول وهو قوله وليس المراد بعدم
التعيين اه * قوله * في وقت النفس متعلق باشتراك اذ عدم تنقيل كل ان
في وقت واحد ظاهر بل تنفيس في اوقات متخالفة * قوله * كما يقتضيه في الاشتراك
* قوله * تفرق بينهما بان الاول متعدد في المعنى اذ وقت ما نية بالنسبة الى كل واحد
وقت غير وقت الاخر يعني كل فرد تنفيس في وقت ما غير وقت فرد الاخر بخلاف
الثاني * قوله * وقامعينا في نفس الامر قبل صدق العكس في بعض المارة وهو ان يكون
وقت ما متحققا في ضمن وقت معين * قوله * باعتبار وقت اخر اي يعتبر تلك
الوقت وقما اخر باعتبار اخر * قوله * يستلزم صدق قولنا في قوله في وقت ما
يعني بصدق ان يقال هذا المثال بعينه زيد يستحق الاكرام في وقت ما * قوله *
لكن صدقه لا يستلزم صدقه بعينه وان استلزم صدق معين اخر * قوله *
فتا ملاحظة الى ان صدق وقت ما يستلزم صدق المعين بتعيين ما وان لم
يستلزم صدق ذلك المعين بعينه وهذا يكفي في الاستدزام * قوله * لانه
المؤخر في الوقت المؤخر في التسمية لا التعيين فلاتاثير لتعيين الوقت في التسمية
فولما اعتبر فيه اي في الوقت باعتبار كونه اسما * قوله * فاستحققت اي الوقتية
باعتبار القضية * قوله * فالتسمية بهما اي بالمنتشرة اذ لانت ارجعها
* قوله * مساحت يعني ان المساحة من جهات ثمت اذ لو قال بلا مساحت
لوجب ان يقول صارنا بدل كائننا ومساحتين بهما لا بالمطلقين * قوله * فامل
وجهه انه ساقط عن رتبة الاعتبار فلا وجه لذلك التوهم * قوله * فهو من
تممة الدليل اذ لما فرق بين ما ذكر معنا وما سمع فيما بعد يكونان غير متعين فيكون من
تممة الدليل وهو قوله فان المطلقة الوقتية اه * قوله * او ففرق بين ان فعل
هذا لا يكون من تتممة * قوله * ففي الكلام مساحت اذ ليس معنى القول
ايجاب الكتاب لان اه بل المعقول باعتبار الامكان * قوله * على حصر الفرق
اه او يوجد في المعنى ايضا * قوله * والمقصود اي مقصودا شاح نفي الفرق
في المعنى مع قطع النظر عن الفرق الذي حدث في المعنى عن البيان باللفظ

لكن الظاهر ليس مقصودا للتفاوت في حصر الفرق بل تحقيق الفرق
الذي حيث قال والفرق بين موجبها وسلبها يجب للفظ فقط وانما يجب
المعنى فكلاهما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين والتحقيق ان في الموجبة الايجاب
صريح والسلب ضمنى وفي السلب بالعكس قوله * عن الايجاب الجزئي يستلزم
ان يلزم خلو الواقع عن التقيضين وفي الشخصيات ايضا نحو بعض لان كاتبه كان
وزيد كاتب * قوله * فالاول ان يقال والمراد بالخاصة او لانه لما كان على وجه
تقييد للمراد بالخاصة كان الاول ان يقال * قوله * بهذا المعنى ليست منها
حتى يلزم كون الشيء اخص من نفسه فبما ان يكون مراده ان المفضل يجب ان يكون
من جنس المفضل عليه ففي قوله والمراد بالخاصة اخص المركبات على وجه ليس المفضل
من جنس المفضل عليه اذ المراد وطء الخيامة بهذا المعنى ليست منها الا ان يكون من قبل
زيد افقه من الحمار * قوله * ما يضابط بالفاء التفرعية اي نحو البيان للمعنى ان
يقول انه لانه ظهر من تفصيل المركبات سبب بقية * قوله * لوجه لقوله وانما
قال انه لان الاشارة اذ كان ظاهرا فلا وجه له * قوله * بان معناه كذا استلحق
بالنصرح يعني اذ كانت اشراهما ظاهرة كان الاول النصح بان معناه كذا الاشارة
فلم اختار الاشارة * قوله * واللا ضرورة الى إمكانية عامة عطفية للضرورة على
الدوام والى إمكانية عامة على المطلقة عامة بحرف واحد وهو الواو مع ان عامل
احدهما ان والاخر اشارة واما فمما ان * قوله * ليس اطلاق السلب بالمفضل
يعني ان معنى اللادوام وان كان اطلاق السلب لكن ليس اطلاق السلب بالفعل * قوله
المطلقة العامة والممكنة العامة اي بالفعل بل لو فصله * قوله * لانها اي الموافقة
في الكمية احدا ضمما لهما * قوله * عنها اي عن اكل الصواب عنه * قوله * رافع الدوام
عن البعض والاشارة للبعض * قوله * قد لهما اي اللا ضرورية واللا دوام على المراد
وهو الرفع عن كل واحد واحد * قوله * لما عرفت او فيما سبق فتاوى هو قول العاصم
ايضا اللادوام واللا ضرورية على تقدير ان يكونا الى قوله ليس معناه المطلقة العامة و
الممكنة العامة * قوله * ايضا اختلال لانه بالنظر الى التبادر ان عبارة الاشارة
لا تكون مشتركة بينهما بل عبارة الاشارة ببيانها الدلالة الغير المطابقة نفى

نفى اختيارها اختلال كما خبا للمعنى * قوله * ترجيحها الى الاشارة * قوله * في اختيارها
اي الاشارة وجوب بان التمكنة لا اختصار لكن لا بد من هذا الجواب قول العاصم بل
الواستعمال الاشارة في اللادوام الى قوله كان ولا فاداهما التفاوت بينهما لا مع
الاختصار بقوت افادة التفاوت بينهما * قوله * لم يقل من الجملة او يعني بقدرته ان
الاقام للمفهوم لا لافراد كان المناسب ان يقول من الجملة وفي من الشرطية ثم ترك
المناسب بينهما يعني ان جميع محليات والشرطيات اشارة الى ان كل منهما انواع
مختلفة اذ الكلام في مطلق الاقام لا اولية * قوله * ان يجعل التعريف في تعريف
المحليات والشرطيات * قوله * والاقام ابدأ الكلام وليس بمطوف على ما قبله *
قوله * لم يفتوا اليها الى العدول والتحصيل والجهة والحقيقة والخارجية في الشرطية
قال بعض الافاضل ولا يدب عليك انه لا يجري العدول والتحصيل في الشرطية لان حرف
السلب اذا كان جزاء من المقدم او التالى كان العدول في الطرفها باعتبار الحكم الذي فيها
بالقوة لانه الشرطية لان الحكم فيها بالاتصال بين الشئين والافتقار لا وسببهما سواء
كان الشئان موجبتين او سلبتين ومعدولتين وكذا الجهة اذ اللزوم والعناد والافتقار
اقام الحكم الشرطي لا كبقية وكذا الحقيقة والخارجية اذ الحكم في كل شرطية شمل
لجميع التقابير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة * قوله * في كلام المص وهو لا يحل
طرفاها الى المفردين * قوله * قد برأ اشارة الى انما اخذ القضيةين في تعريف
اقام الشرطية لا بد ان يبين لذلك لاخذ سبب فبينه بقوله وقد سمعت ان الشرطية
ما تتركب من قضيتين وحي لا يجزى قوله على الاقضية الشعرية اذ لا حكم فيها بالفعل
بل بالقوة القريبة * قوله * وانه مندفع عطف على ان تعريف الشرطية التي ان تكون
هذا الجواب من سوا في الوقت ايضا * قوله * لا بين صدقهما في نفس الامر * قوله
الى المصاحبة متعلق بمنسوخة لكن هذا مخالف للفا موس حيث قال وعند مثلثة الاول
ظرفا في المكان والزمان * قوله * لانها اي القضية الاولى * قوله * وتخصيص
النسبة على تقدير جعلها متعلقة بالقضية الاولى * قوله * وليس ذلك الاستبعاد
او الا استبعاد في الجملة * قوله * وهذا بظاهره ووجه قوله
بظاهره سيظهر * قوله * والعبارة الجامعة بين وجه النسبة

للقضية المعلقة والمعلقة * قوله فمن اعتبر القيد أي قيد في الذكر * قوله
 وهو حمل أي الحق بالاعتبار * قوله * وبالاقتضاية بالمعنى
 الأعم عطف على المتصلة * قوله * لأن الظاهر أن
 الظاهر أن تقسيم المصنف الشرعية إلى أقسام بعدتها بعد
 التقسيم مع أنه ليس في ذلك إلا قسم المتصلة
 المطلقة والاقتضاية بالمعنى الأعم ينتفضل المحصر بهما * قوله *
 اللام مطلق العلة أي لام العلاقة * قوله * تقييد على تقدير كونها أعم * قوله
 أو توضيح بناء على الاعتبار * قوله * لجواز أن يكون العلاقة علة لا ينافي * قوله
 شيء شيئاً سواء كان أولاً أو ثانياً أو لا وكذا الثاني * قوله * بقوله منها
 أي المراد بالعلاقة بينهما لا مطلق العلاقة * قوله * على جزء العلاقة إذا لم
 شيء بسببه يستصحب مع أنه ليس بعلاقة * قوله * أما بيان الاحتمال
 للمثال يعني بيان الاحتمالات للمثال في كلام المصنف المثال قول المصنف كالعلة
 أو تقسيم المثال للصورتين * قوله * وهذا هو الظاهر * قوله * علة ناقصة جزء من
 علة تامة * قوله * مستلزمين وإن كانا تامة فمتبينين * قوله * أو مستلزمين
 وإن كانت ناقصة إذا علة التامة مطلقاً سواء كانت مستلزمة أولاً * قوله
 بمعنى يشمل معنى أن العلة كانت ههنا بمعنى يشمل المعلولة * قوله * فالأول والثاني
 قال فالأول إذا يفهم العلية من المعلول لكن لو قال أن يكون الثاني علة كانت
 صريحاً فيها * قوله * أباه أي الثاني * قوله * أن تنحصر أي العلة * قوله *
 والأول لا يحد أي الشئيين * قوله * ولأن الوجوب ليس على الوجود إذ
 الشئ ما لم يجب لم يوجد * قوله * ولا يقوم الوجوب الواحد إذ يمتنع أن يقوم
 الوجوب الواحد بشئيين * قوله * بواسطة ككونه علة لعدة الثاني * قوله
 كاف التميز وهو كاف كالعلة * قوله * واسع الأقدام مفعول ثان للقول
 فأعرف أن كاف التمثيل مثل ما هو بواسطة والعلاقة هي معلولة الجزاء * قوله
 فلا يرد أنه إذا فادته عدم جريان التفصيل فيه كما جرى في العلية * قوله *
 كذلك تضاعف عليهما أي علاقة الاستلزام * قوله * التضاضيف

التضاضيف دون العلية أي قبيحاً بران هذا الاعتبار * قوله * الأول لعدم
 صدق الثاني فيها يعني لعدم صدق الثاني في الكاذبة في نفس الأمر * قوله * لعدم
 اعتبار صدقها يعني لا أنه صدق الثاني فيها العلاقة لكن لم يعتبر صدقها * قوله
 عدم أمر اعتبره المصنف أي اعتبر ذلك الأمر المصنف في تعريف المتصلة للزمنية
 * قوله * على جميع تقادير المقدم بل على بعض تقاديرها * قوله * أصلاً أي
 لا يصدق أصلاً وبالكيفية * قوله * أولاً للعلاقة أي يصدق في بلا علاقة * قوله
 جميع أفراد الزمنية الكاذبة بل بعضه وهو بعض الزمومات الكاذبة * قوله
 الزمنية الصادقة فلا يتناول بعض الزمومات الكاذبة * قوله * وبهذا الظاهر
 أنه لا يصدق على بعض الزمومات الكاذبة فلا يكون مانعاً * قوله * لموجب
 أي لعلة وسبب * قوله * غير مطرد ولهذا أي له قولاً لا اتفاقيات فيه * قوله
 من تخصيص المعرف بيان لما قبله من مادفع به الشارح * قوله * بالمشعور بها إذ
 العلاقة في الاتفاقية غير مشعور بها * قوله * بالمشعور بها إذا العلاقة في
 الاتفاقية غير مشعور بها * قوله * أما مطلقاً سواء كانت في مادة الزموم
 أولاً إذ قد عرفت أن في الاتفاقية الصادقة أيضاً موجب * قوله * فتأمل
 إشارة إلى أن مطلقاً الصادقة ليست بخارجة عنها حتى يرد بها السؤال * قوله
 أو فني بتعريفات باقي إذا صدق فيها مصدر * قوله * عنده أي عند الشارح
 وهو تخصيص المحذور بالزمنية الصادقة * قوله * في اعتقاد الحاكم فيتناول
 الكاذبة * قوله * لمادة الزموم بهذا اليبس بخارج عما قاله شارح من تخصيص
 المحذور بحسب المال * قوله * لجواز انتفاء العلاقة في نفس الأمر * قوله * هذا
 ما استشهروه إذا حكم الثابت بغير علاقة في الاتفاقية * قوله * ما فيه من أن الاتفاقية
 فيها موجب وعلاقة * قوله * وما يؤول به الكلام من أن العلاقة فيها غير مشعور
 بها * قوله * كذب أي الحكم * قوله * قيد الصدق المحكوم به أي الثاني * قوله
 كان انتفاء أي الموجب وهو العلامة موجبا لكذبها أي القضية إذا انتفاء
 القيد انتفى الثاني * قوله * النظر الموعود انتفاء وهو قوله فيه نظر مستعزلة
 وجهه أن انتفاء موجب الحكم إذا لم يوجب كذب كيف يصح قوله كان الحكم

متحققا والعلاقة ايضا متحققة اذ على هذا كان الحكم متحققا وان يكون العلاقة متحققة قوله
 بجود صدق الجزئين اذ منناه بالعلاقة قوله به ان يوجد صدق الجزئين قوله والاتفاقية
 العامة اذ ليس فيها صدق الجزئين بل صدق جزء قوله والعقبة المنفصلة المطلقة اذ صدقها ليس
 بجود صدق الجزئين بل سواء كان بجود صدقها بعلاقة قوله في المحقق لاني المفروض خاصة قوله
 الا ان يراد ثبتي العلاقة جواب عن طرف الشرح قوله الا ان يجعل النفي الذي هو جواب عن طرف
 المص قوله ولم يتناول المطلقة اه اذ الحكم بصدق الثاني على تقدير صدق المقدم اعم من ان يكون صادقا
 او لا فلم يتناول المطلقة الصادقة في مادة الاتفاقية قوله لا ينافي وجود العلاقة لا سيما ان يوجد
 العلاقة في نفس الامر وحكم بصدق الثاني للعلاقة قوله بخلاف الصدق للعلاقة اي في نفس الامر
 قوله لا نفي اعتباري اخر وهو انه بشرط ان لا يثبت في المقدم الثاني يعني
 لا يلزم نفي هذا الشرط قوله ذلك مفعول النفي قوله البناء لا يطاق
 اشارة الى ان الحكم بمعنى الايقاع قوله نظره اي المص قوله على الصادق منها
 متعلق بنظره يعني ان تعريف المص مطلق الحقيقية ومادة الجمع والخلو لا يلزم
 تعريفاتم المنفصلة وهي اللزومية والاتفاقية اذ نظره في المنفصلة
 على الاقاصم الصادرة بخلاف تعريف مطلق الحقيقية اه قوله من اكثر من جزئين
 يعني يجوز ان يتركب المنفصلة من اجزاء كثيرة قوله للاشارة على
 لقوله والاكتفاء قوله لانه ان كان اه على لقوله دون الحقيقية *
 قوله * بان قال لا نسلم متعلق لقوله حتى منع اي منع المص الثاني
 بين كل جزئين من اجزاء ثلثة بل الثاني في بين مجموع اجزائها الثلثة كقبي
 قوله الحقيقية الكاذبة اذ هي متقدمة من اجزاء ثلثة لكنها كاذبة قوله *
 فالاكفاء اية الالهية اي الاكتفاء بالجزئين علامة الالهية الى
 ان المنفصلة لا تكون ذوات اجزاء ثلثة قوله او فوق بما وقع من
 المصنف اذ وقع في عبارة المصنف في الصدق قوله بمعنى نفي الثاني
 عن الكذب يعني ليس في كذبه تنافيا * قوله * بمعنى نفي
 الحكم في الكذب يعني ليس فيه حكم بالثاني سواء كان
 متناظرا في نفس الامر ولا قوله لا يصح جعلها اي مائة الجمع والخلو

والخلو بالمعنى الاعم قوله ولما يمكن ان يقال عطف على لما ذكره الشرح
 قوله جعل احدهما اي احد مائة الجمع والخلو قوله لا لا يجمع على فرد كزبد
 اذ لا يجمع الحيوان والاشياء على زبد يعني لا يقال لزبد اشياء وحيوان في
 عرفهم بل يقال اشياء او حيوان لا ما لا يمكن تحقيق فرديهما في مادة كزبد اذ في
 هذه المادة تحقق الحيوان والاشياء قوله غير الحقيقية صفة المنفصلة قوله
 هو المعنى الاعم خبر المراد قوله ولانه الذي اعتبره اي المعنى الاعم الذي
 اعتبره المصنف في بحث تنازم الشرطيات قوله من نفسه اي المعنى
 الاعم قوله فلو ان المفرد اسم مفعول قوله في تقسيمه اي في تقسيم هذا
 قوله ان يفرد اي المفرد قوله لا شناع اجتماعها على للنفي لا للنفي
 قوله على ان المراد بها المعنى الاعم متعلق بشهادة وقس عليه مائة الخلو
 قوله لانه لا يمنع اجتماع كل امرين اه على للنفي يعني لا يمنع اجتماع كل امرين اه
 حتى يتم الشهادة قوله وبما ذكرنا ظهر ضعف اه اي فيما سبق وهو قوله
 لما ذكره الشرح في شرح المطالع انه لا يصح اه وقوله ولما يمكن ان يقال من
 انه لا يصح اه قوله ولا ياباه قوله يعني لا ياباه قوله فيما بعد وما يقال اه كونه
 المذكور في التقسيم المعنى الاعم قوله اعم من ان يحكم في جانب الكذب ما نسب القائل
 لقوله ان يراد به ما رواه قوله لا يجعل هذا المعنى اي المعنى الاعم من الاعم قوله
 اما نسبة الخاص الى العام اه العام الحقيقي والخاص الحقيقية قوله او للمبالغة
 كما جرى يعني ان الياء ليس للنسبة وليس فيه منسوب ومنسوب اليه بل للمبالغة قوله
 والثاني في النسب لان اسم التفضيل للزيادة والمبالغة قوله في غيرها اي في غير
 الحقيقة قوله اعم الاول في الثاني اي ادرج الاتصال في الانفصال والكني بالانفصال
 كما بينه بقول شارح المطالع هذا الشيء اما شجر او حجر اه قوله مجاز تسمية لكل باسم
 الجزء قوله فيشمل الكواذب اي اذا اشتملت على منع الجمع بحسب الحكم فيشمل الكواذب
 قوله بعدم الشمول اه يعني ان وجه التسمية كقبي باعتبار البعض قوله يكونان
 متباينين اي مائة الجمع ومائة الخلو قوله على هذا المعنى الاعم لا نفي الجمع ومائة
 الخلو قوله عموما من وجه وهو ظاهر فاعرف قوله فانهما باعتبار

باعتباره اه اي مائة الجمع والخلو * قوله * في غاية البعد اذ هو خلاف المتبادر *
 قوله * قاله صف اي بالشراف * قوله * فلا يرد انه لا وجه لتخصيص اه اذ لا تخصيص
 ح مما سواها بل البيان مشترك بينهما * قوله * لمنع الخلو ايضا على لقوله و
 انه لا يصح * قوله * التنا في العرض اي بينهما التنا في من حيث عروضا شي
 واحد من جهة واحدة اذ لا يكون شي واحد اكثر من جهة واحدة * قوله *
 بالحل على شي متعلق باصدق اي فلا قضية منفصلة اه اذ المحمول ح ذات لا مفهوما
 * قوله * قد يكون غير محمول كالجزء للكل والافلا يلزم جواز منع الجمع بين اللازم
 والملزوم اي الجزاء لا يكون لازما * قوله * وكيف لا وبينهما اتصال لزوما
 اي وكيف لا يجتمعون على انه لا منع جمع بين اللازم والملزوم ويحتمل ان يقدر هذا
 حق لا شبهة فيه وكيف لا وبينهما اتصال لزوما ويؤيده قوله ولا منع خلو
 ايضا حق اه * قوله * النسخان اي الماضي والمصدر لانه قد راجع للمصدر الماضي
 * قوله * ان يفتح عليه اي على بعض الافاضل * قوله * اي ادعى ارادته ضمير
 ارادته راجع الى ما في فيما اي ادعى ذلك الفاضل كونه مراد من عبارة القوم *
 يعني كونه مراد هم من عباراتهم فيقول الى ما قال بعض الافاضل فهم ان مراد القوم
 من عباراتهم وان فهم البعض المناقاة بين ما قاله وما قال ذلك الفاضل جعلنا
 موافقين للتوفيق * قوله * بعد هذه المناقاة قبل ان الانفصا عبارة عن الحكم بالتنا
 بين القضيتين ايجابا وسلبا فما قال العصم انه يجوز ان يبرر بالمناقاة عدم اجتماع محمول
 القضيتين ايجابا وسلبا وهم انتهى * قوله * اذا كانتا مردتا المحمول اي اذا كانت
 القضيتان مردتا المحمول * قوله * جعل في هذا المقام اي السيد * قوله * بل نبوت
 احدهما اي بل اللازم نبوت احدهما * قوله * بينهما اي بين الواحد والكثير * قوله *
 اذ نسبتها اي القضية الغير المحلية * قوله * غير محلية ولا شرطية اذ هذه القضية التي هي
 غير محلية ونسبتها الانفصا ليست بحملية لعدم النبوت ولا شرطية لعدم التركيب قوله
 واما ان يبطل حصر نسبة المحلية لندخل في المحلية * قوله * واما ان يبطل حصر طرفي
 الشرطية لندخل في الشرطية * قوله * الاولى لاستحالة لبغيد السلب لكل لا رفع
 الايجاب الكلي * قوله * بين قضيتين يكون مكررة فيفيد العموم * قوله * لا خفاء في ان

في ان العنادية اه يعني ان العنادية اعلم من مائة الجمع من وجودها في مائة الخلو والحقيقة
 ايضا ومن مائة الخلو ايضا لوجودها في مائة الجمع والحقيقة ايضا ومن الحقيقة ايضا لوجودها
 في مائة الجمع والخلو ايضا وهكذا الاتفاقية وليست قسمتها بل قسمتها اوليان للمنفصلة * قوله
 من التنا اه اي لكل من مائة الجمع والخلو والحقيقة عظام من العنادية والاتفاقية قوله كما لزوم
 في المنفصلة يعني كما ان اللزوم يستلزم المنفصلة يستلزم العنادية المنفصلة في المشهور فلا يستلزم
 في المشهور اللزوم في المنفصلة قوله كتمية مطلق الانفصا عنادا يعني كما ان نسبة مطلق الانفصا
 عنادا خلاف المشهور ايضا اذ مطلقه يشمل الاتفاقية قوله على ان المذاق بناء على ان المذاق في الكل
 قوله كما يقتضيه اي كما يقتضي ان المذاق في الكل على افتضاء ذاته الجزئين وعدمه عبارة المص
 قوله فالعبارة مختلة اي عبارة المص مختلة هنا والصحيح ان جامع لمعايق اه قوله القضية التي
 يحكم اه لان هذه القضية ليست بعنادية والاتفاقية قوله شي منها اي من المعبرة والمتعارف
 * قوله من التعريف وجوز من المعرفة ايضا قوله ان المذكورات في التفسير علم للموجبات و
 السوابق والا فخلل التعلمات بعدم المحر قوله بل ان قسم منها اي من المذكورات قوله على
 مائة عليه الشارح بقوله لان تعاريفها المذكورة لا تنطبق اه قوله لذكر هذه الكلام وسالته
 كل واحد اه قوله بقية نيته اي التعريف قوله احتياج اه اذ الاق م تعرف ولا تم تعرف
 قوله على رد ما زعم قدام الحكماء اه لانه لو عرف الاق م تعريفات مائة لم ينجح الى بيان
 السوابق مستقلا حتى يبين على رد ما زعم قدام الحكماء قوله حاصرا لانه يخرج عنه ما سبب طرفه
 الواحد فقط قوله ان الاولى ما وقع لان القضية اربع الموجبات جميعها ليست تعريفاتها
 بالحكم حتى تكون سوابقها برفع ما حكمه اذ ليس في تعريف المنفصلة اللزومية الحكم مثلا فالاول ان يقال
 هي التي ترفع ما وقع في موجبها ليكون مائة لمجيها قوله وفي هذا اشعار في قوله
 هي التي ترفع ما حكمه في موجبها وان لم يرفع كما عرفت في بيان وجه الاول قوله واذا اعتبر الحكم
 بناء على هذا الاشعار فقد انطبق اه اذ الحكم مائة لها قوله اعتبار الحكم فيها اي في التعاريف
 قوله بيان هذا الحكم اي سلبه لكل واحد قوله فيه مائة قبل اللزوم والعناد والاتفاق انواع الحكم
 الاتصالي والانفصالي وهو الحق اذ كل من اللزوم والعناد والاتفاق هو نسبة نفسا لا كيفية
 كالجهة من الضرورة والادام وهذا واضح فليس مائة قوله اي يلزم سلبه اي قضية
 سلب قوله لا يخرج القضية اي لا يخرج في الحكم يلزم نسبتها السلبية عن كونها سلبية قوله

بل بالمطابقة يعني ان الصدق بمطابقة الحكم بالانصاف في المتصلة اولى من مجرد المطابقة اياها
كانت وعدمها بل الصدق بمطابقة الحكم بالانصاف في المتصلة اولى من الوجه الذي اعتبر فيها الميزان
والانصاف ومنع الجمع والخلو قوله صدقها اي شرطية قوله غير صادقة ولا كاذبة لا يخرجها
اذ ليس المقدم والتالي فيها صادقة وان لا كاذبة بل احدى صاوتة والاخرى كاذبة قوله فيه
رد لما ذهب اليه بعض اهل اذ صدقها ايضا بصدق الطرفين فيرد كما رد ما زعم بعض القدماء قوله
دون الامر فتو له نفس الامر بالامر لا بما يسمي ما سبق في بحث الالفاظ قوله بالمعنى المشهور
اي مطابقة الحكم للواقع وعدمها قوله ونحن نقول انه لكن الحق المحقق باليقول ما قال بعض
الغفلة ان معنى صدق الطرفين ان يكون الحكم الذي بينهما مطابقا لنفس الامر ومحققا فيها
فلا فرق بين اعتبار الصدق بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقيق قوله ونوجب الاشكال
خبره اوضح * قوله اما شئتين والثلاثين الحاصلتين من ثمانية قضايا موجبات ونما في
سببات ونما في صوارق ونما في كواذب قوله وما نجم قوله في بيان انه لان هذا في الذرة
دون الاتفاقية قوله فلا حاجة اجيب باننا كبد وتفصيل قوله فنقصوا العبارة اي المقصود
من عبارة المص * قوله اعادة الدعوى اي عيناها اذ لا دعوى ان المتصلة الموجبة لا تصدق عن
مقدم صادق وتال كاذب ولا شك ان قوله لا شئ ان يستلزم الصدق الكاذب
عين هذه الدعوى قوله ولا شئ ان اخبر اي من الانتفاع لتحقيق الانتفاء بدون الانتفاع
قوله لنما ينجر اي لا ينجر كون الدليل عين الدعوى على تقدير الشرح بقوله اي لا تنكب
عن مقدم صادق اذ فاش الشرح بهذا التقدير ان عبارة المص لا يستقيم قوله لا تفكك
التالي اي لا تفكك الكاذب عن الصادق مع لا صدقها يقتضي عدم التفتكك قوله
كون الشيء ملزوما ببناء على كونه مقدما في الظاهر وغير ملزوم ببناء على ما في نفس الامر وليس
قوله مع دليل قوله اي معارضة الدليل دون عكس قوله ويمكن المناقضة او رد بان
نفس ولذا قال العصام ويمكن قوله وهو ظاهر عبارة الشرح حيث قال لانا نقول ذلك
في الكلية بخلاف عبارة المص حيث قال دون عكس ولم يقيد بـ * قوله استلزاما كليا
لا جزئيا قوله لا وجه حسننا اي من جهة الحسن لا من جهة السوال قوله غير ظاهر الصحة لعدم تضمن
المتبادر الشرط قوله فتأمل اي فتلزم وجه عدم ظهور الصحة ويمكن ان يكون اخرا الى
الجواب بان النفاء زائدة قوله لم يستوف قسما في قسما مجهول الصدق والكذب

والكذب اي مجهول صدقهما او كذبهما واحد بما قوله فانهم اشاروا الى ان مجهول الصدق
يستلزم مجهول الكذب ولا شئ ان هذا الاستدلال صريح بالكذب فلا يكون مستظرا
قوله ويترتب تحقيق بعضها اي بعض احتمالات في قوله مجهول الصدق والكذب قوله لا وجه
لتخصيص هذا التقييد واجيب عنه بان هذا في المتن اشارة الى مجموع ما تقدم فمراة في
بهذا التفصيل المذكور سابقا في تركيب المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة قوله و
التقدير ان تقدير الصدق لا يستدعي وقوع الصدق في نفس الامر قوله يقتضي صدقها
اي الجزئين في نفس الامر قوله بمجرد توافق الجزئين اي لا لعلاقة قوله انه تعريف اي تعريف
المص تعريف للصادقة ولا يشمل تعريف الكواذب فاذا اعتبرنا العلاقة ولا خطا بها في
الصادقين كالمستلزمين كانت اتفاقية كاذبة عن صادقين وانتفاء العلاقة في الكواذب
غير لازم اعتبار قوله على ان يكون قولنا متعلق بلو لم يكن المتصلة الموجبة الاتفاقية
قوله وقد حكم بمجرد الاتفاق اي والحال انه حكم فيها بمجرد الاتفاق قوله * اتفاقية
خاصة اذ صدقها بصدق الطرفين قوله اتفاقية عامة اذ صدقها بصدق التالى قوله
على اعتبار المص حيث قال بمجرد توافق الجزئين قوله فيجوز كذبها اذ اكان بينهما علاقة
قوله وما يدفعه ما ذكره العلامة اه اذ قد عرفت ان المص اعتبر عدم العلاقة قوله
نعم الحق ما ذكره المص اه حيث قال وما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال لان
كون كذبها عن صادقين محالا اذا اكتفى فيها بعدم اعتبار العلاقة اذ لو اعتبر عدم العلاقة
كما ذكره المص في تعريف الاتفاقية الصادقة فكذب عن صادقين قوله لان الاتفاقية
الصادقة اي لان الاتفاقية الصادقة في الواقع ما لم يعتبر فيها العلاقة لاما اعتبر فيها عدم
العلاقة كما ذكره المص في تعريف الاتفاقية الصادقة قوله على ما بيناه اي فيما سبق ان
اللائمة والضرورة في التحقيق مت وبيان قوله لعدم علاقة الانقضاء اي لعدم توجبه
الانقضاء قوله والبحث الذي ذكره بقوله وهما بحث قوله عن جميع الاقسام اي عن جميع
اقسام المنفصلات قوله بل اخص منه اي من قبض الاول لان قولنا هذا العدد لا زوج
قضية معدولة ونقيض قولنا هذا العدد زوج سلبية وهي هذا العدد ليس زوج
والمعدولة اخص من السالبة لان المعدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة
اعم والمعدولة اخص قوله في معناه خبر ما ذكره اي وما ذكره المحقق السبب في معناه

ما ذكره المصنف الجامع قوله فتأمل فإن ما ذكره السيد في معنى ما ذكره المصنف في المثال لا يتكافأ
 مغايرة له بحسب الظاهر فتأمل لعل وجهه ما قال بعض الفضلاء المنقسم بين
 اعم من الزوج لوجوده في المقادير فالانفصال بينهما انفصال في صواعدها فيكون ههنا
 قضيتان ههنا الاعتبار قوله يعني به مفعوله بل باعتبار كون الحكم اه قوله لعل
 فلهذا اذ المراد بكلمة المحلية وصفها بالكلمة وبكلمة الموضوع عدم منعه عن وقوع
 الشك وبكلمة الحكم كون الحكم على جميع الافراد قوله بين بكلمة المباشرة وبكلمة
 فتحة على ان يكون فعل ماض قوله في الحكم به اي في الحكم بان كلمة المحلية ليست بحسب
 كلمة الموضوع او في الحكم بقوله بل باعتبار الحكم قوله بمعنى كل فرد لا يجمع عدم منعه
 عن وقوع الشك قوله تأمل ان هذا هو الحق لان كون الحكم كلياً باعتبار كونه مثلاً
 لجميع افراد الموضوع قوله او تأمل ان الجزم مفرد قوله بالقوة القريبة من الفعل لان
 المقدم والتالي ليس فيها حكم بالفعل حتى يكونا كليين قوله الى ما صلح منه به كما قال
 فيما بعد ونتيجة ايضا انه لا يتناول الكلمات البكاذبة ودفعه بان المقصود بيان الصادق
 اه قوله بانها الحكم وجه المخلص انه يشتمل الاتفاقية البكاذبة لانها ح من الافراد ولا
 يصدق الجزئية المتحققة في مادة الكلية اذ لا حكم باعتبار الجزئية قوله ولم يبينها
 اي الكلية قوله فقد كتب كذب عتوا اذ الشئ لم يقتصر عليهما بل اقتصر على
 الاوضاع كما عرفت قوله عن ذكرها اي الغرض الاحوال قوله لا مع فرض كونه اي
 لا مع فرض كون ذات الامر تاماً قوله لا بحسب ذاته اي الزمان قوله انه اقرب الى الاتفاقية
 على الزمان ولذا قال ولواقتصر على الازمنة لكان الوجه قوله منقصة بانفس الزمان
 اي تابعة للزمان منقصة بانفس قوله واما في الزمان اي الموجود في الزمان قوله
 ظرف لزوم في دفع خروج القضايا الشرطية الكلية للزمنية والعنادية التي كان
 المقدم غير زمان فيها منه نحو كلما كان ههنا موجودا كان عالماً او نفس الزمان نحو كلما كان
 الزمان موجودا كان الفلك نحو كما وجه الدفع ان كون الشئ غير زمان بمعنى انه غير واقع
 في الزمان ولا في ظرفه لا ينافي ان يكون لزوم الشئ له في جميع الازمنة بمعنى مقارنته
 اياها ولا لكونه نفس الزمان ان يكون لزوم الشئ له في جميع اجزائه وهذا الوجه ما
 اش الى القاضل السالك و هو الحق المحقق بالقبول * قوله في الاخير اي

اي للزوم قوله والمراد بالاجتماع اي بالاجتماع في عبارة المصنف بقرينة قوله معها
 بتأنيث الضمير لا يمكن مع تأنيثه ان يراد اجتماع الامور لا اجتماع المقدم قوله فافهم
 اشارة الى ان في لغة عبارة الشارح ل عبارة المصنف ظاهر لا يضر المثال واحد قوله
 فبمعنى محتمل يعني ان اقتران المقدم بكونه قائماً او قاعداً حال ووضع المقدم لا كونه قائماً
 حال للمقدم قوله بالنتائج متعلق بغير قوله مع اي مع المقدم قوله مع قولنا كل ان
 ناطق وهو المقدمة الممكنة الصدق معه قوله لغرضه خبر لقوله فالنتيجة قوله من اي
 من الوضع قوله ولذلك اي ولاجل تفسيره لا وضاع بالنتائج قوله فالتأنيصيح اي
 لا وضاع والاحوال قوله واجاب عنه اي عن هذا لا عراض قوله ان يتبعه اي هذا
 التفسير قوله الى امور نظرية وهي النتائج قوله بل محلي اي بل محلي لاجتماع قوله ان
 يكون مقارناً اي كون المقدم مقارناً قوله تحليله بالاقتران وهو قوله بسبب اقترانه قوله لانه
 اي لا اقتران قوله وخالف ما اشتهر ان المصدر ان المصدر ليس بمعنى المبدأ قوله الامور الممكنة
 المعترضة نائب الفاعل ليراد بان يكون الاقتران بمعنى المفعول ويكون من اضافة الصفة
 الى الموصوف قوله التاثير بالقدرة بما فيه بالقوة ليعتدق وكل ان قائم بالقوة ليكون
 كبرى قوله لا يوجب كونه ملزوماً اي كون المقدم ملزوماً له لانه لو كان المكان التالى المقدم
 مع عدم لزوم ذلك لعدم له يعني يجوز ان لا يستلزم المقدم عدم التالى وعدم لزوم
 قوله الفرض على احد العددين نائب الفاعل لان يراد اي يجوز ان يراد بفرضه الفرض على
 احد العددين بالضرورة اي بطريق اللزوم او يراد به الفرض على احد العددين بشرط اخذ المقدم
 مع احدهما وذلك لانه اذا فرض المقدم على وضع عدم التالى وعدم لزوم التالى على احد
 الامرين ما خذ معه فيكون مستلزماً له قطعاً لانه يستلزم المقدم لما قبله وان لم
 يكن مستلزماً له بالنظر الى ذاته قوله وجه قوله الاظهر من انه يرد عليه ان فرض المقدم على
 عدم التالى قوله فيه بحث قبل هذا ضبط اذ الدعوى ان المقدم على بعض الاوضاع المفروضة
 يستلزم التالى ولا بد من التقييد بالاضاع الممكنة لان من جملة الاوضاع المفروضة
 وضع عدم التالى وعدم لزوم التالى ولا استلزام على هذا الوضع والا لا يجمع التقييد
 قوله اورد عليه المورد التفاضل في قوله نعم هذا كلام العاصم يعني يلزم الاستلزام
 الحال المحال عدم العلم بقضية كلية قوله بهذا متعلق بيمينك اي يمينك يلزم

عدم العلم بقضية كلية دون ما ذكره اشرح قوله ولا يجعل قوله نقلة لعدم معلوماته
عند قرائت التصديقات بل ذلك التحمل محتاج الى معرفة علم المحكمة قوله اي
بالضرورة بين صدق الطرفين بالضرورة على طريق اللزوم لتلاخي المنع على قوله فان التالى
اه قوله اذا لا معاذرة اه لجواز انتفاها عن شئ قوله على ما سبق في المتصلة اذا وهو
يجوز ان يستلزم المحل المحل كما قال التفات الى قوله لان ما ذكره اشرح بقوله لان
الاوضاع المتغيرة في الاتفاقية اه لا يصلح وجهها اه اذ المص مؤلف وموجد فيمكن له ان يأتى
بى عبارة كانت بل بعبارة تشتمل المتصلة والمنفصلة والاتفاقية بخلاف اشرح اذ يجبل
ان يقول على مذاق المص قوله ووجه قضية اى المص قوله والكلام اى والمحال الكلام مسوقه
قوله ذكر اللزوم والعناد في التفسير اى ذكر المصايب بها في تفسير الكلية قوله الا
نفي اعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع اى في الاتفاقية قوله لجواز ان يعتبر الاوضاع الغير
المتافية اى يجوز ان يعتبر في الاتفاقية الاوضاع الممكنة الغير المتافية للتالى لا للاوضاع
الكلية بحسب نفس الامر على تقدير نفي اعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع الا علم من المتافية
للتالى قوله مما ذكره هو فلا يصدق الكلية قوله الى ما ترك وهو لا متصلة ولا منفصلة
قوله على انها مصدر اى الجزئية مصدر يعنى المواد كون الجزئية متصلة او منفصلة قوله
على طبق قوله والمخصوصة اذ المراد بها القضية المخصوصة اذ ليس فيها باء المصدرية قوله
ايجاز ذكرنا شملها اه في حاشية قوله فاشترطية انما تكون كلية اذا كان التالى
لازال المقدم حيث قال اصل بعض مفاسد ظاهر عبارة المتن اه فارجع اليه تعرف الاجازات قوله
عموم احدهما بكلمة او لم يبق الكلية فتكون جزئية قوله وكذلك الظاهر نسبة اخبر كلمة او قوله
مسبقه على ظاهره اذ الالهام لا يملكها كليهما اه حداهما قوله ارشادى مرث من اجل ايراث
اى جعل الغير وارثا بقاء اورثه ابوه اى جد من ورثته كذا في التاموس قوله تامر
اشارة الى الجواب بان هذه القضية غير معتبرة فيما بينهم لاصطلاحهم على اعتبار الاوضاع
في مفهوم الشرطية مع الازمان المعتبرة فيها بحسب اللغة قوله وقرئ بين اللزوم اه
اجيب عنه ان بتقدير اللزوم من حيث انه ملزوم يستلزم بتقدير توقيت اللزوم ضرورة
قوله من اوضاع فيه اى في الاستلزام قوله اياه اى المقدم قوله ولا يصدق الشرطية كلية اه
بل جزئية قوله الكلية مفعول فلا يأتى قوله في مفهوم الجزئية اه وهو ان يكون التالى

التالى لازما للمقدم على بعض الاوضاع فاعرف قوله شرط اللزوم وهو كون الشرطية
لازال المقدم قوله ايا كان سواء كان بينهما لزوم او لا قوله فقيه خبر ما قبل قوله
وجعله مجردا اى اشرح قوله او قل اى اشرح قوله بان اما هذه من غير سور
اخر لانه وحده بلا وبعنى ان وحدته بالنسبة الى مقارنته سور اخر فلا يفرض وجوده معه
قوله حيث نبه بناء على لفظه قوله فلا ترتضى اليها اى الى هذه الافهم بل الى الجملة والشرطية
قوله المتكثرة قبل اللزومية والاتفاقية والحقيقة اى غير ذلك قوله بعيدة خبر فالتأني
قوله ما يتجه خبر مقدم لان يطلب بكلمة اه قوله وهى تعلق الاحكام بها اى التكنة تعلق الاحكام
بالافهم الاولية دون غيرها قوله كما تبين اى فيما سبق قوله من وصفها اى ان ذلك قوله
ان مفهوم المقدم في المتصلة مطلقا اى حال كون ذلك المفهوم مطلقا عاماما على ما في اللزومية والعناد
والاتفاقية وبالجملة لاسم اللزوم مدخر في مفهوم المقدم والتالى وقيل عليه وكذا مفهوم
التالى اه والمتجه العلامة التفات الى حيث قال وفيه نظر لان مفهوم مقدم المتصلة على مقتضى
تفسير التالى قضية حكم في المتصلة بتبوت قضية على تقديرها او بالانبوت ومفهوم
التالى قضية حكم في المتصلة بتبوتها او لانبوتها على تقدير اخرى وكل واحد منهما مفهوم واحد
عام بطلن على ما في اللزومية والاتفاقية والعنادية وبالجملة لاسم اللزوم مدخر في
مفهوم المقدم والتالى للمتصلة والمجيب ايضا هو حيث قال والصواب ان المراد بالمتصلة
والمنفصلة والمقدم والتالى في هذه المقام ما صدرت عليه هذه المفهومات بحسب المواد
لا نفس المفهومات قوله انها تكون على وجهين اى لا يعلم انها تكون اذا لا متباعدة بالجملة
بمنع ان تكون على وجهين فتخرج الى البيان قوله بخلافه في المتصلة اى لا متباعدة بالجملة
اذ ليس فيها امتياز فاقى جزوا لو كان مقدما يجوز فتكون على وجهين ببيان ولذا لم يبين اشرار
الوجهين في المتصلة اذ لا حاجة الى البيان فيها قوله فلا يتجه ان رتبة حاصله لا يتجاء
ان الدعوى اعم وهى فالمقدم في المتصلة متعين مطلقا لزومية كانت او لا والليل وهو فان
مقدم المتصلة متميزة على تقدير اللزومية وحاصل الدعوى ان المراد من التعين في الدعوى متعين
في الجملة اه قوله ايجاز سبق وهى الاجازات التى ذكرها التفات الى ذات الية العظام
بقوله فيما سبق فلا يتجه ان مفهوم المقدم في المتصلة اه قوله بما اندفعت وهو ان المراد
بالمفهوم مفهوم ما يصدق عليه المقدم في القضية اه قوله في الشرطيات اى في بحث الشرطيات

وكذا ان الملبس قوله لا اخضاصل لها اي للتناقض والعكس بن قوله فضا يا اربعة المعاني
 المعهدة بن قوله ما عرفت ان احكام القضا يا قضا يا اربعة المعاني المعهدة
 اذا التناقض والتلازم مصدران لا غير مجالا في العكس فانه يكون معنى المصدر بمعنى التقية
 فلذا قال في التناقض وفي التلازم ما عرفت قوله وما ذكره في وجه كونه اى ما ذكره
 الشرح في طرف التصورات في وجه كون تعريفات المفهومات الاصطلاحية دسوما
 وهو وانما كانت هذه التعريفات رسوما للكلمات لجواز ان يكون لها ما هيئات وراء
 تلك المفهومات بلزومات متساوية لها فثبت لم يتحقق ذلك اطلاق عليها الرسم
 قوله قد يعرف التناقض بدون الايجاب والسلب قوله بطريق التعريف لعدم شموله
 التناقض في المفردات قوله بالمقابلة بما لا يعقله واجيب بان المراد بمعرفة
 الاصطلاح بالمقابلة بعد العلم بان نقيض كل شئ رفعه وان الصدق والكذب في المفردات
 بتعريف المحل فتحصل تعريف التناقض في المفردات وهو اختلاف الايجاب والسلب بحيث
 يقتضى لانه محلهما وعدم محلهما اخر قوله لا ينافي ارتفاعها عند عدم الموضوع قوله
 بعد عن التحقيق اذا التناقض في المفردات فاما ارتفاعها فكيف يكون عند التحقيق تناقضا بين
 القضيتين قوله بتعدد الجواب قال الشرح في التصورات فنقول الجنس ما قريب بعيد
 لانه ان كان الجواب من الماهية ومن بعض مشاركتها في ذلك الجنس عين الجواب عنها ومن
 جميع مشاركتها فيه فهو التعريب كالحيوان فانه جواب عن السؤال عن الانسان والفرس
 وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشتركة لانك في الحيوانية وان كان الجواب
 عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن البعض الاخر فهو بعيد
 كالجم النامي فان النباتات والحيوانات مشتركة لانك فيه وهو الجواب عنه
 وعن مشاركات النباتية لامتراكات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركة
 الحيوانية الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة كالجنانى
 بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب اخر وقس عليه لبعيد كبريتين
 او بمرتبة قوله يستلزم تعدد الاجوبة فان اختلاف النسبة جواب والاختلاف جواب
 اخر فبقية الجواب قوله ما هو محمول على المعروف والقضيتين غير محمول عليه بقوله
 بالاصطلاح لكون محمولا اى اختلفا في معقيد بالقضيتين مثلا قوله مندرجا تحت ا

محت اى وغير قضيتين غير مندرج تحت الجنس وهو لا خلافا فقال اختلاف غير
 قضيتين لكون مندرجا تحت الجنس قوله لما عرفت من انه يحتمل الرسم قوله ايا
 ما ذكر من انه يحتمل الرسم اوله كونه ولا يفصل لا يكون مركبا قوله سالبه المحمول
 اى اذ ح لا يفرق الاختلاف لانه عن الاختلاف بالايجاب والسلب اذا خلافا
 بالايجاب والسلب الذى في سالبه المحمول لانه فيكون هذا القيد لزيد التوضيح
 لكن كونها سالبة مما فقس عليه قوله كالمادة اى كما ان المادة للقضيتين قوله
 مضافة اليه صورة لا تحقيقا قوله ما عرفت اذا الصورة للقضيتين لا لا خلافا
 فلا يكون اقتضا الاختلاف لانه بل له فلية الصورة قوله وسلب ما زد منها كقولنا
 زيد حيوان وزيد ليس بشئ لانه لا يصح ارتفاع الحيوانية وعدم الانبانية بان يكون
 انما غير حيوان قوله فلا يرد ان ارجاعه لان الطبيعيتين غير متعارفتين قوله
 بمنزلة الكناية لو قوله كبرى الشكل الاول قوله لا يكون شيئا للمخصوصتين كقولنا
 محصورتين حكما قوله اعم من الحقيقي والحكي بشملة المهلة ولا يشمل محصورتين قوله
 لا يمكن ان يتحقق لعدم امكان اتحاد الموضوع قوله ونقيض الايجاب الكلى اى وحكى
 ان نقيض الايجاب الكلى ليس لكل لا لبعض وبعض ليس قوله فلا يخص هذا
 الحكم اى بل يوجد في المحصورتين قوله من شرائط الجهات اى من الاختلاف
 في الجهة في المحصورتين قوله ونقصها الى المحصورتين في مقام ذكر شروط
 الثمانية قوله بشرط اوجب وهو اختلافها في الكمية قوله لهما اى للمخصوصتين قوله
 ان يختار الشق الثاني اى وحاصل ان المحصورتين المطلقتين غير موجبتين تناقضا مجرد
 رعاية هذه الوحدات الثمانية قوله وبهذا يظهر معنى بان المراد بالمخصوصتين المطلقتين
 قوله لعدم امكانها مثله واجب واجيب عنه بانه ليس المراد بلزوم تلك الوحدات
 في المحصورتين انه لا بد من تحقق جميعها في كل محصورتين تناقضتين فان تلازم
 في الجميع وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ قد يكون الحكم مما يتقبل
 التقيد بشرط والزمان والمكان والقوة والفعل بل المراد ان اذا اعتبر في احدى
 القضيتين واحدة منها لا بد من اعتبارها في الاخرى قوله لا تناقضا لهما اى لشرطين
 بخلاف عدم الاختلاف في الشرط فبقينا ولهما قوله ذلك لا يثبت ودفع بان المراد

عند اختلاف القضيتين في الشرط وذلك بان يعتبر الشرط في احد هاتين
الافرى او يعتبر في كل منهما شرط في الشرط الاخرى ولا يخفى انه ما قال
العصم بقوله الا ان يقال في الحقيقة قوله ينبغي ان يعتبر فيه واجيب
عنه انه اذا اختلف الكل والجز لم يتناقضا مع اشتغال الكل على الاجزاء فاذا اختلفا
بان يكون الحكم في احدهما على جزو في الاخرى على جزو اخر نحو الربحي سوداى
بعضه والربحي كبرى سوداى بعضه كان انتفاها التناقض بطريق الاول قوله
فانهم اشاروا الى ان القوة والفعل اختلفان في المحمول لا في الموضوع ولا في النسبة
مع ان عبارة الشارح ظاهرة في دخولهما في النسبة قوله لا ضما وما اخرج
الاختلاف في ضمير خرفه راجع الى ما لا اختلف في منصوب مفعول خرفه والمراد
بالاختلاف في القضيتين عن الافتضا متعلق بخرفه والضمير في باخرجه
ما جع الى الاختلاف في القضيتين قوله وبهذا اندفع اى بما ذكرنا من ان
ذكر هذه الشرط لم يقع ما يدرى للمتعلم وليس المراد بيان الاستيفاء قوله
لا يفي بنفي اختلاف جهتي الاجاب والسلب اى ان الوحدات الثمانية لا تكفى
بنفي الاختلاف جهتي الاجاب والسلب اذ جهتيها مختلفان بغير الامور المذكورة ايضا
تزيد كاتبة قوله اخلال بما هو الغرض بذكرهما وقع غلط بعض المتعلم قوله
واما ما يقال في جوابه فيندفع بان الجهة قوله فانه اه علة لبيان قوله اجتماعها
على الكذب كقولنا كل حيوان كاتب بالضرورة وليس كاتب بالضرورة لجواز انما
بكل حيوان كاتب بالامكان قوله لانه يابى النقيض لان الاجاب الجزئى يابى
رفع الاجاب الكلي قوله بعد رجاءه ظرف لقوله ورد بها المتأخرون اه قوله
ونسبة الى الرد الى ثلث وحدات قوله في شرحه الى المطالع قوله واورد عليه
المطالع قوله ملاك الامراى قوامه قوله بدون هذه الوحدات فلا يتجلى الى الرد
قوله بهذا الوجه الى الوجه الذى ذكر السيد قوله بلا يجه اى الموضوع قوله فلا
ريبة في التناقض لانه اذا كان في جميع الازمنة قيد المحمول لا يمكن كذا بهما لان قوله
زيد ليس بقائم في جميع الازمنة معناه القيم في جميع الازمنة ليس ثابت
لزيد وهذا يصدق عند نفي القيم عنه في كل الازمنة ونفي القيم عنه في بعض اثباته

اثباته في بعض سلب النفي الى التقييد فلا يكذب بان فافهم فانه قد حجب في استحقاق
افهم بعد افهم بخلاف كونه قيدا للنسبة فيح لاسلط النفي الى التقييد فيكذب بان
عند ثبوت القيم له في بعض الازمنة قوله منع الاستلزام جوازا به
ان الاستلزام جواز صدق الجزئيين في المادة المذكورة عدم التناقض بين
الجزئيين في نفس الامر حتى يثبت به اشتراط الاختلاف بالكمية ممنوع
اذا الاستلزام في تلك المادة لا اختلاف الموضوع فلا يستلزم جوازا صدقها
فيها عدم التناقض في كل مادة قوله عدم التناقض بين الموضوعين اى مطلقا
سواء كان الموضوع مختلفا او لا قوله لا يوجب عدم التناقض بينهما مطلقا
قوله لانه منع السند علة لقوله فاندفع منوعا بخصار قوله على ان المراد بالخصر
علامة بمعنى ان الحصر اعم والمراد بحصر التصديق في اختلاف الموضوع نفي سببية
الاتحاد في الحكم لاننى الغير من اختلاف الشرط قوله والمقصود اى والى المقصود
حاصل واولى بالحصول على نقد بطلان الحصر باختلاف الشرط معنى ان التصديق
لاختلاف الموضوع واختلاف الشرط وهو لا يفي سببية اتحاد الحكم قوله
فانها خارجة اى هذه الوحدات خارجة عن مفهوم القضية مع انها معتبرة
في مفهومها قوله داخلية فيه اى في المفهوم قوله الى وحدتين اذ ليس الوحدتين
حتى تدخل في مفهوم قوله لا اختلاف بين من فم يرداه اذ الوحدات معتبرة عند
الكل الا انهم اختلفوا في البيان والاحمال قوله باطل السند اى بالفرق بينهما
قوله بدليل اقوى وهو قول الشارح والالم يكن بين الكلية والجزئية تناقض
فان ذات الموضوع اه قوله اسهاب في التاموس يقال اسهاب الرجل اذا
اكثر الكلام قوله ان الاستفادى حمل السيد لسوال بقوله فان قلت على الاستفادى
لكنه ضعيف فظهر ان ذلك الاعتبار لا ينفع في فائدة عدمه وان نفع في افادة عدم
التناقض بين جزئيين قوله يعنى بالكل اى بالكلية والجزئيين قوله دفع
ما اوردته اى السيد قوله على اعتبار نفي الامكان متعلق باختلاف قوله لانه
المقابل علة لا اختيار نفي الحاجة يعنى اختباره لانه المقابل لقول المصنف قوله والتبعية
علة ثان له قوله المتقدم اى الفضل للتوجيه الاول وان اندفع عن هذا التوجيه

سؤال الفقيه هذا قوله في الحاشية اه ليس على ما ينبغي قوله المبحث عنها
والمطلقة الوضعية ليست من ثلث عشرة قوله لانه لا بد مع تلك الشرط ان
المخصوصة داخل في كل وجهة مع انه ليس فيها اشتراط الاختلاف في الكمية
قوله بين المطلقين اي غير وجهتين اصلا قوله لكونه كائنا بالامكان
بيان الامكان اجتماعهما قوله باعتبار ما اي اعتبارا كان قوله باي اعتبار اخذ
اي الاجاب قوله بحكمه اي بحكم السلب على ما اعتبر في الاجاب وهو اعتبار
ما لا يجعل القضية السالبة وجهة قوله والصورة الجزئية وهي كذب
الضرورة بين في مادة الامكان قوله في ان رفع الجهة اعم اي رفع النسبة المكونة
بجهة لان رفعها اما برفع النسبة مع بقاء الجهة واما برفع الجهة مع بقاء النسبة
قوله من رفع النسبة موجهها اي حال كون ذلك الرفع موجهها بتلك الجهة وهذا
هو الشق الاول لرفع النسبة الموجهة وفي هذا الشق لا تناقض لانها في الجهة
وهذه قاعدة كلية فيها بآراء الضرورة والامكان فلا بد عليه ان الصورة الجزئية
لا يثبت الكلية قوله كما انه اعم من رفعها اي النسبة قوله الموجه صفة لرفع
قوله بها اي بالجهة وخلاصة الكلام ان رفع النسبة الموجهة بجهة لها شقوق
ثلاثة الاول رفع النسبة مع بقاء الرفع موجهها بتلك الجهة والثاني رفع النسبة
مع بقاء الرفع موجهها بجهة اخرى والثالث بقاء النسبة مع رفع تلك الجهة والتناقص
في الشق الاخير لانه الاولين واجيب بان الشق الثاني عين شق الثالث فانه رفع هذا
النظر لان الرفع الموجهة بجهة اخرى عين رفع تلك الجهة اوس وبها قوله نقيض
الموجهة في نفس الامر وهو رفع الموجهة بجهة اخرى موجهة على هذا التقدير لكن لا بد
هنا كما عرفت اننا وهذا عين الغفلة من العصم وهو ظاهر قوله بديهي رفع
النسبة يعني انه ليس اعم فلا حاجة فيه الى الاختلاف في الجهة قوله بانتفاء ذلك
الوقت دون النسبة فيكون اعم قوله من اطلاق الرفع اي الرفع المطلق سواء
رفع فيه الاطلاق او شئ اخر قوله والا يتحقق مع اطلاق الرفع اي يتحقق رفع
الاطلاق مع اطلاق الرفع قوله فلا يصدق اطلاق الرفع والاجاب معهما
صادقان وفي عليه ورفع الامكان اه واجاب عنه الشارح في شرحه المطالع بان

بان الكلام في الوجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الوجهات وكذا الممكنة
فان الممكنة ليست قضية بالفعل فضلا عن ان يكون موجهة واجيب عنه ايضا
بان رفع الاطلاق وان لم يكن اعم من اطلاق الرفع اعم منه فانه يجمع اطلاق
الاجاب ودوام الرفع بخلاف رفع الاطلاق فانه مختص بالدوام فلا يكون مساويا
لرفع الدوام الذي هو نقيض الاطلاق وكذا الحال في رفع الامكان وامكان
الرفع فان رفع الامكان لا يجمع الضرورة وامكان الرفع يجمعها قوله *
لا يتحقق في تلك النقيض لان من تلك النقيض ما هو لازم مالا لا
المقتضى لذاته اه قوله وهو اعم مفهوم من رفع الموجهة اه كما عرفت فيما سبق
واذا كان اعم كان النقيض لازما له اي له وهو رفع الجهة لا النقيض الحقيقي
فاحتاج الى هذا العلم قبل ذلك قوله مقتضى التعريف وهو الاختلاف
بالاجاب والسلب قوله لم يكن نقيض السلب الاجاب لان الاجاب
ليس برفع قوله لا بد ح اي حين جعل الرفع اعم من الرفع وما رتب قوله
ولا يثبت المقام في الاطلاق المقام خلاصة انه ذكر هذه البيان نوطه لتحقيق وجه
اطلاق النقيض على ما يري الرفع وبينا ناهما جزا فلو كان المراد به اعم من النقيض
وما يري وبه كان هذا الاطلاق حقيقة فلهذا قال لا يصدق المقام قوله
ويصدق تعريف النقيض الرفع اه كقولكم كل ان حيوان نقيضا لبعض الناقص
ليس بحيوان اذ لم يطلق حقيقة ولا مجازا على ان بعض الناقص ليس بحيوان
نقيض لانها ليس بمختص من الطرفين مع انه يصدق التعريف عليه على هذا
التقدير لانه مساو للنقيض قوله وكذا ما قال ان الاول يعني ان اريد من الرفع
الرفع وما يري ويرد عليه ما سبق بعينه قوله على انه نتيجة علوية يعني ان السلب
ليس بنقيض السلب بل نقيضه الاجاب مع انك قلت رفع كل شئ نقيضه
قوله ما يستلزم اي نقيض كل قضية ما يستلزم على لا وقوعه اه وقد بينا هذا هو
الحق قوله وبهذا انه نفع اذ لا يكون سلب سلب نقيضا على نقيضه العصم
حتى يكون للسلب نقيضا للايجاب ورفع السلب قوله على الاجاب يجوز ان
يكون له نقيضان ايضا قوله متعلقة بقوله مفهوم لكن الظاهر انها متعلقة

بقضية قوله وتنا فيه فيما بعد حيث قال وانما قال بنا فيه ا قوله بان
 يكون متعلق بتقييد لازم قوله كما مر في مر مطلق اختلاف الكمية واشتراط
 اختلاف الجهة حال كونها اشارة الى ان الشرط لمطابق التناقض قوله من
 المفهوم الاعم منه ان المفهوم الاعم صادق على كل واحد منهما على احد هما ولكن المراد
 بالنقيض هنا ان لفظ النقيض متعلق ببعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي
 بعضه في المعنى المجازي وفي المعنى الاعم الصادق على كل واحد منهما على طريق عموم
 المجازي ما يطلق عليه النقيض كذا افادته بعض الفضلاء قوله لا يختص المحصور
 حتى يختص في لازم المسألة لما هو النقيض الحقيقي قوله لا يوجب كون نقيض
 كل قضية ما ذكره اي ما ذكره الشرح لجواز ان يكون الاختلاف في غير ما ذكره
 قوله فتأمل اشارة الى ان المتبادر باختلاف في ذلك بحسب المقام فلو كان
 تقريرا عليه لصح على الاول ايضا بل يخالف الى ان المراد باختلاف في الجهة اه
 قوله على ظاهره متعلق برفعه اي الرفع على ظاهره وهو الرفع الحقيقي لا الرفع
 المسوي للحقيقي قوله وماذا بالنقيض مفعول ثان لجعل يعني هذا القول من
 الشرح يدل على ان النقيض والرفع الحقيقي وبان اي شئ واحد اذا شاع
 اعتبر الرفع في الكل وفي بعض لا على وجه تبادر من ايجاب النقيض فاستحتمل ان
 ما لهما واحد وان يخبر في فرقه بعضا او هاهم قوله والذي يغنيك عنه وهو
 الذي سبق من العصم حيث قال فيما سبق فان كنت ذاتا في اقسام
 اثبات المعاني اه وخص الرفع بنقيض القضية الموجبة قال ونقيض الالبته بهم
 منه لان التناقض من الجانبين فعلى هذا التحقيق لم يكن الرفع على ظاهره مساويا
 للنقيض بل يكون النقيض اعم من الرفع وما يربى الرفع وهذا هو التحقيق
 الذي لم يحضر الشرح قوله فلا يرد ان من في الشئ اه يعني اذا كان المراد
 بالمتناقضات المتناقضات في الصدق والكذب فلا يرد ان يتحقق التناقض على هذا
 فيلزم ان يكون من في الشئ نقيضا للشئ وبالنقيض قوله ان يتحقق فيما
 ليس زمانيا اه اي يتحقق فيما ليس زمانيا اي يتحقق الاطلاق فيما ليس زمانيا
 كما يقال الزمان موجود قوله المطلقة المنتشرة اذ الوقت متحقق فيها قوله

قوله ومعنى بحسب الوصف بشرط الوصف لانه وقت الوصف اذ التنا اعم من
 الاول وهذا يتحقق التناقض بين المشروطة العامة والخصيصة المكننة قوله
 اذ لم يكن الوصف ضروريا كقولنا كل كاتب متحرك الاصاب بشرط كونه كاتب
 قال وصف الكتابية ليس ضروريا قوله عبارة المثال وهو قول المصنف كقولنا
 كل من فيه ذات الجنب يمكن ان يعمل في بعض اوقات كونه مجنونا قوله
 بادني تأديرو هو ان يعمل بشرط كونه مجنونا اذ هذا التاويل ايضا محتمل للفظ
 اي في بعض اوقات كونه مجنونا قوله قد عرفت ما فيه فقد ذكر في قوله علم او لا
 ان نقيض كل شئ رفعه فارجع اليه قوله اي بسببه او معبى ان باو برقع
 احد جزئيه اه اما بسببه او بمعنى مع قوله وفيه بحث اه اذ لجهة مقام اخر لا
 يتجمل هذا المقام قوله اعم من احد نقيض الجزئين اي يعني يتجمل على سبيل التوهم
 لانه نفس الامر ولدفع هذا الوهم لا بد من ضمنية ان رفعه قوله يستدلان بقوله
 اذ الرفع عبارة عن نقيض احد الجزئين على التبيين ج لا عن احد نقيض الجزئين على
 التبيين قوله يعني في القضايا الكلية لانه الجزئية اذ في الجزئيات لا يمكن
 للنقيض رفع احد الجزئين كما سيجي قوله بنا ويل يرد لكون عطف الفعل
 على الفعل قوله الى الحكم المذكور اي في المتن والحكم الذي هو قوله فنقيضها
 احد نقيض جزئيهما قوله هم مفعول ثان لجعل قوله اقرب الى المقصود يعني
 ارجع الضمير الى اخذ النقيض لكون اشارة الى وجه ترك تفصيل اه ويكون اقرب
 بهذا المقصود قوله اقرب مما ذكره اي اقرب الى ما ذكره الشرح اذ قول المصنف
 هذا كما لصرح في ان ذلك اشارة الى اخذ النقيض قوله بما ذكرنا هو جعل ذلك
 اشارة الى احد نقيض الجزئين قوله وبعلم عطف على المثال يذهب قوله
 لا الدائم الخالف ولا الدائم الموافق على سبيل التردد بدل المفهوم المردود قوله
 اولاه هو انه ليس كذلك وثانيا هو قوله بل ما ليس بعضاه قوله انه وقع لاجل
 اي من انه وقع بيان لما او همه قوله ليس بواقع خبر لما او همه قوله بين ثبوت
 محمول اه اي ترد بين ثبوت محمول اه اي ترد بين ثبوت المحمول وسببه حال كون
 ذلك الثبوت مقيدا بنقيض جهة الاصل اي اصل القضية وسببه مقيدا كذلك فيحصل

قضية محلية نسبة بالنسبة الكلية ينسب محمولها الى كل واحد من افراد موضوعها
اجبا بانوسبها بجبهتي نقيضتي الجزئين هذا ما ذكره الشارح في شرح المطالع فعلم ان
الاطلاق نقيض الجزئين على سبيل المسامحة قوله وامرنا ان كما قال الشارح و
يشمل على ثلث مفهومات اولها قوله يكفي في اخذ اي في الكلبيات والجزئيات
قوله في الخلف اي في قياس الخلفي قوله او الدائمة والضرورة اي يجوز ان يراد
بالكلبيين الدائمة والضرورة يعني بكسب الدائمة والضرورة ايضا لو اعتبر النقيض
الجزئية الا ضرورية قوله شاعرا للجمع لان الدائمة واحدة في الضرورية قوله
فانصح ان يراد به اجيب بان اللام فائدة كما في ردف لكم قوله المرجع بل المراد
افق ما يقابل لابل قوله ان لا حاجة بهما الى الطريق لثلاثة فانظر الى الشرح
المطالع قوله ويمكن ان الثانية في لا يكون لثلاثة لا سيما صرح انه ينبغي ان
يجمع مع الامر في الكذب قوله فليس فيه احتمالا ان في الجزء الثاني كما ليس
في الجزء الاول احتمالا ان قوله الحكم على واحد واحد مفعول اراد قوله لم يخرج
نظري لا يمكن ان يخرج نظر الحاكم من التفصيلات لان تلك القضايا الشخصية
غير متناهية قوله فلا يجمل قوله جواب لقوله ان اراد لا يمكن ان يخرج نظر
الحاكم عن السبل الى الشبوت لبعض قوله فالمراد بقوله الجزء الثاني انه قبل في شرح
الاشارة ان قولنا كل في وانما ما ب واما ليس بصدق في ثلثة مواضع
ان يكون اجابة على بعض وسببه عن البعض الثمين فان قولنا اما ليس بشمل السلب
الكل والجزء فلا يراد ما قبل المراد الجزء الثاني مما ذكر في البيان لان المفهوم المراد
لكل واحد واحد بخلاف الاول اي طريق الاول وهي التي بنيت في الكلبيات قوله
عن لم تتفاوت اي عن لمية التفاوت قوله ان نقيض الجزئين اي المختل بين و
المراد بنقيض الجزئين الذي في المركبة غير مختل بين قوله الى ما ذكره اي المورد وهو
التفاوت في قوله اشارة الى انه المصنوع على النسخة التي فيها النوع لكن النوع
موجود في اكثر نسخ المتن قوله على معنيين اي العكس المستوي والنقيض قوله
بل لا بد معه من متعددين لا يقال في العكس المستوي بل يقال العكس المستوي لا
فيقتضي التعدد قوله مسامحة لان العكس الذي من احكام القضاء بالبر عبارة

عبارة عن جعل الجزء الاول ثانيا والثاني اولاً قوله نون اولاً لئلا يناسب ثانيا
في العاموس اذا جعلت اولاً صفة لم تعرفه نقول لقينة عام اولاً واذ لم يجعله
صفة صفة نقول لقينة عام اولاً معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل
هذا العام فعل هذا لا حاجة في التوئين الى المناسبة للثاني قوله والمعقول من
هذا اللفظ انه ينبغي ان يكون بعض البشر حيوان عكس مع انه يخرج عن تعريف
العكس اذ لا يصدق عليه جعل الجزء الاول قوله بعض الكل جزئي ايضا كما لجوا
كل بالنسبة الى الاثر جزئي بالنسبة الى الجسم قوله بعض الجزئي كل اي لفظ
الجزئي كل قوله لكنه يخرج بقوله مع بقاء الصدق اذ ليس الصدق الذي في بعض
الجزئي كل الصدق الذي في بعض الكل جزئي قوله كما يدل عليه قول الشارح والمراد
اه اذ كلما جاء في العبارة والمراد ان المراد غير المعنى الحقيقي قوله كما هو المتبادر في
اللفظ قوله والتفريع بقوله فالمراد على التصويبات كائن على التصويروا توضيح
بالمثال قوله على هذا فكيف اي عمل ما ذكره الشارح على هذا الوجه المصدر يمكن ان يراد
الشبهة او كلف لا يخفى قوله كون المقدم مفعول انكار قوله في محله وموقفه خبر
ليس قوله لانه برده على لقوله وليس محله وموقفه قوله لذلك اي ليشمل
عكس طبقات قوله لان مقصوده اي المص قوله من تعريفه اي تعريف من عرفه بذكر
الموضوع والمحمول وعدو لا عن تعريفه قوله على هذا القصد يعني تعريف المطلق اول من
تعريف قسم منه بعيدا عن عبارة الشارح كما عرّج في ان تعريف المص عدول منه قوله
كما هو ظاهر مفهوم العبارة اعني البقاء قوله بكل ان ناطق لانه صادق في
نفس الامر مع انه ليس بك قوله ببعض حل لانه عكس مع انه ليس بصادق في نفس الامر
قوله يعني انما يصح اعتبار اللزوم اذ كان قول الشارح وانما اعتبر اللزوم جواب سؤال
مقدور وهو انه هل يصح اعتبار اللزوم في الصدق ام لا فاجاب بانه انما يصح اعتبار اللزوم
لان العكس لازم من لوازم القضية اه قوله واما وجه اعتباره في التعريف كانت
سئل لا يلزم من صحة اعتباره اعتباره في التعريف فاجاب بقوله واما وجه
اعتباره في التعريف اه وجه لا يخرج كل ان ناطق بالنسبة الى كل ناطق ان ان
قوله يخرج مع بعض لان حيوان لانه صادق ليس فيه بقاء الكذب قوله

ليست غنى عنه لقوله ولم يبق بقاء الكذب لانه لو اعتبر هكذا لم ينجح الى حمل بقاء
 الصدق على اللزوم قوله اي بقاء وكيف يبقا وكيف تحقق في الاصل في نفس
 الامر قوله لم يصح اعتبار بقاء الكيف لانه ح يوجد بقاء الكيف في ذلك
 البعض الموافق قوله بحسب المادة اي مع قطع النظر عن المادة وذلك
 لا يوجد الا موافقة في الكيف في الجميع وان وجد موافقة وغير موافقة في
 البعض بحسب المادة قوله بعد هذا التخصيص لا قبله فلا يضر وجود قيدا لاكثر
 حين التخصيص بل يضر بعده قوله بغير واسطة امر حاصل من التبدل يعني بغير
 واسطة العكس والاعم الذي يلزم الاصل بواسطة صدق الاخص الذي هو
 العكس والتبدل فلا يرد على التعريف قوله لانه يفصح يعني يفصح ان اعتبار لزوم
 العكس لا يكفي بل يلزم اشتراط صدق الاصل مع انه لا حاجة اليه قوله ما لا
 اخص منه اي قضية لازمة اخص من العكس فتشمل المادى للعكس لان
 المراد في عباراتهم باخص قضية لازمة انه يحصل من العكس والتبدل قضايا
 متعددة فمن تلك القضايا ايها اخص ولازمة للاصل فهو عكس كذا في حواش
 الفنا دية للكتاب نفري ولا يشمل الاخص من العكس قوله اخص من تلك
 القضية اي من العكس قوله ولم يجعل الاثبات متوقفا على بل جعل الاثبات
 متوقفا على ابطال الاخص من تلك القضية لا ما ب وى للعكس فهو من
 الافراد قوله كلزوم الاجاباه مثال للمنفى قوله ولقد يم بعض الموجبات
 اي تقديم بعض المنطقيين الموجبات قوله لان ذلك نادرا في تقديم بعض
 الموجبات نادرا بالنسبة الى تقديم عكس السوالب قوله وبخلاف العادة
 النادر يعني ان المراد بالعادة ما هو اكثر وقوعا وهو المقابل للنادر لا ما هو اثم
 قوله ومن لم يعرف العادة يعني لم يعرف ان المراد بالعادة ما هو اكثر وقوعا لا ما
 هو اثم حتى يقال اراد عادة الجمهور قول الظاهر انه غفلة عن قوله والعادة
 ما هو اكثر وقوعا وادام لانه اذا كانت العادة دائما كان المراد بالعادة عادة
 الاكثرين وهو الجمهور قوله العكس لازم اه العكس متبدل خبره لازم وضمير
 هي راجع الى الواسطة يعني ان العكس في هذه الصورة لازم بغير واسطة التي

التي هي تبدل اخرى بغير واسطة العكس ودفع بان هذه الواسطة واسطة
 في الاثبات لانه الثبوت فلا حاجة الى جواب العصم قوله كما اننا
 اليه فيما سبق حيث قال ولا بد ان يرا ويلزوم الصدق لزوم بغير واسطة
 امر حاصل من التبدل اه قوله نعم يتجه بحث اه حاصل البحث ان الاعم ليس
 بلازم للاخص لاحتمال ان يكون من جهة لا تقا فيه الكلية الموجبة اه و
 الموجبة الكلية اللزومية فعلى الاول لا يكون الاعم لازما للاخص لان يقال
 ان الاتفاقية لا تخلو عن علة تدوم بدوامها فيكون لازما للاخص ولعل
 هذا وجه الثاني قوله الى اخذ بعكس ضرورة يعني لا حاجة الى هذا الاخذ
 لان اللزوم داخل في ماهية العكس فاذا ثبت العكس كان لازما قوله
 الكلية خبر معنى العكس قوله فافهم ضرورة انه وان كان برهانا
 واحدا لكنه محتاج في البيان الى تلك البراهين المتعددة فكانه في المعنى
 براهين متعددة قوله انه على تقدير وقوعه ينضم الى الاصل فيلزم المحال
 اه يعني اذا امكن النقيض ينضم الى الاصل على تقدير وقوعه فيلزم من اجتماع
 النقيض مع الاصل محال فلا يكون النقيض ممكنا لان الممكن لا يستلزم فرض
 وقوعه محالا وهذا النقيض مادام فرض وقوعه يستلزم محالا لا يكون ممكنا
 فلا حاجة الى اعتبار ان امكان الملح محال كما زعم الشرح في شرح المطالع والسيد
 هنا اورد عليه بان خاصة الممكن ان لا يستلزم فرض وقوعه محالا بالنظر الى ذاته
 اما بالنظر الى غيره فيجوز ان يستلزم ذلك الممكن لذاته الى بواسطة امتناعه بغير
 وفيما على فيه يجوز ان يكون كذلك فيحتاج الى ان امكان الملح محال كما قال الشارح
 والسيد ولم يلتفتا الى ما قال العصم قوله على خلا به اه اي لصدق نقيضه
 بالفعل لا بالامكان قوله تقدير ارتفاع ما نفى لزومه اي تقدير ارتفاع قضية
 وهي دائما لا شيء من ب ب نفى لزومه بقوله والالصدق نقيضه لانه نفى قوله
 والالصدق ان لم يلزم صدق دائما لا شيء من ب ب لصدق بالضرورة او دائما
 لا شيء من ب ب لصدق نقيضه اه قوله والارتفاع معه اي يستلزم امكان
 الارتفاع معه قوله فيفرض الارتفاع اي ارتفاع تلك القضية بالفعل

فبارتفاعها يكون بعض بـج بالاطلاق لانه اذا ارتفع دائما لاشي من بـج
كان بعض بـج بالاطلاق فيظهر عدم امكانه اذ يلزم له المحال وهو ان
بعض بـج ليس بـج قولة صحيحة لا يخفى ان معنى قول الشارح لصحة قوته
اذ لو لم يصح لم يقع في نفس الامر وان وقوع السقيم ليس في نفس الامر بل صورة
قوله اللزوم المطلوب وهو ان العكس لازم للاصل قوله فلا يتجه
انه لا يتعين اذا المراد من اجتماع نقبضي العكس مع الاصل لان نقبضي العكس
فقط وان المراد ان العكس حق على تقدير الاصل فيكون النقبض باطلا ومحال
قوله لان العكس خص قضية لازمة من التبديل اذا الضرورة وان كانت اخص
لكنها ليست لازمة للاصل كما بين الشارح باطلال مذاهب البعض وكذا الدلائل
قوله لا بد من امرين اي نقبضي امرين وهما ليس مران بل امر واحد لان الشيء
امر واحد قوله وهذا مما لا نوجب له جواب ليقال كيف يصدق من طرف العصام
قوله ينبغي عقد المحل في قولنا بعض بـج ليس بـج اذ ليس فيه حمل فضلا عن صدقه
قوله منعه اي بنقل الابل منعه من كذب اللازم وهو بعض بـج ليس باللازم
يعني لزوم هذا الكذب لم يلزم من تركيب المقدمتين اذ الكذب فرع الحكم واذا لم يكن
عقد المحل لم يكن حكم فضلا عن الكذب قوله الجزئية ليس بجزئية والمراد به
القضية الشخصية فلا يراد عليه انه ليس من قبيل سلب الشيء عن نفسه فان معناه
الجزئية ليس بموصوف بالجزئية قوله ومفيد اي النفس من حيث هي مفيد
بجائية العوض موضوع قوله موضوع ليس بـج اي موضوع لفظ ليس بـج
يمكن الاكتفاء بالامكان بدون الجواز قوله يمكن بيانه بان يحصل هذه خلاصة
ما ذكره الشارح على طريق الاجمال قوله وهو لاشي من بـج بـج وهذا اعم
من الضرورية لاني الضرورية اخص قوله ثبت المناقاة بين وصف الموضوع
وهو العكس قوله والالتفت وصف الموضوع يعني لا يكون بين الثلاثة تناف
كما فرع عليه بقوله فلا تكون مناقاة وهذه الملازمة انما ثبت اذا كان ذات
الموضوع والمحمول متحدة واما اذا جازتغايرهما فلا ولهذا قال تعالى قوله
قائم لعدم تغير الموضوع والمحمول قوله على العموم الذي وهو البعض قوله

قوله على هذا الطريق متعلق بانتمار قوله الظاهر المناسبه اذ صدق كون
الاصابع على الارض ليس بظاهري قوله انه قصد الى ان يكون بين اصابع
قوله وهو انه لا بد اي وجه سببه انه لا بد للكتاب من تحريك الاصابع قوله
اجزائها اي الارض قوله بالقدر اي يجبرها لا بخبرة حين نزلت الارض قوله
لوتم هذا الدليل يلزم فلا يحتاج في انعكاسها اليها الى الاثبات السابق مع ان
القوم اثبتوا انعكاسها اليها بطريق اخر كما سبق قوله تحكم من ان الشارح الظاهر ان صدق
رجح ظاهر ليس بحكم الادام اذ صدق العنوان الذي هو وجع على ذات الموضوع الذي هو
ظاهر قوله صدق رد كل غير وبعينه انه تفصيل لا مجال السابق بر كل واحد من جزئ العكس
ما لزم فيه فلا يراد السؤال بقوله فان قلت قوله من وجه كما سبق تفصيلها في الوجهات
قوله لان الاعم من وجهه حتى يكون لازم الاعم من وجهه لازما لا اخص من وجهه قبل واذ
لم ينعكس الاخص من وجهه صدق ان العكس غير لازم للاعم من وجهه لان انعكاسه في مادة الاجتماع
مع الاخص فلا يراد ما قال العصام ان لازم الاعم من وجهه ليس لازما لا اخص وقال بعضهم
قول هذا القائل ليس بـج لان نفس العكس في اللزوم لا نفس العكس وهو التصدير المذكور
في مادة يجوز ان يتحقق العكس لزوما بالنسبة الى الاعم وغير لازم بالنسبة الى الاخص
من وجهه مع تحقق العكس فلا يلزم الانعكاس عنه في مادة الاجتماع كما ظن كل زوم قائل
العلم لانه لا ابيض مع كونه غير لازم لا ببيض فلا يلزم انعكاس لازم الازم عنه كان
اقول الحق مع القائل الاول حيث قال واذا لم ينعكس الاخص من وجهه يعني ان الاخص الذي
مع الاعم لا مطلقا كما لا يفيض في المثال المذكور فان المراد بالابيض في مادة الاجتماع لانه
الابيض وقابل العلم لازم لهما في هذا المثال والمفروض ان لم ينعكس الاخص من وجهه في مادة
الاجتماع ايضا صدق ان العكس غير لازم من وجهه من حيث اجتماعه مع الاخص قوله فلا
يندفع بهذا الجواب لان الجواب لهذا السؤال ينبغي ان يشتمل على بيان نكتة قوله اما انه
بكرة ههنا اما قوله وبات اي يحصل معناه قدم او اخر قوله فلا يتجه اذ انما اذا
رجع الى التقيد يكون المعنى لا ينعكس كلية من جزئية فيستلزم اثبات العكس قوله
فبيانه اي في عكس كل قوله الاول وكذب حمل الخاص اوجب عنه ان المراد بالتناف
حمل الخاص بالاطلاق العام لوجوب سبب الخاص عن بعض افراد العام بالاطلاق العام

قوله وسند المنع واضح بين انها مطلقة عامة لا ضرورة لان السبب بين المفردات
بحسب نفس الامر قوله يمكن دفعه الى بوجه اخر غير ما ذكره الشارح بقوله لان
الاصل موجب قوله بناءً وصف الموضوع والمجمل لا سلب المجمل اهـ وجه لانه في
صدقها من التنازع بين وصف الموضوع والمجمل وتنازع الشيء اهـ قوله فيها على انه
الاستدلال اهـ الا انه ليس تمام في الجزئية كما يشعر به قوله لانه اما اذا كان جزئياً
فلا يتم فيه هذا البيان فلا منافاة بين قوله وبعض ج ب وقوله اما اذا كان جزئياً
فلا يتم فيه هذا البيان قوله الدائم بدوام ج مجرد صفة ب قوله يستلزم لا دوام
ج لا لا ب الدائم بدوام ج لا انما يستلزم لا دوام ج وهو ظاهر قوله لا بالاطلاق
العام يعني لا يستحيل بالاطلاق العام اذ سلب الشيء من نفسه في المطلقة ليس محال
لصدق قولنا لاشيء من الكائنات بكا ب بالاطلاق العام اذ معناه سلب الوصف
المقارن في الجملة عن ذات ينصف به في الجملة وهذا ليس محال قوله روم
لا اختصار اذ داخص من الذات قوله الا انه وضع البيان في الاصل الجزئي
بين وضع البيان في الاصل الجزئي موضع الضمير في عليه وهذا على نسخة الواو والجمع
واقتصر دون او قوله لانه بيانهم في الال اهـ علة لقوله وضع لبيان اهـ قوله
يشعر به كلامه سابقاً حيث قال لا يقال اهـ فانه صريح في الاعتراض قوله كما يشعر
به كلامه هنا حيث قال ولو اجرى هذا الطريق قوله ولا يلزم صدقها مقيدة بخصوصية
فيل هذه المقدمة الا خيرة ممنوعة اذا العادة عدم العلم بلزوم صدقها مقيدة بخصوصية
لا العلم بعدم اللزوم والمطلوب هو قوله ولا موجب لهذه الدعوى اي دعوى التعميم
قوله في الموجبات جميعاً اي كليتها وجزئيتها قوله ليس طريق الخلف اي طريقه
مطلقاً قوله بالموجبات ظاهراً طريق عكس النقيض في الالب الجزئية لانها
لا عكس لها وجه لا حاجة الى وجه التخصيص للموجبات كما بينه الشارح بقوله وانما خص
هذا الطريق بالموجبات قوله اما نف ان كان بسيطاً قوله او كل من جزئية اهـ
ان كان مركباً قوله هو عنوان الذات اي الشيء المعين عنوان الذات فيحصل فذلك
الشيء عقد الوضع قوله ليس مجرد الحمل ايجاباً بل سلباً ايضا قوله مستدركين
خبر لا بصير فالباء في باكان طريق متعلق بمسند ركنين قوله لا مدخل لهما صفة

صفة طريق اخر وضمير لهما راجع الى المقدمتين قوله ولا بد له اي لاصل قوله ومحل وصفه
مجرد عطف على تفصيل المقدمتين قوله بحيث نفى حاصله ليس شيئاً ثالثاً حتى يكون
وسطاً فيكون قياساً قوله جميع افراد الاقسام اي كليتها وجزئيتها قوله كما ذكرناه
لكن انما بقوله لان المعنى بين العكاس الالبين اهـ قوله لانه راجع الى علة
لم يقدر قوله مسامحة اذ ليس المراد نقيض عكس الالبين بل العاتين والخاصين بل
المراد نقيض عكس الالبين والعاتين ونقيض الجزء الاول من الخاصين وهو ظاهر
قوله لان نقيضها اي الالبية الجزئية قوله لانه في الالبية الجزئية اذ لا يجاب
في بعض الاوقات لانه في السلب في بعض الاوقات بالفعل قوله المراد بين اهـ اي
بين المقهورات الثلاثة كما عرفت تفصيلاً فيما سبق قوله الاخص من نقيض الكل صفة
الجزء قوله عدول عن المسافة اهـ اجيب بان هذا ليس شيء لان كون الجزئية
العادة اخص من نقيض جزئها لا يكفي فيما هو المقصود اعني كونها اخص من نقيضها عالم
يتبين ان نقيض الجزئين اخص من نقيضها قوله فيكون اخص من الاخص من النقيض
ما يحتاج الى المرتبين بالضرورة فوقع فيما فرعه قوله لا وصمة اي لا عيب فيه قوله
بما لم يتبين بعد وهي الموجبات قوله فليس ان احد يعني ان عدم انعكاس
الممكنة اهـ فليس لان احد جزئها اهـ بل لانه في الممكنة الخاصة قوله لانه منقوض
علة فليس لاحد جزئها يعني ان الخاصين تتعكك جنبية مطلقة مع ان جزئها
سابقة قوله وصف الموضوع ضرورياً كقولنا بعض الان كاتب بالامكان
الخاص فان وصف الان بنية ضرورية فلو عكس لم يصدق سلب ضرورة ايجاباً
الا انك عن ذات الكاتب لصدق كل كاتب انك بالضرورة قوله واما
سلب ضرورة السلب يعني يصدق بالامكان العام لان سلباً لا يتقيد بغيره
من الكاتب قوله يستدعي حكمهم بالانعكاس كل ما هو اخص لانه اذا انعكس الاعم
انعكس الاخص قوله لا وجه لتوقف المص في انعكاسه يعني بعدم الفرق بين الالبية
الممكنة الخاصة والموجبة الممكنة ظهراً هذا قوله على عدم انعكاس الالبية الممكنة
الخاصة لانه اذا لم يتعكك الاخص لم يتعكك الاعم قوله فتأمل اثره الى ما هو
لازم موافق في الكيف لا اللازم مطلقاً قوله وقد صدق وج بالفعول مع انه

اخص قضية قوله ممكنة شريطة استحي بعد صحيفته من العمام قوله بثبوت
 ما هو اخص منه وهو ج بالفعول فلا يكون العكس اخص قضية اه قوله يلزم
 انعكاس الالبته الضرورية يعني الى قوله ويكون الممكنة العامة منتجة في صغرى
 الكل الاول والثالث بلا اشتباه لاندراج الا صغرى في الاوسط بلا
 شبهة واذا كان الصغرى الممكنة منتجة ثبت بالدليلين المذكورين انعكاس
 الممكنة كنفها واذا ثبت ذلك ثبت انعكاس الالبته الضرورية كنفها لان
 اذا صدق الاشئ من ج ب بالضرورة صدق الاشئ من ب ج بالضرورة والا
 لصدق نقيضه وهو بعض ب ج بالامكان وتنتكس بعض ج ب بالامكان و
 هو تناقض الاصل والسر في ذلك ان الممكنة اذا كانتا متلازمين كان نقيضهما
 متلازمين قطعا كذا حقق بعض الفضلاء قوله انعكاس الالبته الكلية
 الضرورية كنفها فيلزم من منه انعكاس الالبته الضرورية قوله ان يتصل
 بها بلا فصل قوله ويكون الممكنة منتجة في صغرى الاول والثالث بلا اشتباه
 قوله لا ينافي فيه عدم ثبوت اشئ اه اذ عدم الثبوت لا يدل على ثبوت العدم حتى
 ينافي فيه اذ معنى عدم الثبوت لم يعرف بثبوت ولا عدم ثبوت كذا العمام غفل عن قول
 السيد السند يجب ان لا يثبت شئ من هذه الاحكام لان معناه ان عدم ثبوت
 واجب فيقول الى ثبوت عدم هذه الاحكام قوله للتوقف فيما هو الحق وهذا
 ليس شئ اذ يلزم من ذلك ان يكون المص متوقفا في جميع م ثل العلمية
 قوله وفي قوله هنا واما الممكنات خبر مقدم نوع لا لا يثبت باخر هذه الكلمة انما يثبت الى
 وعدا لا يثبت خبر محقق حيث لم يثبت بل لا يثبت باخر محقق قوله وما تقدم منه متبادر خبره لا يجرى
 في الشرطيات قوله يستلزم العلوم وفيه ان السؤل بالتحلية ايضا
 يستلزم العلوم قوله بعكس النقيض اي بطريق عكس النقيض قوله الاتفاقية
 الخاصة وهي التي حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم قوله ووجه عدم
 اه مجرور عطوف على عدم قارة عكسها قوله وهي بمنزلة اي الكليات الفرعية
 اذا اعتبارهم بنسب العكس الكليات الفرعية التي ليست بموجودة مع انها بمنزلة
 عن انا اعتبار في العلوم قوله الاول تالى الفاعل اه هذا مبني على بعض النسخ وهو

وهو الاول تاليا يعني الاول تالى الفاعل ومعطوف عليه وتاليا تاليا مع الاول ومعطوف عليه
 بحرف واحد وهو الواو مع ان عايدهما مختلفان لان عامل الفاعل في نقيض وعامل الاول لا جعل فيكون
 من قيل العطوف على معمول عالمين مختلفين والمجرور مقدم قوله ولا فائدة لقوله بجاء اذا
 بقاء الصدق بغيره عنه قوله هو ان الكل اي الامر اللغوي قوله ليس في وقت مطلقة عامة
 قوله ب بالضرورة الى اخره اي بل اراد كل ج ب بالضرورة او دائما قوله وانكاس اي انعكاس
 كل ج ب بالضرورة او دائما الى الدائمة التي هي كل ما ليس ليس في دائما قوله بحسبها اي
 بحسب المحمولات اللازمة من الضرورة والادام قوله او اخص واعلم اي الموضوع اخص من المحمول مطلقا
 فيكون المحمول اعم مطلقا قوله وقد ثبت في طرف التصورات في بحث النسب قوله تاليا تاليا
 كالجوان والاشئ ان بينهما عموم من وجه وبين نقيضيهما وهو الجوان والاشئ تباين كلي
 قوله بان الالبته الكلية متعلق بيمين وفيه لشيء قوله وقد تنقذ وانما قال قد تنقذ لان
 الالبته الكلية قد تنقذ من المعدوم وان لم يكن مضمونا ما متباينين قوله من التباينين
 كقولنا ليس للجوان اشئ ونقيضا هما الجوان لاشئ فالجوان اشئ بينهما تباين كلي
 والجوان لاشئ بينهما عموم من وجه قوله وقد يكونان متباينين تاليا تاليا كقولنا ليس
 كالا موجودا لا معدوم فانها بالكلية متوقفة من متباينين مع ان نقيضيهما وبما المعوم والموجود
 متباينان قوله والالبته الجزئية عطوف على الالبته الكلية اي بان الالبته الجزئية قوله من
 المتباينين كقولنا بعض الجوان اشئ او الموضوع اعم من وجه كقولنا بعض اشئ جوان او مطلقا كقولنا
 بعض الجوان ليس اشئ قوله لا يلزم ان يكون نقيضا لغيرها متباينين على تقدير انعقادها من
 المتباينين قوله اولى الاجزاء اعم واخص على تقدير انعقادها من الموضوع اعم مطلقا اي لا يلزم
 ان يكون نقيضا لغيرها في الاجزاء اعم واخص مطلقا بنقيض لغيرها في الاجزاء اعم من وجه
 قوله وفي الاولين الواو لا يند او لا استنباط المعاني يعني ان نقيض لغيرها فيما اذا انعقدت
 من المتباينين او الموضوع اعم من وجه قد يكونان اعم واخص من وجه وقد يكونان متباينين كما عرفت
 انعكاس قوله اذا الالبته كلية كانت اه علة لقوله وانما يمكن ثبات انعكاس الالبته الكلية قوله من الموضوع
 اه فعله كقولنا كل كائنا وبعض الكائين ليس بمحرك مطلقة وفيه او منتزعة قوله تاليا تاليا
 من وجه اي في وقت معين وغير معين قوله بهذا التعريف اي تعريف المتأخرين قوله لانه اخص
 اي المتأخرين اخص من عكس المتأخرين اذ عكس المتأخرين معدوم وله اخص له اخص

قوله فترك ما اعتبره مبتداء خبر لا يتفرع قوله لا يتناهى الى النكاح لبيان معنى النكاح
 الاليتين يعرف من النكاح السبع جنة الكلية واذا تم الدليل بهذا الطريق في الموجبة يتم في الاليتين
 نسق واحد قوله لا يتناهى في قوله نفق الثمانية قوله كالاول الثاني في قوله عين الاول وهذا
 ظاهر في قوله بعبئها تعلق باخذ قوله ولا مفعول ثان لجعل النفق الجزاء الذي هو اية في صفة
 الالوية يجعل لما كمل لاقبله قوله ووجهه في وجهه المن قوله اذ ياتي بالادام قوله بانتهاء اي
 بانتهاء الادام يعني لو لم يكن الادام حمل انتفاء موضوع الاليتين لكن بالادام بطل هذا الاحتمال
 قوله وانتفاء انتفاء انتفاء موضوع الاليتين قوله كذا في قوله ليس
 يعني كما ان وج حكيم الادام كذا في قوله ليس بحكم الادام اذ بالادام بطل احتمال انتفاء
 اه قوله المتناهي لصدق صفة انتفاء لا وجود قوله كما في اطلاق الوقتين اي كالانقلاب
 في اطلاق الوقتين حيث اطلق على المنتشرة ايضا الوقتية قوله بخلاف المركبات اذ فيها
 ما يقتضي وجود الموضوع من الادام وغيره حال السؤال بقوله فان قلت ان عدم النكاح سها
 معلوم لان النكاح يلزم الاصل وعكس النفق موجبة لا يلزم السوابب الفعلية قوله على طريقة المتناهي
 والمتقدمين اما على طريقة المتناهي فلا يلزم جعل النفق عن جعل الجزاء الاول من النفقة
 نفق الثمانية والثاني في عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف فتكون موجبة لان تعد برتائه
 الاصل المتناهي اما على طريقة المتقدمين فانه عبارة عن جعل نفق الجزاء الثاني جزء الاول
 نفق الاول فانيا مع بقاء الكيف فيكون في معنى سلب السلب فتكون موجبة فلا تلزم لبع
 الفعلية قوله لم يتحقق العكس اذ لا يصدق ح فاليسبج بالامكان ان العام قوله بن يريها
 لكن لا يخفى ان العنصر في هذا التقد برتائية لعدم العلاقة فلا يلزم النتيجة الاتفاقية
 قوله في هذا العنصر يعني الظاهر ابرار في مقام من اذا المقصد من الشيء يكون خارجا عن المقصد
 في الشيء يكون جزءا منه من باقى العنصر اي سائر العنصر وجزءا من العنصر قوله المتناهي بذكر الراء
 قوله فلا يصح حمراء بل المقصد لا يتقيد بالقياس اما المعرفات قوله على انها كذا في مباحث
 التصديق كانه العنصر اياها يتوقف عليه خبران قوله واما الاشارة الى اه عطف على اما
 التنبية قوله دون المصلحة ماض مجبول من التدوين قوله اولب اسطة عطف على
 لتعذر الامتياز يعني ان الماهية بسيطة لا يمكن تصور الماهية بجزء وفصل قوله فان
 التصورات التي يستحصل بها كصورات اطراف المسائل فانها ليس كما لا مقصور اذ قوله

قوله واما ما ذكره المص حيث قال وانما كانت هذه التوقيف رسوما للكتابة لجواز ان
 يكون لها ما هيئات وراء تلك المفهوم ما يلزم وقامت وية لها فثبت لم يتحقق ذلك
 عليها الرسم قوله قول من جملة اه اي قول واحد من جملة قوله ان الجمع في هذا المعنى اي
 جملة القضايا يكون بمقتضى اه اي الثالث وما فوقه لا يمتنع ما فوق الواحد قوله لا يتعدى بكلمة
 من لانه علم في هذا المعنى اعني جملة اه اي الثالث وما فوقه لا يمتنع ما فوق الواحد قوله اعني اي
 اعني بالخبر اما المفهوم العقلي قوله يعلق اه اي سواء كان حقيقة او مجازا قوله ورد في
 المطالع مفعول به تضمن قوله لا يستلزم المفعول شيئا من النتيجة قوله واجاب
 اي اثار في شرح المطالع قوله بواسطة استدلاله اي المفعول قوله لجواز تخلفها
 اي الدلالة على المدلول قوله فاما لعل وجهه لا يتخلل الى حذف اضاف وهو مكلف
 انه في المثال يرجع الى القول بالمفعول قوله في الخارج اي في الواقع قوله على طبق
 قول الاخرى يشمل المفعول والمفعول قوله قياسا تحقيق اثار حيث قال فلا يصح
 ان يراد بالقول الاول ايضا المفعول قوله وعلى قياس ما حققناه حيث قال بل الجواب
 ان القول بالمفعول على تقدير تسليم مدلول يستلزم النتيجة قوله القياس المركب صطحا
 اه يعني براد منه القياس المركب صطحا فلا يشمل الخلف اذ الخلف ليس بقياس مركب صطحا
 قوله الاشارة التي فاعل شبهة لتأديها ان علة لم يذكر قوله فينبو هم اي اذ لم يذكر الا
 احدي مقدمه فينبو هم قوله قياس فاعل يخرج اذ لا قياس علة يخرج قوله فانه علة
 لا يشبهه قوله عن الاقوال الناقصة اذ الاقوال الناقصة ليست مركبة من قضايا قوله
 واوراد في اثار في شرح المطالع قوله ورده في اثار في شرح المطالع ايضا قوله
 اياها اي الشرطية قوله فائدة وهي خروج الشرطية المذكورة بقوله مني سلمت قوله بالفاء
 متعلق بالتعقيب الجزاء الثاني مفعول يخرج قوله فاما لعل وجهه ان الفرق بينهما بعيدا
 المقدمات الشرطية وان كان في اثار يظهر ارادة التصديق بها ويستعملها على انها سلمة
 واذا قيل فلان قمرانه حسن بغير شك فلان حسن وكل حسن فهو قول اذا سلم حاقية لزوم
 قول اخر لكن لا يقصد هذا الا لازم وان كان يظهر انه بره حتى يخلصه فيبرغيب ويغير كذا
 في شرح المطالع قوله امر التوهم فاعل العكس لا يبرج فيه الحق قوله هذه الشرطية
 اي ح سميت قوله لم يرد به اي يعني اه قوله عن التعقيب فاعل علة باستلزام القول

الآخر متعلق بالتيقيد قوله فدخل اذا كان للتعظيم فدخل اه قوله وبه اندفع اي بان المراد به
 بالتسليم التسليم المطابق لنفس الامر فبذلك قوله فرضه فرض الصدق اه قوله ان اريد بجواب
 المقدمات اجيب عنه بان المراد بجوابها كاذبها كلها او بعضها فان الكذب عدم الصدق و
 لذا وقع في بعض النسخ كل جرح جرح قوله من كلمة ان يعني لا يلزم ان يكون كاذبا في نفس الامر
 لو فرض كذبهما يعني قوله كما يدل عليه اي عن نفي لزوم شيء فظا بهر قوله فاعلم بدل قوله
 انه لا يلزم اي ما يتم قوله فلا يخرجها اي الاستدلال بالتمثيل قوله بل قول اخرى بل يخرجها
 قول اخر اذا ما يلزمها ليس قول اخر قوله بناء على ما بين اه يعني ليس الاستدلال في الاستقراء
 والتمثيل سببا على ما تنهى المقدمات اللذين ذكرهما بقوله اما الاول قوله اذن مجرد عنه لقوله
 ليس الاستدلال بين لا حاجة الى تلك الاستدلال فيهما بل من مجرد ملاحظة حاله لا كذا
 قوله كيف ان رجاءه يعني لا يدخل في تعريفه ليلزم من العلم به العلم بشيء اخر قوله
 الاخر مفعول يتخلف قوله فيوجه بوجه ليس بوجه حتى يتوجه ان الثاني ليقوله قوله لا احتمال
 الاتفاق اي غير اللزوم قوله في نفي متعلق بصطلحو قوله كما في بعض الاقضية الشرطية
 مثال لما فيه مشاركة في احد طرفيها قوله ونفي كونها عطف على نفي كون الواسطة
 اي في نفي كونها قوله غير لازمة وان كانت لازمة لاحدهما قوله لا خارج الاو لا في الدليل
 المستلزم للنتيجة قوله بعينه به صفة ولا فرق اي ولا فرق بعينه به قوله لعدم جعلهما من لواحق
 اعتبار بل لا لازم جعلهما من لواحق قوله المعبر في المداواة اي في مادة المساءات
 قوله باعتبار ان الجزء متغاير للكل اي لا يجوز ان يكون الشيء الا فراد من الدراهم ولا يخلو
 العبارة مكانه فلا يسئل كيف يكون ذلك الشيء الا فراد احد من الدراهم مع انه يلزم
 ان يكون الشيء متغايرا للدراهم فاجاب عنه باعتبار ان الجزء متغاير للكل قوله لا جزاء الاجزاء
 فيلهذا وهم الا يرى ان اذا قل له على درهم وشئ اخر فشره شيء الا فر نصف الدرهم مع
 قوله نتيجة للتقييد باعتبار كل واحد يدل عليه ويلزم ايضا ان يكون كل من التقييد بيان
 قوله فيبطل انحصاراه لعدم الحاجة اليها قوله وبقي ما العلم بالنتيجة اذ العلم بالجزء مقدم على
 العلم بالكل قوله للزوم لا لوجود اللازم بينه لوافادته كلمة عنها العلوية فانما تقيده علوية
 المقدمات للزوم النتيجة لا لوجودها ولا مانع من كون الكل من القضايتين مقتضاها وعلو لزوم
 الجزء وهو كل واحدة منهما لكل قوله ما لم يتزوج فيه القضايا مفعولا لمبادرته في القضاية

المركبة فانها متميزة بحيث صارت قضية واحدة فلا يرد النقص بها قوله وقد عرفت
 دفعا اخر حيث قال عند بحث ولا يخفى انه كما اخرجت الادوات اجزاء الشرطية عن صفة
 التسليم اخرج تقييدها بالجزء الاول من القضية المركبة بالثاني الجزء الثاني عن قول
 التسليم فلا يتحقق التعريف بالقضية المركبة المستلزمة لعلها وعكس تقييدها قوله
 فعده اي عد لكن المزانين اه حرف الاستثناء قوله لان مفهومه اي مفهوم
 الاستثناء في وجودي قوله مجاز فلا يصار اليه حتى يتقيد بقوله بالفعل لا حرفه
 عنه قبل عليه ان المذكور ليس بالقوة بل كونه نتيجة بالقوة قوله في كون ما يحصل اي
 في كون مادة وهي المقدمات يتصل تلك النتيجة بتلك المادة بالقوة قوله ما
 يذكر به بالقوة خبر الكون اي كون تلك المادة شيئا ذكر النتيجة بذكر ذلك
 الشيء بالقوة قوله لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة اذ يجوز ان يحصل الشيء
 مع الشيء بالقوة باعتبار الملاحظة ولا يحصل ذكره مع ذكره بالقوة فلا يرد عليه
 بحث البعض بهذا قوله بانه ان بطر متعلق بان يعارض قوله وصيناك
 حيث قال فليكن على ذكره شك تشفع به قوله وقدم الخبر وهو فعل هذا قوله
 من غير الشرطية ببيان للحمية يعني ان المراد بالحمية المعرفة التي هي الشرطية لا الحمية المركبة من
 والحمية قوله ما يشترك بين الاقضية كالتركيب من مقدمتين قوله بين الاقضية
 كقوله والحق المشترك المتكرر بين الاصغر والاكبر يسمى حدا واسطة اه قوله
 ما يخص بالاقضية كالاكتفاء على موضوع المطلوب ومحموله قوله في يعلم
 اي بل النتيجة ما يعلم المعارف قوله امر بها اي النتيجة والمطلوب قوله
 لان كل قياس على لقوله بل الاقضية قوله اذا ما جعله من ضرورات
 لا على لقوله ولا يرد على قوله وكل قياس قوله انتهى ليس في اكثر النسخ
 وعلى تقدير وجوده في البعض فعناء انتهى قوله اي قول الشارح لان قوله
 احدهما شتم على موضوع اه قول الشارح قوله في اختصاصه اي في اختصاص
 كون احدي المقدمات المشتملة على موضوع المطلوب وثانيتها على محموله قوله
 في بيانه اي بيان ما يوجب في الاقضية كقوله لا وسط قوله ولا يخفى ان هذه القول
 اه يعني ان كون المطلوب نظريا ومحمولا معا جائزا الى امر ثالث اول المسئلة يعني لا يتم
 قوله فهو مع النسبة اي المحمول مع النسبة الكبر من الموضوع قوله ذكر ان القضية الملقاة
 او تقبل في المعقولة قوله في الصغرى الكبرى لا اصغروا اكبر بل بينهما كما في
 قوله فيكون في الاغلب الكبر من الاصغر واصغر من الاكبر قوله يستحقه اي الاسم
 قوله لان الفروع اه اي باعتبار الفروع يعني ان الفروع المندرجة في الصغرى

باعتبار الضروب في الاغلب فقولنا انه انشأ باسم القرينة اي القياس
 السلب باسم القرينة قولنا هذا الوجه اي الضروب بمعنى الجمع قولنا
 يحول معناها من التحويل مجهول حول وقولنا في كونها موجبة بيان لما في ما هو
 حال القضية بمعنى ان الايجاب والسلب اذا اضيفا الى القضية يحول معناها من
 الايجاب بمعنى الايقاع والسلب بمعنى الانقراض الى ما هو حال القضية من كونها
 موجبة لها قولنا تخشبا عن استعمال اي وانما بقول موجبة الصغرى دون ايجاب
 الصغرى تخشبا عن استعمال اللفظ المشترك بين الايقاع والكون موجبة
 وهو الايجاب قولنا يفيد سلب المحصور عن ذلك الكل واجب عنه بان الانتاج
 المذكور بواسطة خصوصية المادة قولنا وبذلك اي بافاضة سلب المحصور عن
 ذلك الكل قولنا في الضروب الاربعة اذ ينتج من غيرها كنهذا المثال قولنا عدم
 انتاج الصغرى السالبة اذ في هذا الصغرى سالبة والكبرى جزئية مع انه
 ينتج ببطل عدم الانتاج قولنا وكون النتيجة تابعة بمعنى ببطل كون النتيجة تابعة
 اذ في هذا لم ينتج النتيجة لآخر المقدمتين قولنا ولك ان تقول فان النتيجة
 في بعض النسخ وان تقول ان النتيجة فعل هذا النسخ فهو في تاويل المفرد
 عطف على عدم انتاج الصغرى اي فيبطل كون النتيجة تابعة لآخر المقدمتين
 وعلى نسخنا يمكن ان يكون جوابا للسؤال بكلا المقامين بان النتيجة تابعة لآخر
 المقدمتين اذ في هذين المقامين لم ينتج النتيجة لآخر المقدمتين فلا يرد الاشكال
 بهما قولنا الانتاج كذا في الانتاج بواسطة كذا في قولنا فلا وجه لتخصيص
 باقي الاشكال بل الاختلاف يجري في الاول قولنا ما ذكره في هذا المقام اي
 عدم الانتاج قولنا اختاره اي عدم الانتاج راجع قولنا لان ينتج مجهول الى اخره
 اي في شمس العلوم تحت الساتر نتاجا ونجما اهلها اذا ولد بها يتعدى ولا يتعدى
 قولنا عما اتركب الشارح بادخال الشخصية في الكلية قولنا لانا نقول الكلية
 قبل ان لزمها بواسطة المقدمة الاجنبية وعلى ان لازم اللازم للشيء لازم له كونه
 قد استخرج القلم من بيض هذه الحاشية في سنة خمس وستين وثمانين والف من هجرة
 من له الغر والشرف عليه فضل الصلوة واكمل النجاة حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه المجتبي
 رسول المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه المقدي الامين بحرمة ابيه المسلمين
 وقد وقع الفراغ من تحرير السند النسخة المستطابون انه الملك الوهاب
 بيد اصفى العظماء السيد محمود رفعت ابن احمد خويون من تلاميذ الحاج
 عبد الرحمن الفوزي الكوثاني في ذي قعدة من سنة ثمان مائة والاربعين في سنة
 شهر ربيع الاول سنة خمس وسبعين وثلاث الف من الهجرة النبوية
 غفر له ولجميع المسلمين واولاده رضوان الله عليهم
 طبع في المطبع في القاهرة